

## الفصل الرابع

### المرحلة الأولى من الحرب

(الحرب غير المعلنة)

من مشروع التقسيم إلى إعلان الدولة اليهودية  
(ديسمبر ١٩٤٧ - مايو ١٩٤٨)

#### أولاً: سمات الحرب العربية الإسرائيلية الأولى ومراحلها:

عندما اشتعلت الحرب بين بعض من الجيوش العربية والقوات الإسرائيلية فى الخامس عشر من مايو ١٩٤٨، فى شكل حرب معلنة بين الطرفين، لم تكن تلك بداية الحرب العربية الإسرائيلية الأولى فى حقيقة الأمر. فتلك الحرب اشتعل أوارها بعد أقل من أسبوع من صدور قرار التقسيم فى التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٤٧، واستمرت أكثر من خمسة أشهر فى شكل حرب غير معلنة، بين فصائل الفلسطينيين المجاهدين والمتطوعين العرب من ناحية، والمنظمات الصهيونية العسكرية من ناحية أخرى.

وعلى ذلك، ذهبت المصادر التاريخية الإسرائيلية وبعض المصادر الغربية والعربية إلى أن البداية الحقيقية لتلك الحرب، هى بداية تفجر الصراع المسلح فى فلسطين فى الأسبوع الأول من ديسمبر عام ١٩٤٧، بين الفصائل الفلسطينية والمنظمات الصهيونية<sup>(١)</sup>. ذلك الصراع الذى تصاعد بالعنف من مجرد أعمال التخريب والإغارات وكمائن الطرق - كما كان فى الشهور الأربعة الأولى لتلك الحرب - إلى المعارك والعمليات الحربية فى الشهرين التالين وحتى إعلان قيام الدولة الإسرائيلية فى منتصف شهر مايو ١٩٤٨.

(١) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٨ - ألون، درع داود، ص ٢١١.

Herzog, op. cit., p.24. - Luttwak, Edward and Horowitz, Dan, The Israeli Army (London: Benguin Books,

1975), p.1 - Dupuy, Trevor, Elusive Vectomy (London: Macdonald an Jane's 1978), p.7.

البرى، الحرب فى أرض السلام، ص ٧٢.

ومن ثم، فإنه يمكن القول بأن الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى تتكون من مرحلتين رئيسيتين: الأولى، هي مرحلة الحرب غير المعلنة والتي سبقت الإشارة إليها، والثانية، هي مرحلة الحرب المعلنة التي اشتركت فيها جيوش بعض الدول العربية إلى جانب الفصائل الفلسطينية والمتطوعين العرب اعتباراً من ١٥ مايو ١٩٤٨، ودُعمت فيها المنظمات العسكرية الإسرائيلية بالمجندين الذين تم تعبئتهم من يهود نول العالم المختلفة، خاصة من أوروبا وكندا والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا، فضلاً عن المتطوعين والمرتزة الذين تدفقوا على إسرائيل من العديد من نول العالم.

إلا أنه من وجهة النظر الجوية، وعلى ضوء تطور موازين القوى الجوية فى تلك الحرب ومبادرات الطرفين خلالها، فإنه يمكن تقسيم تلك الحرب إلى ثلاث مراحل متميزة لكل منها سماتها الخاصة كما يلي:

#### المرحلة الأولى (١ ديسمبر ١٩٤٧ - ١٤ مايو ١٩٤٨):

وتبدأ هذه المرحلة مع بدء الصراع العسكرى فى مرحلة الحرب غير المعلنة وتنتهى بنهايتها. وتتسم هذه المرحلة بالجهود الصهيونية المحمومة لتطوير قواتها المسلحة بصفة عامة وقوتها الجوية بصفة خاصة. وقيام الأخيرة بأولى أدوارها فى الصراع المسلح - فى ظل الوجود البريطانى فى فلسطين - ضد الفصائل الفلسطينية التى لم تكن تملك مثل هذا السلاح.

#### المرحلة الثانية (١٥ مايو ١٩٤٨ - ١٨ يوليو ١٩٤٨):

وتبدأ هذه المرحلة مع بداية الحرب المعلنة وحتى بداية الهدنة الثانية. وتتسم هذه المرحلة بمبادأة القوة الجوية المصرية وتحقيقها للسيطرة الجوية الاستراتيجية فى كل مسرح الحرب، ثم سباق التسليح بين الجانبين والذى تفوق فيه الجانب الإسرائيلى، مما جعل ميزان القوى يبدأ فى التحويل لصالحها خلال المرحلة التالية.

#### المرحلة الثالثة (١٨ يوليو - حتى نهاية الحرب):

وتتزامن هذه المرحلة مع الهدنة الثانية والعمليات الهجومية لتصفية الموقف العربى فى النقيب والجليل وحتى توقيع الهدنة بين الجانبين. وتتسم هذه المرحلة باستمرار سباق التسليح بين الجانبين، وتحول المبادأة إلى جانب القوة الجوية الإسرائيلية، وفقد القوة الجوية المصرية

للسيطرة الجوية الاستراتيجية والتعبوية معاً، وتبادل كل من الجانبين المصرى والإسرائيلى للسيطرة الجوية التكتيكية فى أوقات متفرقة تبعاً لمجريات العمليات البريه.

## ثانياً: أثر السياسة الصهيونية فى المرحلة الأولى للحرب على تطوير واستخدام القوة الجوية اليهودية:

### ١- مرحلة الهدم العربى فى فلسطين (ديسمبر ١٩٤٧ - مارس ١٩٤٨):

#### تداعيات الموقف بعد قرار التقسيم:

نتيجة لقرار تقسيم فلسطين - الذى أصدرته الأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر - تفجّر الصراع المسلح فى أرض السلام. وبعد بضعة أيام من ذلك القرار انطلقت المنظمات العربية والصهيونية فى سلسلة من الأعمال القتالية، سواء بمبادرات منها أو كردود فعل للأعمال القتالية للطرف الآخر.

فعلى الجانب العربى، قام الفلسطينيون بتنظيم فصائل المقاتلين من عرب فلسطين فى جيش الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسينى. كما دخل جيش الإنقاذ الذى يتكون من متطوعى البلاد العربية إلى فلسطين بقيادة فوزى القاوقجى. وبعد أقل من أسبوع من قرار التقسيم انطلق الفلسطينيون والمتطوعون العرب يديرون أعمال القتال فى شكل كمائن الطرق وأعمال القنّاصة وتدمير المنشآت التى تأوى المؤسسات الصهيونية المتطرفة. إلا أن هذا النشاط لم يكن يحكمه هدف واضح أو خطة مدروسة أو قيادة موحدة<sup>(١)</sup>.

وما أن حل عام ١٩٤٨ حتى اشتد الصراع وارتفعت حدته، بشن الغارات العربية على المستوطنات اليهودية المنعزلة، ووضع الكمائن عى نقاط الطرق الحاكمة إلى تلك المستوطنات وفرض الحصار على بعضها. كما قامت القوات العربية بشن الهجمات على قوافل السيارات المتجهة إلى المناطق والمستوطنات المحاصرة<sup>(٢)</sup>.

(١) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ١٧٩ - ١٨١.

(٢) نفس المرجع، ص ١٨١ - ١٨٢.

وكان أكثر ما أزعج القيادة الصهيونية في تلك المرحلة، هو تدهور الموقف في المناطق التي تشغلها الأقلية اليهودية في فلسطين، وانقطاع المواصلات البرية مع المستوطنات النائية في النقب والتي بلغ عددها ٢٧ مستوطنة<sup>(١)</sup>.

ويعد أن أيقن الفلسطينيون أهمية التحكم في خطوط المواصلات، فإنهم جعلوا من قطع المواصلات اليهودية أهم أهداف هجماتهم فيما بين يناير ومارس ١٩٤٨. وقد تركزت هذه الهجمات على المحاور الرئيسية التالية:

تل أبيب - القدس، حيفا - الجليل الغربي، العفولة - نيسان، وكل الطرق المؤدية إلى مستعمرات النقب<sup>(٢)</sup>.

أما على الجانب الإسرائيلي، فقد تولى بن جوريون - منذ بداية الحرب - زمام إدارتها، سواء بصفته قائدها السياسي أو موجهها الاستراتيجي. وقد قام عملياً بدور رئيس الحكومة ووزير الدفاع، حتي قبل إنشاء تلك الحكومة. وقد أتاحت له تلك السلطة «التغلب علي أعراف عامة كانت مألوفة في ذلك الوقت، ولم تكن ملائمة لأوقات الطوارئ والحرب، التي تستدعي قرارات حازمة وسريعة»<sup>(٣)</sup>.

وفي ٩ ديسمبر ١٩٤٧، ترك بن جوريون مقر رئاسة الوكالة اليهودية في القدس ليدير الحرب من تل أبيب، وسط أول منطقة جلت عنها القوات البريطانية. وأقام مكتبه في نفس المبنى الذي كان يضم مقر رئاسة أركان الهجناه، حتي يكون قريباً منها. «فبالنسبة لبن جوريون، كانت مشكلة الحرب تطفئ على كل مشكلات اليشوف العبري في تلك الفترة»<sup>(٤)</sup>.

وكان بن جوريون آنذاك على وعي كامل بأبعاد الموقف الذي يواجهه، والإعداد الشامل له لفرض النولة اليهودية مهما كان الثمن. وكان يرى أن الحرب هي طريقه لتحقيق ذلك الهدف.

(١) نفس المرجع، ص ١٨٢.

(٢) نفس المرجع، ص ١٨٢.

(٣) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٢٤٣ - يقصد بذلك الاعتمادات والتصديقات التي يجب أن يحصل عليها وزير الدفاع سواء بالنسبة للمسائل المالية أو استخدام القوات والتي تغلب عليها بن جوريون بالجمع بين منصبى وزير الدفاع ورئيس الوزراء.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

ففى أحد اجتماعات حزب المپاى فى الشهر الثانى للحرب (يناير ١٩٤٨) وجه حديثه للحاضرين قائلاً:

«... إن الأشهر الثمانية التى أمامنا لا تشبه مثيلاتها فى أى سنة مرت علينا، وربما أيضاً ثمانى سنين أو ثمانين سنة. ولا أخشى أن أقول لا تشبه الثمانمائة سنة التى مضت أو التى ستأتى فى فترة أخرى. ذلك بأن هناك شعوراً واضحاً بأن الأشهر السبعة أو الثمانية القادمة، التى دخلنا فيها، تنطوى على التاريخ اليهودى كله... وسيوقف عليها التاريخ اليهودى المقبل، وربما إلى مئات أو آلاف السنين. ولا أستطيع ولا أريد أن أتطلع الآن إلى ما هو أبعد من الأشهر الثمانية القادمة، لأنها هى التى سنقرر فى رأى كل شىء، فخلالها سيتقرر مصير الحرب»<sup>(١)</sup>.

وكانت الاستراتيجية التى قررتها القيادة العليا للهجناء آنذاك تقضى بالتمسك بكافة الأراضى والمستوطنات اليهودية مهما كان الثمن. وكان من المسكّم به أن ذلك سوف يفرض عبئاً عسكرياً كبيراً على القيادة العليا، وذلك بارغامها على الاحتفاظ بخطوط طويلة من المواصلات والإمدادات، مع قيام المستوطنات النائية بامتصاص جزء من الضغط العربى على المراكز اليهودية فى السهول، واستخدام تلك المستعمرات كقواعد لحرب العصابات خلف الخطوط العربية، بالإضافة لكونها أهدافاً نهائية يلزم بلوغها عندما يحين الوقت للتحويل للهجوم من أجل احتلال المنطقة بأسرها<sup>(٢)</sup>.

وفى تلك المرحلة، كانت هذه الاستراتيجية تقضى «بضرورة تجنب الاشتباكات المباشرة مع البريطانيين بقدر المستطاع، حتى لا تعرقل خطط الجلاء. لذلك كان لابد من تأجيل شن هجمات كبرى ضد العرب خشية أن تؤدى إلى تدخل بريطانى، وبذلك يتأخر رحيلهم»<sup>(٣)</sup>. إلا أنه كان من الضرورى، طبقاً لهذه الاستراتيجية استمرار بقاء الأرض التى يسيطر عليها اليهود وربطها ببعضها قدر المستطاع لإقامة «وضع عسكري معقول لمواجهة غزو رسمى يتهدها جاء من جانب جيوش النول العربية المجاورة العديدة»<sup>(٤)</sup>.

(١) نفس المرجع، ص ٢٤٢ - ٢٤٤.

(٢) ألون، إيجال، بناء الجيش الإسرائيلى، تعريب هيئة الاستعلامات (القاهرة: هيئة الاستعلامات، بدون تاريخ)، ص ٣٤.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

## البحث عن السلاح:

كانت القيادة الصهيونية آنذاك، ترى أن «الأمر يقتضى الحصول على أسلحة جديدة، فقد مضى الوقت الذى تستخدم فيه البنادق ومدافع الماكنة والقنابل اليدوية فقط، فالدبابات والطائرات المقاتلة، بل والسفن الحربية، هى التى ستحدد نتيجة المعركة»<sup>(١)</sup>.

ويبدو أن بعض القيادات اليهودية فى فلسطين كانت تتشكك فى احتمالات تدهور الموقف بالقدر الذى يتطلب مثل هذه الكميات الكبيرة من الأسلحة الباهظة التكاليف. إلا أن بن جوريون وقيادة الهجناة كانت ترى «ضرورة تجهيز الطائفة اليهودية لنفسها، استعدادا لساعة الصفر. وأرسلت الوفود إلى الخارج لجمع الأموال وطلب السلاح والطائرات ووسائل النقل العسكرية الثقيلة»<sup>(٢)</sup>.

وقد صاحب تلك الجهود للحصول على المال والسلاح والطائرات من الخارج، جهود أخرى للحصول عليها من داخل البلاد. «فطوال فترة الحرب لم تتوقف عملية شراء الأسلحة فى البلد (فلسطين)، التى كان مصدرها الرئيسى مستودعات الجيش البريطانى. فقد توصل رجال المشتريات العسكرية خلال سنوات عملهم، إلى إيجاد اتصال مباشر بمسؤولين عن مستودعات وعسكريين بريطانيين، تعاونوا معهم بصورة مباشرة»<sup>(٣)</sup>.

ويبرر سلوتسكى ذلك التعاون من جانب المسؤولين البريطانيين، بحالة التسريب التى رافقت انسحاب القوات البريطانية من فلسطين. «ففى جو التفكك الذى ساد فى أثر قرار البريطانيين بالجلء عن البلد، كان هناك ضباط وعسكريون بريطانيون كثيرون مستعدين لبيع السلاح لمن يدفع أكثر»<sup>(٤)</sup>.

وفى هذا المناخ تم شراء إحدى وعشرين طائرة خفيفة من طراز «أوستر Auster» بمبلغ أربعة آلاف جنيه استرلينى من المخلفات البريطانية، خلال شهر يناير ١٩٤٨. وبدأ على الفور

(١) ألون، درع داود، ص ٢٢٦.

(٢) ألون، درع داود، ص ٢٢٦.

(٣) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٤٢٠.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

فى عملية إصلاحها وتركيبها. وقد تم إعداد تسع عشرة طائرة منها، سُلمت أولها للسرب الأول خلال شهر فبراير من نفس العام<sup>(١)</sup>.

كما تم الاستيلاء على طائرة «فيرتشيلد» مصرية هبطت فى منطقة النقب. وكانت الطائرة على ما يبدو مرتبطة بشبكة مهربي المخدرات<sup>(٢)</sup>.

إلا أن تلك الجهود لم تكن لترضى بن جوريون. فقد كان يرى منذ أغسطس ١٩٤٧ أن «الحاجة ملحة للحصول على الأسلحة الثقيلة والدبابات والعربات نصف جنزير وقطع المدفعية ومدافع الهاون الثقيلة لقواتنا البرية، والطائرات المقاتلة لإنشاء قوة جوية»<sup>(٣)</sup>.

ومن ثم، كانت نشاطات شراء الأسلحة تآتى على رأس اهتمامات القيادة الصهيونية فى فلسطين، بالإضافة إلى أن بن جوريون كان يتابع شخصياً عملية شراء السلاح، ودعا مرات كثيرة إلى تقديم مساعدته واستخدام سلطته من أجل الحصول على المبالغ المالية الكبيرة اللازمة لشراء السلاح ونقله إلى أرض إسرائيل<sup>(٤)</sup>.

وكان بن جوريون لا يرى أن مشكلة التسليح تنحصر فى توفير الاموال اللازمة فحسب، بل كان يرى أهمية عامل الوقت فى الموضوع. فقد كان فى سباق مع الزمن خلال الشهور المتبقية على جلاء القوات البريطانية (٣ شهور). فقال رداً على بعض القيادات اليهودية الذين كانوا يتحدثون عن مشروعات طويلة الأجل، «لا أعرف ماسيحدث بعد عام. إذا لم يحدث بعد ثلاثة أشهر (أى فى شهر مايو) مايجب أن يحدث، فلن يحدث أيضاً بعد عام»<sup>(٥)</sup>.

ومن ثم، أُعطيت الأسبقية فى التمويل لشراء الأسلحة. ونظراً لتشعب نشاطات شراء السلاح والاعتبارات السياسية المرتبطة به، عين بن جوريون «شاؤول منيروف» منسقا لنشاطات

(١) سلوتسكى المرجع المشار إليه، ص ٣٩٩، ٤٢٠. - شيف، سلاح الجوى الإسرائيلي، ص ١٩.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٠.

(٣) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ١، ص ١٨٠.

(٤) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٤١٢.

(٥) نفس المرجع، ص ٤١٢.

شراء الأسلحة من الخارج، وطلب منه السفر إلى أوروبا «لدراسة الوضع والقيام بكل مايمكن عمله لإرسال شحنات السلاح التي يعتمد عليها مستقبلنا لحد الحياة أو الموت»<sup>(١)</sup>.

وفيما يتعلق بتسليح القوة الجوية الإسرائيلية، فإن ما ذكره «كاجان Kagan» في كتابه،<sup>(٢)</sup> يوضح أنه بذلت جهود محمومة للحصول على الطائرات من كل أرجاء العالم، إلا أن الجهود الناجحة تركزت في النهاية في أربعة مصادر رئيسية هي، جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ثم تشيكوسلوفاكيا<sup>(٣)</sup>.

ففي جنوب أفريقيا نجحت جهود الوكالة اليهودية في الحصول على ثلاث طائرات من طراز «داكوتا» من شركة «يونيفرسال للخطوط الجوية» في أواخر عام ١٩٤٧<sup>(٤)</sup>. كما قدم لها المليونير الهولندي «فان لير Van Lir» ثلاث طائرات أخرى، فضلا عن طائرتين أحضرهما «بوريس سينور Boris Senior» . كما تم، شراء بعض الطائرات الأخرى من مخلفات الحرب. وقد استخدمت هذه الطائرات في أعمال النقل وقذف القنابل<sup>(٥)</sup>.

وفي الولايات المتحدة، نجح مندوب الوكالة اليهودية في شراء عشر طائرات من طراز «كومانو C-46»<sup>(٦)</sup>، وثلاث طائرات من طراز «كونستليشن L-049» خلال شهر مارس ١٩٤٨<sup>(٧)</sup> وطائرتين من طراز «سكاي ماستر C-54» في مايو ١٩٤٨، استخدمت في نقل

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) الكولونيل (عقيد) بنجامين كاجان كان أحد المسؤولين عن مشتريات الطائرات من تشيكوسلوفاكيا، عام ١٩٤٨، ثم من فرنسا في الخمسينات، وأصبح مديرا لمشتريات القوات الجوية بعد ذلك.

(٣) Kagan, Benjamin, The Secret Battle for Israel (New York: The World Publishing Company, 1966), in different places.

(٤) Gunston, Bill, An Illustrated Guide to the Israeli Air Force (London: Salamander Books, 1982), p.24.

(٥) Rubinstein, Murray and Goldman, Richard, The Israeli Air Force Story (London: Arms and Armour press, 1979), p. 29.

(٦) أصيبت احداها في حادث أثناء إقلاعها إلى أوروبا واستخدم الباقي في النقل وقذف القنابل.

(٧) Rubinstein and Goldman, op. cit., pp. 25-27. - Kagan, op. cit., p. 23. - Gunston, op. cit., pp. 28-29

الأسلحة والطائرات المقاتلة من تشيكوسلوفاكيا، فضلا عن قذف القنابل (١).

بينما نجح أحد مندوبي الوكالة اليهودية في شراء عشرين طائرة من طراز «نورسمان C-64A» (للتقل الخفيف) من المخلفات الأمريكية في ألمانيا في شهر أبريل، تحت ستار شركة بلجيكية وهمية. وقادها طيارون مجنونون في الخارج إلى هولندا حيث تم إصلاحها. ووصلت أولى ثلاث منها إلى تل أبيب في الثاني من مايو وهي محملة بالأسلحة، بينما وصلت ١٤ طائرة فيما بعد إلى إسرائيل (٢).

ويضيف «روبنشتاين» و«جولدمان»، أنه تم تزويد القوة الجوية الإسرائيلية بعشرين طائرة خفيفة (للاستطلاع والمواصلات) من طراز «بيبركب Piper Cup» وصلت إلى إسرائيل مبكراً في أوائل الصيف رغم الحظر الأمريكي، ودخلت في الخدمة فور وصولها (٣).

أما في بريطانيا، فقد قام أحد عملاء الوكالة اليهودية بشراء أربع طائرات من طراز «أنسن» القاذفة في أوائل عام ١٩٤٨ (٤).

وكانت الطائرات المقاتلة من نصيب تشيكوسلوفاكيا. فقد أثمرت الاتصالات السياسية مع الحكومة التشيكية علاقة خاصة، باركها الاتحاد السوفيتي، وكانت نتيجتها توفير احتياجات القوة الجوية الإسرائيلية من الطائرات المقاتلة والأسلحة. حيث عقدت عدة صفقات كان أبرزها قبل ١٥ مايو ١٩٤٨، صفقتي طائرات من طراز «مسرشميت» المصنعة في تشيكوسلوفاكيا تحت اسم «أفيا أس ١٩٩ Avia S 199»، الأولى في شهر أبريل وقوامها عشر طائرات، والثانية في أعقابها وقوامها خمس عشرة طائرة (٥).

Gunston, op. cit., p. 26. C-540.

(١) ارتفع عدد هذه الطائرات بعد ذلك إلى ثمانية.

Ibid., p. 28. - Kagan, op. cit., pp.38 - 39

(٢) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٩.

(٣) يحتمل وصولها بعد ١٥ مايو أو خلال شهر يونيو ١٩٤٨.

Robnstein and Goldman, op. cit., p.18. - Gunston, op. cit., p.23.

Ibid., p.28. - Kagan, op. cit., p.37.

(٤)

Ibid., p.62. - Gunston., op. cit., pp. 34 - 53.

(٥) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٤١٤

وعلى حد قول «زئيف شيف» لقد تمادت تشيكوسلوفاكيا في تقديم العون ووافقت على إقامة قاعدة إسرائيلية فوق أراضيها، وأقيمت القاعدة بالقرب بلدة جاتتش واشتملت على مطار، وأطلق على القاعدة في البداية اسم «زيبرا» وبعد ذلك أطلق عليها اسم «عصيون». وعُين لها قائد، هو «يهودا بريفر»، وأديرت القاعدة حسب التسلسل في الرتب العسكرية<sup>(١)</sup>. وقد استخدمت هذه القاعدة لتجميع الأسلحة والعتاد والطائرات، سواء المشتراة من أوروبا أو الولايات المتحدة، وعمل التجهيزات الفنية لها ثم إرسالها إلى فلسطين بعد ذلك.

وباستثناء طائرات النقل التي كانت تقوم بتهريب الأسلحة من الخارج إلى داخل الأراضي الفلسطينية التي كانت تسيطر عليها الوكالة اليهودية، وطائرات «النورسمان» التي وصلت إلى إسرائيل قبل ١٥ مايو، فقد ظلت الطائرات المشتراة من الخارج في مناطق تجميعها في أوروبا، انتظاراً لساعة الصفر (نهاية الانتداب البريطاني) لتنتقل في سباقها المحموم إلى فلسطين.

وقد اختلفت المصادر الإسرائيلية والغربية في تحديد عدد الطائرات التي كانت لدى إسرائيل عند إعلان الدولة في ١٤ مايو. فبينما قدرها «حاييم هيرتزوج» بإحدى عشرة طائرة خفيفة ذات محرك واحد، كانت تملكها وحدة «البالماخ»<sup>(٢)</sup>، متجاهلاً أي زيادة طرأت عليها منذ إنشاء القوة الجوية «شبيروت أفير» في ١٠ أكتوبر ١٩٤٨ وحتى ١٤ مايو ١٩٤٧، فإن «دي بوي Dubuy» (المؤرخ الأمريكي) قدرها بتسع طائرات استطلاع، إلا أنه أشار إلى جهود الوكالة اليهودية في شراء طائرات مقاتلة قاذفة من مخلفات الحرب في غرب أوروبا، متجاهلاً نشاط الوكالة اليهودية في الولايات المتحدة. وأضاف أن هذه الطائرات لم يتم استلامها طوال فترة الحظر البريطاني على شحن الأسلحة إلى فلسطين<sup>(٣)</sup>.

أما كل من «سلوتسكي» وروينشتاين «وجولدمان» فقد حددوا القوة الجوية الإسرائيلية عند إعلان قيام الدولة في ١٤ مايو بثمان وعشرين طائرة<sup>(٤)</sup>. وقد فصلها الأخيران فيما يلي<sup>(٥)</sup>.

(١) شيف، سلاح الجو الإسرائيلي، ص ٢٢.

(٢) Herzog, op. cit., p. 20.

(٣) Dupuy, op. cit., p.8.

(٤) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٤٠١.

(٥) Robinstein and Goldman, op. cit., p.16.

Auster	١٩	طائرة (خفيفه ذات محرك واحد) من طراز أوستر
Norseman	١	طائرة (مواصلات خفيفة ذات محرك واحد) من طراز نورسمان
Dragon Rapid	١	طائرة (مواصلات ذات محركين) من طراز دراجون رابيد
R.W.D.- 13	٢	طائرة (خفيفة ذات محرك واحد) من طراز آر. دبليو دي - ١٣
Bonaza M35	٢	طائرة (مواصلات خفيفة ذات محرك واحد) من طراز بونازا
Fairchild F-24	١	طائرة (مواصلات خفيفة ذات محرك واحد) من طراز فيرتشيلد
Taylorcraft M.C.	٢	طائرة (خفيفة ذات محرك واحد) من طراز تيلوركرافت

وقد أغفلت كل التقديرات العربية والإسرائيلية حساب طائرات النقل التي اشتراها عملاء الوكالة اليهودية - والتي كانت تقوم بنقل وتهريب الأسلحة إلى فلسطين طوال ربيع عام ١٩٤٨- ضمن القوة الجوية الإسرائيلية، لا لشيء إلا لكونها غير متواجدة في فلسطين طوال الوقت. كما أغفل كل من روبنشتاين وجولدمان حساب الطائرة المتبقية - بعد استبعاد خسائر مرحلة الحرب غير المعلنة - التي ضمها السرب الأول وأشار اليها بين فورت، وهي الطائرة البرمائية ذات المحرك الواحد من طراز سي بي Seabee<sup>(١)</sup>.

فإذا أضفنا طائرات النقل التي اشترت وكان أغلبها في خدمة المجهود الحربي لنقل الأفراد والأسلحة قبل ١٥ مايو فعلاً - بعد استبعاد ما تعطل أو دُمر، أو تم التحفظ عليه خارج فلسطين أثناء تلك الرحلات - بالإضافة إلى الطائرة الأخرى التي أغفلها روبنشتاين وجولدمان في كتابهما لكان ذلك التقدير أقرب إلى الحقيقة.

وعلى ذلك، فإنه يمكن القول، أنه كان لدى إسرائيل وفي خدمة مجهودها الحربي يوم ١٤

(١) البدرى، الحرب في أرض السلام، ص ١٥٥.

خسرت إسرائيل طبقاً لما جاء في المصادر الغربية والإسرائيلية مالا يقل عن خمس طائرات خلال مرحلة الحرب غير المعلنة منها

Guston, op. cit., p. 14,20.

١ نورسمان، و٢ تيجرموث.

- شيف، زئيف، المرجع المشار إليه، ص ١٨.

مايو ١٩٤٨ مالا يقل عن ٥٠ طائرة - نون حساب مقاتلاتها من طراز مسرشميث التي كانت لاتزال فى تشيكوسلوفاكيا وإن كان قد تم التدريب عليها - بيانها كما يلي طبقا لتجهيزاتها:

للنقل الثقيل	٢ طائرة سكاي ماستر	(٤ محركات)
	١ طائرة كونستيسن	(٤ محركات)
للنقل المتوسط وقذف القنابل	٩ طائرة كوماندى	(محركان)
	٨ طائرة داكوتا	(محركان)
للنقل الخفيف وقذف القنابل	٢ طائرة نورسمان	(محرك واحد)
	٢ طائرة بونانزا	(محرك واحد)
	١ طائرة دراجون رابيد	(محرك واحد)
للاستطلاع والمواصلات	٢ طائرة تيلوكرافت	(محرك واحد)
(جُهِز بعضها لقذف القنابل)	١ طائرة فيرتشيلد	(محرك واحد)
	٢ طائرة	(محرك واحد)
	١ طائرة سى. بى	(محرك واحد)
	١٩ طائرة أوستر	(محرك واحد)

والجدير بالملاحظة هنا، أن طائرات النقل المتوسط والخفيف، وحتى بعض طائرات الاستطلاع والمواصلات الخفيفة جُهِزت واستخدمت فعلا فى قذف القنابل قبل وبعد ١٥ مايو كما سنرى. كما لم تصل طائرات القتال من طراز «مشرشميث» إلى فلسطين إلا ابتداء من عشرين مايو، أى بعد خمسة أيام من بدء الحرب المعلنة<sup>(١)</sup>.

Kagan, op. cit., p. 76.

(١)

والغريب في الأمر أن أغلب المصادر العربية، حتى الرسمية منها، التي تناولت حرب فلسطين عام ١٩٤٨، إما لم تتعرض لموقف القوة الجوية الإسرائيلية قبل بدء الحرب أصلاً، أو أشارت إليها بتعميم واختصار شديدين، لا يوضحان حجم هذه القوة ولا كيف تكونت، وماذا كان تشكيلها عند بدء الحرب.

وباستثناء بعض المصادر العربية المحدودة ذات القيمة العلمية، والتي أشارت إلى القوة الجوية الإسرائيلية، فإنه لا يمكن الاعتماد على المصادر العربية في متابعة التطور الذي واكب نمو القوة الجوية الإسرائيلية قبل ١٥ مايو ١٩٤٨. وحتى بعض ماجاء في المصادر العربية التي تم استثنائها فإنه يحتاج إلى مناقشة.

فعلى سبيل المثال: أشار اللواء حسن البدرى في كتابه القيم «الحرب في أرض السلام» أن السلاح الجوي الإسرائيلي كان يشتمل في أبريل ١٩٤٨ على ١٩ طائرة خط أول، استناداً إلى ماجاء في كتاب جانبي التل للإخوان كمش، دون إشارة إلى باقى طائرات الخط الثانى للقوة الجوية الإسرائيلية، والتي اعترفت بها المصادر الرسمية الإسرائيلية نفسها كما رأينا<sup>(١)</sup>. فضلاً عن أنه كان هناك ثلاثة أسراب مشكلة فعلا في أبريل ١٩٤٨، طبقاً لما جاء في المراجع الإسرائيلية<sup>(٢)</sup>. ولما كانت قوة الخط الأول للسرب آنذاك يتراوح ما بين ثمانى طائرات واثنتى عشرة طائرة - تبعاً لنسبة الاستكمال - فإن الخط الأول للأسراب الثلاثة إذا استبعدنا طائرات النقل المتوسط والثقيل - يمكن أن يتراوح ما بين ٢٤، ٣٦ طائرة، وهو ما يقارب الرقم الذى تم التوصل إليه في هذا البحث (٣٠ طائرة) كما يقارب عدد الطائرات التي أشار اللواء حسن البدرى إلى وجودها في ١٥ مايو نقلاً عن مجلة «حيل أوثير»<sup>(٣)</sup>.

أما اللواء دكتور إبراهيم شكيب، فقد استعرض في كتابه «حرب فلسطين ١٩٤٨ - رؤية مصرية»، ماجاء في الكثير من المراجع العربية والغربية عن القوة الجوية الإسرائيلية ضمن القوة العسكرية للطرفين في ١٥ مايو - بشكل مختصر، وكان أبرز ماجاء فيها تقدير

(١) البدرى، الحرب في أرض السلام، ص ١٥٦ - طائرات الخط الأول هي الطائرات الموجودة في الأسراب العاملة، أما طائرات

الخط الثانى فهي الطائرات الاحتياطية لسد الضائكر، وتتواجد عادة في التخزين.

(٢) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٤٠٠.

(٣) البدرى، الحرب في أرض السلام، ص ٢٩٠.

«جاك سوستيل» في كتابه «مسيرة إسرائيل الطويلة» عن القوة الجوية الإسرائيلية، والتي قدرها بـ «ثلاثة أسراب من طائرات الاستكشاف الصغيرة من طراز «باير كاند» (كب)<sup>(١)</sup>. إلا أن الدكتور شكيب عندما حدد موقفه من جملة الآراء التي تناولت القوة العسكرية الإسرائيلية، أغفل تقدير القوة الجوية الإسرائيلية التي كان ينتظر مواجهتها في ١٥ مايو ١٩٤٨<sup>(٢)</sup>.

وقد نهج الدكتور فلاح خالد في كتابه «الحرب العربية - الإسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وتأسيس إسرائيل» نفس نهج الدكتور شكيب في استعراض الآراء العربية والغربية، والتي لم تشر إلا إلى طائرات الأوستر، ثم لم يحدد موقفه من تقدير القوة الجوية الإسرائيلية<sup>(٣)</sup>.

أما مؤلفو كتاب «العسكرية الصهيونية»، فقد أشاروا في كتابهم (نقلا عن كتاب «Military and Politics» لـ Amos Perlmutter<sup>(٤)</sup>) أنه «قبل بداية الحرب تلتفت الهجناء في مارس عام ١٩٤٨ - ٢٠ طائرة غير مقاتلة استغلتها في مهام عديدة منها: نقل القوات والإمدادات إلى المستعمرات البعيدة والقيام بدوريات لحراسة القوافل والاستطلاع والاتصال<sup>(٥)</sup>». إلا أنني لم أجد في الترجمة العربية لنفس الكتاب (ترجمة المخابرات العامة) أى أثر لهذه المعلومات. وإذا كان المقصود أنه كان لدى الهجناء (وليس تلتقت) في مارس ٢٠ طائرة غير مقاتلة، فإن الأمر يكون أقرب إلى ما جاء في المراجع الإسرائيلية، والتي سبقت الإشارة إليها<sup>(٦)</sup>.

وقد أخذ الدكتور عبد الوهاب بكر في كتابه «الجيش المصرى ، وحرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٥٢ » بالتقدير السابق والوارد في كتاب «العسكرية الصهيونية» عند تحديده لحجم القوات الجوية الإسرائيلية قبل بدء الحرب المعلنه في مايو ١٩٤٨<sup>(٧)</sup>.

وعلى ذلك، فإنه يمكن القول إن المصادر الإسرائيلية - بعد مناقشتها وتدقيقها - تعتبر أقرب

(١) د. إبراهيم شكيب، حرب فلسطين ١٩٤٨ - رؤية مصرية (ط١: القاهرة: الزهراء للإعلام العربى ، ١٩٨٦) ، ص ١٩٩.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٠٣ - ٢٠٤.

(٣) د. فلاح خالد، الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وتأسيس إسرائيل (ط ١: بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ١٣١ - ١٣٥.

(٤) Perlmutter, Amos, Military and Politics in Israel (London: Frank Cass and Company, 1969), p. 79.

(٥) عميد أ.ح/ طه المنسوب وآخرون، العسكرية الصهيونية، المجلد الأول، ص ١٦٩.

(٦) الطائرات الإحدى عشرة للسرب الأول والتسع عشرة أوستر التي تم تجميعها من الصفقة البريطانية.

(٧) د. عبد الوهاب بكر محمد، الجيش المصرى وحرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٥٢ (ط١: القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢)، ص ١٠٩.

المصادر إلى الحقيقة بالنسبة لحجم وتشكيل القوة الجوية الإسرائيلية قبل ١٥ مايو ١٩٤٨.

### توفير القوى البشرية:

بالنسبة لبناء القوة البشرية للطيران الإسرائيلي في مرحلة الحرب غير المعلنة، فقد رأينا أن عدد الطيارين كان يتراوح ما بين خمسين وستين طياراً عند تشكيل القوة الجوية «شبيروت أفيرو» في أكتوبر ١٩٤٧. ولما كان ذلك العدد لا يكفي لتكوين القوة الجوية التي يستعد بها بن جوريون - كجزء من القوة العسكرية المطلوبة - لفرض الدولة اليهودية، فقد جرت جهود مكثفة، سواء داخل أو خارج فلسطين، خلال النصف الأول من عام ١٩٤٨ لتدريب الطيارين القدامى وإعداد طيارين جدد، فضلاً عن تجنيد الطيارين اليهود من الدول الأخرى والتعاقد مع الطيارين المرتزقة ذوي الخبرة الكبيرة من غير اليهود<sup>(١)</sup>.

فافتتحت في كلية نشيطي الهستدروت بتل أبيب في السابع والعشرين من نوفمبر ١٩٤٧ دورة تنشيطية لعشرين طياراً. كما تعلم خمسة عشر شخصاً من منظمة إيتسل (الأرجون) فن الطيران في كلية خاصة بفن الطيران بكلفورنيا بالولايات المتحدة وألحقوا بالقوة الجوية الإسرائيلية فور انتهاء تدريبهم في منتصف ١٩٤٨.

وفي أبريل أرسل خمسة وعشرون شخصاً للتدريب على الطيران في كلية خاصة للطيران بإيطاليا<sup>(٢)</sup>. كما وافقت تشيكوسلوفاكيا على تدريب الطيارين اليهود «وفعلاً تدرب اليهود على طائرات من طراز مسرشميت وسبيتفاير، ووصلوا إلى إسرائيل قبل إعلان الدولة. وتخرج من الدورة في تشيكوسلوفاكيا ٩ شعبان (شبان)»<sup>(٣)</sup>.

وكان من المصادر المهمة لملء صفوف القوة الجوية الإسرائيلية بالكوادر الفنية والطيارين

(١) Robinstein and Goldman, op. cit., pp. 50 - 53.

(٢) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٢٩٨. - حدد كاجان عدد الطيارين الذين تم تدريبهم في الولايات المتحدة الأمريكية بثلاثين

طياراً بدلاً من ١٥ في رواية سلوتسكي المشار إليها. Kagan, op. cit., p. 24.

(٣) شيف، المرجع المشار إليه، ص ٢٢. - أشار بن جوريون إلى أن عدد الدفعة الأولى التي تم تدريبها في تشيكوسلوفاكيا أحد عشر

فرداً. - بن جوريون، المرجع المشار إليه، ص ٢٨١.

«تجنيد متطوعين من الخارج، وخاصة من الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا وكندا وبريطانيا»<sup>(١)</sup>. وقد بُذلت الجهود الرئيسية لتجنيد اليهود من الولايات المتحدة... وتم تجنيد خاص بواسطة «هايمن شامير» لأغراض سلاح الجو التابع للهجناء. وكان هذا التجنيد مترافقا (متوافقا) مع عمليات شراء السلاح التي قامت به المنظمة في الولايات المتحدة. وقد تمت العملية في أوساط الطيارين، الذين كانت أغليبيتهم الساحقة من اليهود ممن خدموا في سلاح الجو خلال سنوات الحرب» (العالمية الثانية)<sup>(٢)</sup>.

وقد ظهر من تحقيق قامت به المخابرات العسكرية الأمريكية في مايو ١٩٤٨، أن العقيد «أليوت نلز» — أخو «دافيدنلز» مساعد الرئيس ترومان ومن أكثر الناس نفوذا في البيت الأبيض — قام ومعه شخص آخر يعمل في مكتب حفظ سجلات الضباط، بتصوير ستة وستين سجلا من سجلات الضباط الصالحين للترشيح للعمل لصالح الهجناء وأرسلها إلى فلسطين. واعتُبر هذه السجلات مع ملفات سرية جدا أخرى، الأساس الذي اعتمدت عليه الهجناة في اختياراتها للضباط الذين تم تجنيدهم أو التعاقد معهم<sup>(٣)</sup>.

وكانت العروض المالية التي قُدمت للطيارين الذين سيذهبون إلى فلسطين أعلى مما كان الطيارون يتقاضونه في القوات الأمريكية آنذاك حتى يمكن إغراؤهم بالسفر، مع قيام المنظمات الصهيونية بالولايات المتحدة بتذليل أية مصاعب تعوق سفرهم إلى فلسطين حتى لو كانوا لا يزالون بالخدمة<sup>(٤)</sup>.

وتمت عمليات تجنيد مماثلة في جنوب أفريقيا للخدمة في القوات الجوية، وطبقا لرواية سلوتسكى: «وصل المتطوعون الأوائل في أبريل ١٩٤٨ وكان عددهم أحد عشر طيارا»<sup>(٥)</sup>.

وقد غطت عمليات تجنيد المرتزقة والمتطوعين كل من كندا وبريطانيا وفرنسا وهولندا، والدول

(١) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٣٩٨.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٤٠.

(٣) غرين، ستيفن الانحياز، تعريب د. سهيل زكار (ط١: دمشق: دار حسان للطباعة والنشر، ١٩٨٥)، ص ٧٥ - ٧٦.

(٤) نفس المرجع، ص ٧٨. — انظر أيضا:

Robinstein and Goldman, op. cit., pp. 32 - 34.

(٥) سلوتسكى، ص ٣٤٠.

الاسكندنافية ودول أمريكا اللاتينية، وقد تزايد عدد المتطوعين حتى نهاية الحرب فوصل إلى ثمانمائة شخص في القوة الجوية<sup>(١)</sup>. وقدر الأخوان كمش عدد الطيارين فيهم بمائة وستة وخمسين طياراً<sup>(٢)</sup>. وكان باقى هؤلاء المتطوعين والمرتزة من الملاحين وعمال اللاسلكى والتسليح، والمهندسين. «وكانت خبرة هؤلاء المتطوعين أوسع كثيراً من خبرة زملائهم فى أرض إسرائيل»<sup>(٣)</sup>.

إلا أن ذلك لم يكن كل ماتم حشده لصالح القوة الجوية الإسرائيلية، فطبقاً لأقوال سلوتسكى، تم تجنيد وتدريب المرشحين للهجرة العاجلة إلى فلسطين من شرق وغرب أوروبا من الشباب. «وفرضت حصص تجنيد على كل نول أوروبا»<sup>(٤)</sup>.

«وقد أنشأت قاعدتان للهجرة: الأولى فى منطقة مرسيليا جنوب فرنسا، والثانية فى إيطاليا»<sup>(٥)</sup>. «وأولى الخبراء بين المجندين اهتماماً خاصاً. كان بينهم ضباط وأفراد نوو خبرة.. وطيارون وأفراد نوو خبرة بالخدمات الجوية.. وكان الخبراء يفرزون عن باقى المجندين ويرسلون فى أسرع وقت ممكن إلى أرض إسرائيل»<sup>(٦)</sup>.

وعلى ذلك، يمكن القول إن أطقم الطيران والأطقم الفنية فى القوة الإسرائيلية كانت تتشكل – عشية اندلاع الحرب النظامية فى ١٥ مايو – من قلة يهودية، قوامها أفراد وحدة البالماخ الجوية القديمة والمسرحون من الحرب العالمية الثانية الذين هاجروا إلى فلسطين قبل ١٥ مايو، وأغلبية من المتطوعين والمرتزة والمغامرين من مختلف بقاع العالم (يهود ومسيحيين وملحدين)، الذين اكتسبوا خبرة واسعة خلال الحرب العالمية الثانية،<sup>(٧)</sup> بل كان بعضهم من أبطال تلك الحرب<sup>(٨)</sup>.

وقد اختلفت المصادر الإسرائيلية الرسمية فى تحديد عدد أفراد القوة الجوية الإسرائيلية

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) اليدري، الحرب فى أرض السلام، ص ١٥٧.

(٣) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٢٤٠.

(٤) نفس المرجع، ص ٢٣٦.

(٥) نفس المرجع، ص ٢٣٧.

(٦) نفس المرجع، ص ٢٣٩.

Robinstein and Goldman, op. cit., pp. 50 - 51.

(٧)

Ibid., p. 53.

(٨)

عشية إعلان قيام الدولة في الرابع عشر من مايو. فطبقاً لأقوال المؤرخ الرسمي لهجناه يهودا سلوتسكى، كان يخدم في القوة الجوية عند إعلان قيام الدولة «نحو ١٠٠٠ شخص، منهم ٥٠ في الأطقم الجوية، والباقي من أفراد هيئة الأركان والمهندسين، والأطقم الأرضية ورجال خدمات مختلفة»<sup>(١)</sup>. أما بن جوربون، فحدددهم بستمائة وخمسة وسبعين فرداً<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن كلا التقديرين كان يعنى القوة البشرية الإسرائيلية في فلسطين فقط، وأغفل المتطوعين والمرتزة الذين عملوا قبل الحرب المعلنة بعقود خاصة، وكان بعضهم يعمل في خدمة الجهود الحربى لنقل المتطوعين والمجندين والأسلحة إلى فلسطين قبل ١٥ مايو، مثل الأطقم الأمريكية التي أشارت إليها كل من المصادر الغربية والإسرائيلية، فضلاً عن الطيارين اليهود، الذي كانوا يتدربون في الخارج ولم يصلوا إلى فلسطين قبل ١٥ مايو (٢٠ طياراً).

ولما كان سلوتسكى قد أشار إلى أنه كان هناك ٥٠ طياراً في الأطقم الجوية وحدها عشية بدء الحرب المعلنة، فإنه بإضافة الطيارين والفنيين المرتزة والمتطوعين الذين وصلوا إلى فلسطين قبل ١٥ مايو<sup>(٣)</sup> والأطقم التي كانت تعمل على طائرات النقل في الخارج لتهريب الأفراد والأسلحة إلى فلسطين - وكانت لا تقل وحدها آنذاك عن ٥٠ طياراً - فإنه يمكن الوصول إلى تقدير أقرب ما يكون إلى الحقيقة .

وعلى ذلك، فإن الأرجح أنه كان هناك حوالي ١٢٠ طياراً وأكثر من ألف فرد من المهندسين والفنيين وأطقم الخدمات الأرضية المختلفة تعمل في خدمة الجهود الجوية الإسرائيلية عشية بدء الحرب المعلنة. ومن هذه القوة كان يمكن تشكيل ما لا يقل عن ٩٠ من الأطقم الجوية المستعدة للعمليات، كان أغلبهم ممن خدموا في الحرب العالمية الثانية، بل إن بعضهم كانوا من أبطالها<sup>(٤)</sup>.

(١) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٤٠١.

(٢) بن جوربون، داليد، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ٢، إعداد مركز البحوث والمعلومات (القاهرة: مركز البحوث والمعلومات، بدون تاريخ)، ص ١١٥.

(٣) حدد سلوتسكى عدد الطيارين المتطوعين الأجانب بـ ١١ طيار في أول أبريل ١٩٤٨، ثم تزايد عددهم بمعدل أكثر في الشهور التالية. ومن ثم، يمكن تقديرهم في ١٤ مايو بما لا يقل عن ٢٠ طياراً.

Rubinstein and Goldman, op. cit., p. 53.

(٤)

## تشكيل القوة الجوية وإعداد مسرح العمليات من الوجهة الجوية:

إذا استثنينا قوة النقل الجوي التي كانت تعمل مابين أوروبا وفلسطين في أعمال تهريب المجندين والأسلحة، فإنه يمكن القول إن القوة الجوية الإسرائيلية عشية قيام الدولة، كانت تتكون من أربعة أسراب كما جاء في المصادر الإسرائيلية الرسمية (١).

وقد تم تشكيل هذه الأسراب الأربعة على التوالي بعد انفصال الوحدة عن البالماخ وبدء تشكيل القوة الجوية في أكتوبر ١٩٤٧. فقد تشكل السرب الأول في نفس الشهر بقيادة «أفينغور شاحان» وتمركز السرب في مطار «نوف» شمال تل أبيب ابتداءً من التاسع من ديسمبر (٢). وكان هذا السرب يعمل في نطاق المنطقة الوسطى من فلسطين والمنطقة الساحلية. وتشكل السرب الثاني (سرب النقب) بقيادة «عيزر وايزمان» في الثاني من فبراير ١٩٤٨. وكانت قاعدته قرب «نير عام»، وكان يعمل في منطقة النقب (٣).

كما تشكل السرب الثالث «سرب الجليل» في أبريل ١٩٤٨ بقيادة «بيسح ثولشنيكي» وتمركز قرب «يفنيثيل، وكان ذلك السرب يعمل في منطقة الجليل (٤).

أما السرب الرابع، فقد أنشئ في نفس الشهر للقيام بمهام الاستطلاع الجوي بالصور (٥).

وبالإضافة إلى المطارات وأراضى الهبوط التي تمركزت فيها الأسراب السابقة، فقد أشار سلوتسكي إلى أنه «جُهزت مدارج لهبوط وإقلاع الطائرات في القدس «غفعات رام» وفي «غوش عتسيون»، وبالقرب من مستعمرات كثيرة في البلد (فلسطين)، وفي الأمكنة التي كان من غير الممكن الهبوط فيها (مثل «يحيعام»، و«كفار داروم» و«البلدة القديمة في القدس» (٦).

(١) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٣٩٨.

(٢) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٩٢٨ - ٣٩٩. شيف، المرجع المشار إليه ص ١٦.

(٣) سلوتسكي، المرجع المشار إليه ص ٤٠٠ - البيري، الحرب في أرض السلام، ص ١٥٦.

(٤) البيري، الحرب في أرض السلام، ص ١٥٦ - سلوتسكي، المرجع المشار إليه ص ٤٠٠.

(٥) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٤٠٠.

(٦) نفس المرجع، ص ٤٠٠ - ٤٠١.

## استخدام القوة الجوية فى مرحلة الحرب غير المعلنة:

منذ اندلاع القتال بين المنظمات العسكرية الصهيونية والفصائل الفلسطينية، لعبت القوة الجوية الإسرائيلية الوليدة أولى أنوارها فى الصراع المسلح ضد الفلسطينيين الذين لم يتوفر لهم مثل هذا السلاح، بل إن أفضل أسلحتهم لم يكن يتجاوز بنادق ورشاشات الحرب العالمية الثانية.

فمع الأيام الأولى للحرب غير المعلنة، قام السرب الأول بأولى أعماله القتالية ضد جماعة من العرب قرب «كيبوتس نباطيم» فى السابع عشر من ديسمبر ١٩٤٧<sup>(١)</sup>.

وتعددت استخدامات القوة الجوية تبعاً للاستراتيجية التى أملتتها المتطلبات السياسية التى قررتها القيادة الصهيونية العليا فى فلسطين. فقد أدى القرار السياسى بالاحتفاظ بالمستوطنات النائية والمنعزلة - رغم إحاطة المناطق العربية بها وسيطرتهم على الطرق الموصلة إليها - إلى البحث عن وسائل بديلة لإمداد المستوطنات المحاصرة وإخلاء الجرحى منها، فضلاً عن فتح الطرق إليها. «وسرعان ماتبين أن المعاونة لهذه المستوطنات لايمكن إرسالها إلا بطريق الجو»<sup>(٢)</sup>.

ولعل أبرز الأمثلة على استخدام طائرات القوة الجوية فى تحقيق الاتصال بالمستعمرات المحاصرة وإمدادها وإخلاء جرحاها، هو ماقامت به تلك القوة حيال مجموعة مستعمرات «غوش أتزيون» قرب القدس. ففى البداية «كان يتم إلقاء سلاح (خصوصاً ذخيرة)، ومواد بناء، وأدوية طبية بالمظلات من طائرات الهجناه»<sup>(٣)</sup>. وبعد ذلك تم تمهيد مدرج لهبوط وإقلاع الطائرات، «وبدأت الطائرات تحط يومياً، إذا سمحت حالة الطقس بذلك، جالبة ذخائر وأسلحه، ومنقذة المرضى والجرحى»<sup>(٤)</sup>.

ولم تكن مستوطنات النقب أسعد حالا من سابقتها، «فبنهاية شهر مارس وجدت المستوطنات فى منطقة النقب نفسها معزولة بالكامل عن البلاد.

(١) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ١٥٥.

Kagan, op. cit., p.3 .

(٢)

(٣) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٢٩٩.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

«وقامت القوة الجوية بعمل مايمكنها، إلا أن ماكان يمكن تحقيقه بالطائرات المتيسرة كان قليلا جدا. كما كان سائقو القوافل يتنفسون الصعداء عندما يرون طائرات «الأوستر» تستطلع الطريق أمامهم وتبْلَغ عن الكمانن العربية. ومهما يكن الأمر، فقد عادت كل الإمدادات والمواصلات المنتظمة إلى الخدمة الجوية»<sup>(١)</sup>

ومع سيطرة العرب على طرق المواصلات الرئيسية وجدت قيادة الهجناء الحل في تسيير قوافل السيارات المدرعة، ترافقها الطائرات لاستطلاع الطرق أمامها. وقد برز هذا الاستخدام في تأمين طريق القدس - تل أبيب طوال شهر مارس<sup>(٢)</sup>.

### ٣- مرحلة انحسار السيطرة العربية وفرض التقسيم:

#### التحول في الموقف الدولي:

اتسمت الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٤٨ بسيطرة العرب على الموقف في فلسطين رغم تسليحهم البسيط، كما ركزت القيادة اليهودية جهودها خلال تلك الفترة في تدعيم قواتها المسلحة وتعبئة اليهود سواء في داخل فلسطين أو في مختلف بلدان العالم، لتقديم الدعم المادي وتجنيد القوى البشرية اللازمة لفرض التقسيم وإقامة الدولة الصهيونية.

إلا أن المعارك التي اشتعلت طوال الشهور الأولى من عام ١٩٤٨، وأدت إلى إغلاق الطرق المؤدية إلى شمال وجنوب فلسطين، وعزلت القدس عن السهل الساحلي، والخسائر البشرية الكبيرة التي راحت ضحيتها، أقنعت لجنة الأمم المتحدة - التي حضرت إلى فلسطين للإشراف على إنشاء دولتي التقسيم - بصعوبة تنفيذ ذلك الأمر، وعادت إلى الأمم المتحدة لتعبر عن شكوكها حول إمكانية واستمرار بقاء الدولة اليهودية التي ستقام في فلسطين<sup>(٣)</sup>.

وأشارت تلك اللجنة إلى أنها «ترى من واجبها أن تخطر الجمعية العامة بأن النزاع المسلح الذي تضطلع به العناصر العربية، فلسطينية وغير فلسطينية، وعدم تعاون دولة الانتداب

Kagan, op. cit., p. 54.

(١)

Ibid., pp. 54- 65.

(٢)

(٣) ألون، درع داود، ص ٢٢٦.

وتدهور الأمن في فلسطين، وعدم تزويد مجلس الأمن للجنة بالمساعدات المسلحة اللازمة - كل ذلك جعل من المستحيل (عليها) أن تنفذ قرار مجلس الأمن»<sup>(١)</sup>.

وعلى ذلك، بدأت الولايات المتحدة في التراجع عن مشروع التقسيم، خوفاً من أن يؤدي فرض المشروع بالقوة المسلحة إلى تغلغل النفوذ السوفيتي في منطقة حساسة من مناطق النفوذ الغربي من ناحية، وحتى لاتضطر إلى الدخول في مواجهة عسكرية ضد القوات العربية دفاعاً عن الدولة اليهودية من ناحية أخرى<sup>(٢)</sup>. الأمر الذي كان سيؤدي إلى إيقاع الضرر بالمصالح الأمريكية. وهي التي كانت تسمى منذ نهاية الحرب إلى التغلغل في المنطقة وزيادة استثماراتها البترولية فيها على حساب حليفاتها بريطانيا.

وفي التاسع عشر من مارس ١٩٤٨، أعلن رئيس الوفد الأمريكي في مجلس الأمن أن قرار الجمعية العامة بتأييد تقسيم فلسطين لم يشكل أمراً تنقيد به الأمم المتحدة أو أى عضو فيها. وأن موضوع التقسيم نفسه قد جرت عليه الموافقة على أساس الافتراض بأن جميع أقسام المشروع ستنفذ معاً. وبما أنه تعذر ذلك، فإن واجب الأمم المتحدة إعادة السلام والنظام إلى نصابهما. ومن ثم، فإن حكومته تقترح إقامة وصاية مؤقتة على فلسطين، قد تساعد الفريقين المتحاربين في التوصل إلى اتفاق<sup>(٣)</sup>.

وفي أول أبريل ١٩٤٨ قدم المندوب الأمريكي مقترحات محددة إلى مجلس الأمن، تدعو إلى وضع فلسطين تحت الوصاية ريثما يصل العرب واليهود إلى اتفاق على شكل الحكومة، وإشراف الأمم المتحدة على إدارة البلاد بواسطة حاكم عام تعيينه، على أن يعاونه مجلس استشاري منتخب وقوة بوليسية مختلطة. وتكون الوحدات الإدارية مستقلة استقلالاً ذاتياً، ويسمح بهجرة خمسة آلاف يهودي في الشهر. كما اشتملت المقترحات الأمريكية مشروع قرار للهدنة، يتضمن وقف جميع الأعمال العسكرية وأعمال العنف والتخريب، والامتناع عن إحضار السلاح وإدخال الجماعات المسلحة، والقيام بأى نشاط سياسى حتى تعيد الجمعية العامة نظرها في القضية، وتعيين قناصل الولايات المتحدة وبلجيكا وفرنسا في القدس كجنة مشرفة

(١) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٢١.

(٢) نفس المرجع، ص ١٢١ - ١٢٤.

(٣) خالد، المرجع المشار إليه، ص ١٧٩ - ١٨٠.

على الهدنة. وقد وافق مجلس الأمن على الاقتراح الأمريكي، وعهد إلى القناصل الثلاثة باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ وقف القتال<sup>(١)</sup>.

ولما كان مشروع الوصاية الجديد يتعارض مع المخطط الصهيوني في فلسطين، فقد رفضته القيادة اليهودية، واشترطت لقبول الهدنة ألا تحول نون قيام بولتهم<sup>(٢)</sup>. وفي انتظار اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث مقترحات الوصاية التي وافق عليها مجلس الأمن، قررت القيادة اليهودية فرض سياسة الأمر الواقع وتنفيذ التقسيم بالقوة، بموافقة الأمم المتحدة، أو بدون موافقتها.

### التحول الإسرائيلي إلى الهجوم :

بينما كانت المشاورات تجرى بين لندن وواشنطن وفي أورقة الأمم المتحدة لعقد الجمعية العامة من أجل مناقشة مشروع الوصاية وكيفية تنفيذه، استغلت القيادة اليهودية تحسن موقف التسليح لقواتها<sup>(٣)</sup>، وتزايد حرية هذه القوة على العمل، بعد اتساع مناطق انسحاب القوات البريطانية، فتحوّلت إلى الهجوم العام تنفيذاً للخطة «د» التي سبق إعدادها بواسطة قيادة الهجانة وتصديق عليها في العاشر من مارس ١٩٤٨<sup>(٤)</sup>.

وقد كانت القيادة اليهودية تهدف بتنفيذ الخطة «د» إلى «تحقيق استمرار (اتصال) الأراضي داخل المناطق اليهودية وبين بعضها البعض، ومد السيطرة اليهودية على المناطق التي كانت تسيطر عليها من قبل القوات العربية. ودعم ترتيبات الدفاع استعداداً للغزو الذي هددت به الجيوش النظامية العربية عبر الحدود»<sup>(٥)</sup>.

وطبقاً لرواية سلوتسكي، كانت مهمة القوات اليهودية تبعاً لهذه الخطة هي: «أن تدافع عن نفسها ضد هجوم عربي في إطار الدفاع المحدد الثابت، وأن تشن هجمات على قواعد العدو وطرق إمداداته في عمق أراضيه على حدود البلد وفي الدول المجاورة، وأن تحمي شرايين

(١) نفس المرجع، ص ١٨٢ - ١٨٣.

(٢) نفس المرجع، ص ١٨٥.

(٣) Safran, Nadav, From War to War (New York: Pegasus, 1969), p.28.

(٣)

Idem

(٤) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٣٤٦.

(٥) ألون، إيجال، بناء الجيش الإسرائيلي، تعريب هيئة الإستعلامات، المرجع المشار إليه، ص ٣٦.

المواصلات الحيوية. وكلفت باحتلال قواعد أمامية فى أرض العدو، وتقليص قدرته بواسطة الاحتلال والسيطرة على مراكز معينة فى المناطق الريفية وفى المدن داخل حدود الدولة»<sup>(١)</sup>.

وكانت هذه الخطة تعنى ببساطة، ليس السيطرة فقط على النطاق الذى حددته الأمم المتحدة للدولة اليهودية فى قرار التقسيم، بل أيضاً تحسين وتعديل أوضاع المناطق اليهودية فى النطاق الذى حددته الأمم المتحدة للدولة العربية، وضم تلك المناطق إلى الدولة اليهودية بالقوة، وتفريغ القرى العربية التى يتعارض موقعها مع المخطط الصهيونى من سكانها بالقوة.

### تسليح الطائرات ونقل الأسلحة:

وقد ألقى ذلك الانعطاف فى سير الحرب عبئاً جديداً على القوة الجوية الإسرائيلية. فقد كان عليها بالإضافة إلى مهامها السابقة أن تقوم بالمشاركة فى نقل الأسلحة والعتاد من الخارج، بالإضافة إلى معاونة العمليات الهجومية والأعمال القتالية فى الداخل.

وقد وقع نقل الأسلحة العاجلة على عاتق طائرات «الكوماندو» و«الكونستليشن» و«سكاي ماستر» التى تم شراؤها من الولايات المتحدة وكان يتولى قيادتها أطقم طيران أمريكية. وحتى يمكن أن تتحرك هذه الطائرات بصورة قانونية ما بين الولايات المتحدة وأوروبا وفلسطين، أخذت هذه الطائرات غطاء شركات أمريكية وبنمية وهمية<sup>(٢)</sup>.

وقد سمح جلاء القوات البريطانية مبكراً عن جزء كبير من السهل الساحلى لفلسطين وبعض المطارات فى تلك المنطقة، باستخدام هذه المطارات فى هبوط طائرات النقل العاملة بين القاعدة الإسرائيلية فى تشيكوسلوفاكيا - حيث يتم تجميع وشحن الأسلحة - والقطاع الذى تسيطر عليه القوات الصهيونية فى السهل الساحلى<sup>(٣)</sup>. وقد سمحت عمليات النقل الجوى للأسلحة المهربة بشن سلسلة من العمليات الهجومية الناجحة فى ربيع عام ١٩٤٨، تنفيذاً للخطة «د» التى سبقت الإشارة إليها.

(١) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٢٤٦ - ٢٤٧.

(٢) Kagan, op. cit., pp.26. - 27.- Rubinstein and Goldman, op. cit., pp. 25 - 26 .

غرين، المرجع المشار إليه، ص ٤١٥ - ٤١٦.

Rubinstein and Goldman, op. cit., p. 26.-

(٣) نفس المرجع، ص ٤١٢ - ٤١٨.

وخلافا لسياسة البيت الأبيض المناهضة للحركة الصهيونية، كانت المخابرات المركزية الأمريكية تتابع نشاط تهريب الأسلحة إلى المنظمات الصهيونية في فلسطين وتحذر منه، خاصة مع تورط العديد من الشخصيات الأمريكية فيه. ففي الثاني عشر من أبريل أرسل الأدميرال هيلنكوتر - مدير المخابرات المركزية - مذكرة بهذا الشأن إلى كل من رئيس الولايات المتحدة ووزيرى الخارجية والدفاع بعنوان «عمليات نقل جوية تأمرية في أوروبا». وحذر هيلنكوتر في مذكرته من عمليات نقل الأسلحة بشكل تأمرى إلى المنظمات الصهيونية في فلسطين وقال: «إن مثل هذه الرحلات الجوية تزيد من حدة التوتر السياسى في المنطقة»<sup>(١)</sup>. إلا أن تحذير مدير المخابرات المركزية لم يجد صدقاً ملائماً لدى الرئيس ترومان، الذى كان واقعاً تحت تأثير دافيد نلز مساعد الرئيس والمتحدث بلسان المنظمات الصهيونية في البيت الأبيض.

ومن ثم، استمر تدفق الأسلحة إلى المنظمات العسكرية الصهيونية في فلسطين لتتصاعد حدة الصراع وتنتقل إلى مستوى العمليات الهجومية من جانب تلك المنظمات، تنفيذاً للخطة «د». وكان على القوة الجوية الإسرائيلية آنذاك - بالإضافة إلى مهام نقل الأسلحة من الخارج - أن تقوم بدعم العمليات الهجومية في ربيع ١٩٤٨. ولم تكن المعاونة المطلوبة من القوة الجوية في ذلك الوقت قاصرة علي أعمال الإمداد ونقل الأسلحة إلى المناطق المحاصرة واستطلاع الطرق - شأنها في الشهور الأولى لعام ١٩٤٨ - إنما تعدى ذلك الأمر إلى الحاجة إلى المعاونة الجوية النيرانية لتسهيل أعمال القوات القائمة بالهجوم.

ولما كانت الطائرات المتوفرة آنذاك للقوة الجوية الإسرائيلية في فلسطين، تتشكل في مجموعها من طائرات النقل الخفيفة والمتوسطة وطائرات المواصلات والاستطلاع، وجميعها غير مسلحة أو معدة لمهام المعاونة الجوية النيرانية، فقد تقرر إجراء بعض التعديلات عليها لتسليحها، حتى تتلائم مع المهام الجديدة المطلوبة منها خلال المعركة.

وطبقاً لرواية كاجان، فإنه «قليلاً، وباستخدام الحيلة والبراعة نجحنا في بناء تسليح طائراتنا. وجمعنا تشكيلة من المعدات التى واثمناها مع الجسم والأجنحة لحمل وقذف القنابل،

(١) غرين، نفس المرجع ص ٨٥ - ٨٦. - لمزيد من التفاصيل انظر نص التقرير بكتاب الانحياز المشار إليه ص ٤١٢ - ٤١٨.

ويقليل من التعديلات، كان يمكن تحويل طائرة نقل صغيرة أو متعة، لتكون قادرة على حمل ست قنابل زنة مائة وخمسة وعشرين رطلاً، أربعة تحت الجسم واثنين تحت الأجنحة»<sup>(١)</sup>.

وقد عاونت القوة الجوية بنجاح قوات المنظمات الإسرائيلية في ذلك المنعطف الجديد للحرب، أثناء القتال من أجل خطوط المواصلات في ربيع ١٩٤٨، والتي كان أبرزها عملية «نخشون»، لفتح طريق القدس، وعمليات «يفتاح وبن عامي» لفتح طريق الجليل<sup>(٢)</sup>. كما ساهمت في أعمال القتال لفك الحصار عن المستعمرات المحاصرة<sup>(٣)</sup>.

### قرار قيام الدولة اليهودية والتحول إلى الحرب المعلنة:

في تلك الأثناء كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد عقدت دورتها الخاصة في السادس عشر من أبريل، لمناقشة المقترحات الأمريكية. وأحيل مشروع الوصاية الأمريكي إلى لجنة فرعية (اللجنة رقم ٩) لدراسته. فأجرت عليه اللجنة بعض التعديلات وأقرته، كما وافقت على تدعيم جهود مجلس الأمن من أجل التوصل إلى هدنة في فلسطين. وكلفت وسيط الأمم المتحدة - الذي سيختاره الأعضاء الدائمون - بالتوصل إلى تسوية سلمية<sup>(٤)</sup>.

وعندما عُرض قرار اللجنة رقم (٩) على اللجنة السياسية وافقت عليه إلا أنها قررت أن يتلقى الوسيط النولي وتوجيهاته ليس فقط من مجلس الأمن، وإنما من الجمعية العامة أيضاً<sup>(٥)</sup>.

وظل مشروع الوصاية يتعثّر في الأمم المتحدة حتى شارف الانتداب على نهايته. إلا أنه مع تصاعد حدة القتال في شهر أبريل - نتيجة لهجمات القوات الصهيونية التي كانت قائمة بتنفيذ الخطة «د» - أقر مجلس الأمن في الثالث والعشرين من نفس الشهر قيام لجنة الهدنة المكونة من القناصل الثلاثة - السابق الإشارة إليهم - بمراقبة تنفيذ الهدنة التي أقرتها المنظمة الدولية<sup>(٦)</sup>.

وبينما تلك الأحداث تجرى على مسرح الأمم المتحدة، كانت القيادة الصهيونية مستمرة في

kagan, op. cit., p. 55.

(١)

(٢) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٤٦٠ - ٤٨٠.

(٣) نفس المرجع، ص ٣٢٠ - ٣٢١، ٤٨٠ - ألون، درع داود، ص ٢٣٦.

(٤) خالد، المرجع المشار إليه، ص ١٨٦.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

(٦) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٢٢.

تنفيذ مخططاتها دون وضع قرارات الأمم المتحدة في اعتبارها. فما بين السابع والثاني عشر من أبريل اجتمعت اللجنة التنفيذية الصهيونية في تل أبيب لاتخاذ القرارات المتعلقة بإقامة سلطة مركزية لإدارة الدولة اليهودية ووراثة حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين<sup>(١)</sup>.

وفي هذه الاجتماعات تقرر تشكيل مجلس للشعب من سبعة وثلاثين عضواً يمثلون كافة الأحزاب اليهودية في فلسطين، كما تم انتخاب ثلاثة عشر فرداً من ذلك المجلس (أطلق عليهم مؤقتاً اسم المديرين) لتشكيل هيئة مصغرة لإدارة شئون الدولة، سُميت بالهيئة التنفيذية لمجلس الشعب. وفي العشرين من أبريل، تم انتخاب «بن جوريون» رئيساً للهيئة التنفيذية ومديراً للدفاع. وقبل عشرين يوماً من إعلان قيام الدولة اليهودية، قررت الهيئة التنفيذية تسمية تلك الدولة مؤقتاً باسم «إسرائيل». وبذل المديرين جهودهم لإقامة نواتر حكومية بدلا من النواتر البريطانية التي تفتت<sup>(٢)</sup>.

وفي الثاني عشر من مايو ١٩٤٨، اجتمعت الهيئة التنفيذية لتحديد موقفها من الهدنة، بعد أن تزايدت عليها الضغوط الدولية. فعلى الجانب العربي كانت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد حددت موقفها من الهدنة منذ منتصف أبريل. وعلقت موافقتها على الهدنة، بإيقاف الهجرة اليهودية ومغادرة اليهود غير الفلسطينيين البلاد، في مقابل وقف التسلل العربي، ومبارحة الفدائيين لفلسطين مع نزع سلاح الجانبين (الفلسطيني واليهودي)<sup>(٣)</sup>. كما كانت «جولدا مائير» قد عادت من لقاء الملك عبد الله في الليلة السابقة مؤكدة دخول جيش الأردن إلى فلسطين، على غير وعد الملك عبد الله خلال الاتصالات اليهودية السابقة معه في شهرى يناير وفبراير من نفس العام<sup>(٤)</sup>.

ومن ناحية الولايات المتحدة، كان «موسى شرتوك» قد عاد منها، يحمل تحذيراً من «جورج مارشال» وزير الخارجية الأمريكية، بصدد تأجيل قرار تنفيذ الدولة اليهودية، وعقد هدنة مدتها

(١) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٢٠٥.

(٢) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٣) أحمد عبد الرحيم، المرجع المشار إليه ص ١٤١، خالد، المرجع المشار إليه، ص ١٨٤.

(٤) Meir, Golda, My Life (London: Weidenfeld and Nicolson, 1975), pp. 176 - 179.

ثلاثة أشهر. وقيل لشرتوك بوضوح، إنه «إذا سار اليهود في طريقهم، فيجب ألا يطلبوا مساعدة الولايات المتحدة، في حالة حدوث غزو»<sup>(١)</sup>.

ولم يكن القرار سهلاً على القيادة الصهيونية. فرفض الهدنة، كان يعني تمرداً على قرارات المنظمة الدولية التي أقرت قيام الدولة اليهودية، قبل أن تكتمل شرعيتها الدولية باعتراف المجتمع الدولي بها، كما كان يعني احتمالاً لتخلي الولايات المتحدة عنها عند اشتعال الحرب المنتظرة بينها وبين الدول العربية.

ومن المفيد هنا أن نرى كيف اتخذت القيادة الصهيونية قرار قيام الدولة اليهودية والتحول إلى الحرب المعلنة في ذلك الاجتماع رغم كل الظروف الدولية المحيطة بها. فطبقاً لرواية «سلوتسكى»، طلب المجتمعون الاستماع إلى رأى الهجناء عن الوضع العسكرى واحتمال غزو الجيوش العربية بعد إعلان قيام الدولة ودُعى إلى الجلسة كل من «إسرائيل جاليلى»، الذى كان بمثابة قائد الهجناء، و«إيجال سكونيك» (يادين) المسئول عن العمليات<sup>(٢)</sup>.

وبالنسبة للغزو العربى المنتظر، قال يادين أن الهجناء متأهبة على أساس افتراض أن الغزو مؤكداً، وبالتالي ركزت كل قواتها وأسلحتها في الأماكن المحتملة كميدان للاشتباك في المعركة الأولى. وذكر أن هناك خططاً لعمليات هجومية على الحدود وماوراعها حين حدوث الغزو. ولخص يادين رأيه في أن الدول العربية تتمتع بتفوق مطلق في السلاح والمدركات والطيران<sup>(٣)</sup>، إلا أنه بقدرة المقاتلين ومعنوياتهم والتخطيط والتكتيك الجيدين، فإنه يمكن التغلب على القوة العربية، خاصة وقد كان يرى أن العرب لن ينجحوا في تركيز قوتهم في جبهة واحدة. ومن ثم، فإن الفرص العسكرية متعادلة في الجانبين. إلا أنه – من وجهة النظر العسكرية – نصح بتوخى الحذر، نظراً لانخفاض معنويات قسم كبير من الرجال. ويحتمل انخفاضها أكثر في كل مكان تضطر فيه الهجناء للعمل ضد المدركات والمدفعية التي تفتقر لها حتى ذلك الوقت<sup>(٤)</sup>.

(١) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٢٠٧.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) قامت وزارة الدفاع الأمريكية في أوائل شهر مايو ١٩٤٨ بإجراء دراسة لتقدير الموقف على ضوء الأوضاع في فلسطين، وجاء في ذلك التقدير أن القوات اليهودية كانت متفوقة على جميع القوات العربية بالرجال والسلاح والعتاد والتدريب. – غرين، المرجع المشار إليه، ص ١٠٢.

(٤) سلوتسكى، المرجع المشار إليه، ص ٢٠٨.

أما إسرائيل جاليلي فقد تلخص رأيه، في أن نتيجة التصدي لجيوش الدول العربية مرهونة بالتغلب على المدى المتفوق لنيران العرب (المدفعية والطيران)، فضلا عن مدرعاتهم ولذا، فإنه لا بد من بذل جهد كبير لجلب الطائرات (المقاتلات والقاذفات) والمدافع التي تم شراؤها من الخارج. الأمر الذي سيؤدي إلى تحسن موقف السلاح خلال سبعة إلى عشرة أيام<sup>(١)</sup>.

وسأل المجتمعون ممثلي الهجناه، عما إذا كانت منظماتهم معنية من الناحية العسكرية بهدنة مدتها ثلاثة أشهر. وكان جوابهما أنه من الناحية العسكرية، ستكون للهدنة ميزة كبرى، فيما إذا استغل الوقت لجلب السلاح من الخارج وتدريب المقاتلين وماشابه، «ولكن لا يمكن للهدنة أن تكون منفصلة ومقطوعة الجذور عن ظروف سياسية محيطية، يمكن أن تُفشل كل ما أنجزناه سابقاً، حتى من الناحية العسكرية»<sup>(٢)</sup>.

وأشار بن جوريون إلى موقف التسليح، قائلاً: «لدينا كنوز من السلاح، ليس في البلد. ولو كان جميع السلاح الذي في حيازتنا في مكان ما هنا، لاستطعنا أن نصمد بقلب مطمئن (أيضا ليس نون خسائر) ولدخلنا هذه المعركة بسهولة أكبر، حتى لو عملت مصر والعراق ضدنا»<sup>(٣)</sup>.

وفي نهاية الاجتماع تم الاقتراع المتعلق بالهدنة. وأسفر تصويت الهيئة التنفيذية على رفض الهدنة بأغلبية ستة أصوات ضد أربعة<sup>(٤)</sup>. ومن ثم، تقرر تلقائياً إعلان قيام الدولة اليهودية مع نهاية فترة الانتداب البريطاني باسم «إسرائيل»<sup>(٥)</sup>.

وفي الوقت الذي كانت تجرى فيه الإجراءات السابقة في فلسطين، كانت المنظمات الصهيونية تمارس ضغطها على الرئيس ترومان للاعتراف بالدولة اليهودية فور إعلانها. وقبل أيام من ذلك الإعلان، صرح حاييم وايزمان قائلاً: «لقد تمكنت من توطيد علاقاتنا بأصدقائنا في واشنطن. وتأكدت أنه سيتم الاعتراف بالدولة اليهودية في اللحظة التي يُعلن فيها عن إنشائها...»<sup>(٦)</sup>.

(١) سلوتسكي، المرجع المشار إليه، ص ٢٠٨.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٣) نفس المرجع، ص ٢٠٩.

(٤) كان اثنان من الهيئة التنفيذية محاصرين في القدس والثالث في الولايات المتحدة، وعلى ذلك حضر الجلسة المصرية عشرة فقط من الهيئة التنفيذية.

(٥) سلوتسكي، المرجع المشار إليه ص ٢١٠.

(٦) ليليتال، ألفرد، ثمن إسرائيل، تعريب حبيب نحولى، وياسر هوارى (ط ٤؛ بيروت: دار الأفاق الجديدة، ١٩٨١)، ص ٧٢.

وبانتهاء الانتداب البريطاني في فلسطين أعلن «بن جوريون» في الساعة الرابعة من مساء الرابع عشر من مايو قيام دولة إسرائيل. وقبل أن ينبجج فجر الخامس عشر من مايو أعلنت الولايات المتحدة اعترافها بالدولة الجديدة.

وفي نفس الليلة تدفقت سفن المهاجرين والأسلحة التي كانت راسية في موانئ الدول المختلفة وخارج المياه الفلسطينية تحمل المجندين والأسلحة تمهيدا للمرحلة الثانية من الحرب.

وبذا انتهت المرحلة الأولى من الحرب وقد كسبها الإسرائيليون، وطوروا قواتهم المسلحة ووضعوها أساس قوتهم الجوية وإعدادها للصراع المنتظر. فقد كان تقدير القيادة اليهودية منذ اللحظة الأولى مبنياً على أساس تدخل الدول العربية، حتى قبل أن تقرر تلك الدول نفسها ذلك التدخل. وكانت القوة الجوية المصرية هي أكثر القوى الجوية العربية خطراً في نظر القيادة اليهودية، التي أعدت عدتها لمواجهةها. فبعد أسبوع واحد من اندلاع المرحلة الثانية من الحرب بدأت تظهر في سماء فلسطين أولى المقاتلات الإسرائيلية من طراز «مسرشميث - Messerschmitt (Avia S 19)» .

فما الذي أعدته الحكومة المصرية لتلك المواجهة؟ وكيف انعكست سياستها على إعداد القوة الجوية المصرية للحرب التي تنتظرها، والتي أعد لها العدو كل أسباب النصر؟

### ثالثاً: أثر السياسة المصرية بعد قرار التقسيم على إعداد القوة الجوية المصرية:

١ - مرحلة الهد العربي في فلسطين (ديسمبر ١٩٤٧ - مارس ١٩٤٨):

#### موقف الحكومة المصرية في أعقاب قرار التقسيم:

ترك قرار التقسيم أسوأ الأثر في كافة البلدان العربية، سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي. فعلى المستوى الشعبي المصري عارضته كافة الطوائف والتيارات السياسية، واجتاحت المدن المصرية المظاهرات التي تطالب بفتح باب التطوع والتزود بالسلح لإنقاذ فلسطين، وقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول التي أيدت مشروع التقسيم، والانسحاب من الأمم المتحدة وتوحيد سياسة الدول العربية .

بمعركة فلسطين ضد الصهيونية، واستُفُزَتْ فيه المشاعر الوطنية والدينية، والشعور العربي النامي . كما حركت فيه الاحساس الواعي بالخطر مما يحدث في البلد المتاخم، وكافة العواطف إزاء شعب يُطرد بالسلاح من أرضه . ووجد المصريون في رفض التقسيم والدعوة للكفاح المسلح ضد نشوء الدولة الصهيونية مجابهة للاستعمار العالمي، وعلى رأسه الولايات المتحدة، ودافعا للحركة العربية ضده» (١) .

ورغم هذا الغليان على المستوى العربي سواء في مصر أو باقي الدول العربية إلا أن ردود الفعل العربية الرسمية آنذاك لم تكن على مستوى الأحداث . فبينما قررت قيادات المنظمات الصهيونية في داخل فلسطين وخارجها حشد كافة الطاقات اليهودية السياسية والاقتصادية والعسكرية في أنحاء العالم لإقامة نولتهم في فلسطين، وبدأت حملاتها لجمع الأموال والتعبئة السياسية والعسكرية في كافة أنحاء العالم حتى قبل قرار التقسيم، فإننا نجد الفرقة والأطماع وتقليب المصالح الشخصية هي السمات التي غلبت على سياسة الزعماء العرب في ذلك الوقت .

ففي اجتماع القاهرة الذي عقده مجلس جامعة الدول العربية، فيما بين الثاني عشر والثامن عشر من ديسمبر، وحضره أغلب رؤساء الحكومة العربية المستقلة السبع (مصر - سوريا - لبنان - العراق - شرق الأردن - السعودية - اليمن) لبحث القضية الفلسطينية علي ضوء قرار التقسيم، كان الخلاف واضحا بين المجتمعين. فقد كان لكل من الحاضرين أهدافه ومظامعه.

فبينما أصر العراق على ضرورة التدخل بالمتطوعين وتسليح الفلسطينيين وحشد الجيوش العربية حول فلسطين، فإن المملكة العربية السعودية عارضت فكرة اقحام الجيوش العربية في المشكلة خوفا من أطماع الملك عبد الله في فلسطين. كما عارض أمين الحسيني - رئيس الهيئة العربية العليا - زج الجيوش العربية، اكتفاء بالمجاهدين والمتطوعين، على حين أصر الملك عبد الله علي استخدام الجيوش النظامية. أما الموقف المصري في ذلك المؤتمر فكان يتلخص في معارضة الزج بالجيوش العربية والتحمس لإرسال المتطوعين إلى فلسطين (٢).

وكان المنطلق المصري لهذه السياسة، هو عدم الزج بالجيش المصري في حرب بينما

(١) البشري، المرجع المشار إليه، ص ٢٦٢.

(٢) البدرى، الحرب في أرض السلام، ص ٢٤ - ٢٥.

القوات البريطانية تقف خلف ظهره في منطقة القناة من ناحية (١)، وعدم إعطاء الفرصة لكل من العراق والأردن لتنفيذ مشاريعهما المتعلقة بالهلال الخصيب أو سوريا الكبرى علي حساب كل من سوريا وفلسطين من ناحية أخرى (٢).

وهكذا أدت الشكوك المتبادلة بين المؤتمرين إلى الحل الوسطى، إرضاء لكافة الأطراف. ومن ثم، كان كل ما أسفرت عنه الاجتماعات بعض النتائج الهزيلة، تبلورت في بيان يستنكر فيه مجلس الجامعة قرار التقسيم وضرورة العمل الحثيث لإحياء المشروع.

أما كيف ستتم هذه المقاومة؟ فقد وجد المجلس الإجابة علي ذلك في مقررات مؤتمر «عالية»، والتي تقضى بتقديم عشرة آلاف بندقية وذخائرها، مع إرسال ثلاثة آلاف متطوع، فضلا عن تخصيص مبلغ لا يقل عن مليون جنيه يوضع تحت تصرف القيادة العربية التي تقرر تشكيلها لتولى تدريب العرب وقيادتهم في الصراع المنتظر. إلا أن مجلس الجامعة قرر في اجتماع القاهرة - المشار إليه - اعتماد مليون جنيه إضافية للإنفاق علي حركة التعبئة والتطوع العربية (٣).

ومن ذلك، نرى أن موقف الحكومة المصرية حتي نهاية ذلك المؤتمر كان استمراراً لمواقفها السابقة في معارضة التدخل بالجيوش العربية اكتفاءً بالدعم السياسى والمادى، مع قصر الدعم العسكرى علي المتطوعين والإمداد بالأسلحة التي قررها المجلس، وهو ما كان يتمشى مع وجهة النظر الفلسطينية آنذاك.

وبهذا تراجع التدخل بالجيوش العربية مؤقتاً، على مضض من الحكام العرب المطالبين به. أما الحكام الآخرون، فرغم أنهم رأوا فيه حلاً غير مستحب إلا أنه يبدو أنهم اعتبروه حلاً أخيراً إذا فشلت الحلول الأخرى التي وُفق عليها.

ففي الخامس عشر من يناير ١٩٤٨، نشرت جريدة الأساس المصرية - لسان حال الحزب الحاكم تصريحاً لأسعد داغر (من مكتب الصحافة بجامعة الدول العربية) جاء فيه: «إن الدول

(١) د. محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج٢، المرجع المشار إليه، ص ٤١.

(٢) كانت كل من مصر والسعودية وسوريا ومفتى فلسطين يتصنون آنذاك لمشروعات الملك عبد الله بخصوص سوريا الكبرى. وأحلام

الهاشميين في العراق بخصوص مشروع الهلال الخصيب. - أحمد عبد الرحيم المرجع المشار إليه، ص ١١١، ١١٢.

(٣) خالد، المرجع المشار إليه، ص ١٤٤. - البدرى، الحرب في أرض السلام، ص ٣٥.

الحاكم تصريحاً لأسعد داغر (من مكتب الصحافة بجامعة الدول العربية) جاء فيه: «إن الدول العربية أعلنت على لسان مجلس الجامعة، أن قواتها ستدخل فلسطين عقب جلاء القوات البريطانية، وأن الاحتلال سيضم فلسطين كلها»<sup>(١)</sup>.

### تأمين الحدود المصرية:

علي ضوء قرارات مؤتمر عالية (٧ - ١٠ أكتوبر ١٩٤٧)، التي تقضي باتخاذ إجراءات تأمين على الحدود الفلسطينية، أصدر اللواء أحمد عطية - وزير الدفاع الوطني آنذاك - وأمره إلى رئيس هيئة أركان حرب الجيش يوم ١٤ أكتوبر بإرسال القوات الجاهزة التنظيم من الجيش إلى العريش. وقد تحركت هذه القوات إليها فيما بين ١٨ و ٢٦ أكتوبر ١٩٤٧، حيث وضعت تحت قيادة الأميرالاي أحمد علي المواوي<sup>(٢)</sup>.

ولما كان الوزير لم يحدد مهمة هذه القوات، فقد استفسرت منه رئاسة هيئة أركان حرب الجيش عن تلك المهمة، وجاء الرد في العاشر من نوفمبر ١٩٤٧ بأنه، «التدريب ووضع الخطط اللازمة لحماية الحدود الشرقية ضد أي اعتداء مسلح»<sup>(٣)</sup>.

ومع بدء الحرب غير المعلنة بين المنظمات العربية والصهيونية في فلسطين خلال شهر ديسمبر، تزايد نشاط الاستطلاع الجوي المعادي فوق قوات العريش. وقد شجع الطائرات المعادية على ذلك، افتتار تلك القوات إلى وسائل الدفاع الجوي المناسبة، مما دعا وزير الدفاع إلى إصدار تعليمات بحظر الطيران في منطقة قطرها ٢٥ ميلاً ومركزها مطار العريش، اعتباراً من الساعة السادسة من صباح يوم ٢٨ ديسمبر، مع تعزيز قوة الدفاع المضادة للطائرات بمنطقة العريش، بالإضافة إلى احتلال المطار بقوة من الطائرات قُدرت بثلاث طائرات سببتيير لفرض ذلك الحظر. وقد تحركت المقاتلات الثلاثة فعلاً إلى مطار العريش صباح يوم

(١) حسنين كروم، عروية مصر قبل عبد الناصر، ج١ (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨١)، ص ١٢٢.

(٢) أوراق اللواء المواوي الشخصية، مسودة تقرير هيئة العمليات المشتركة عن العمليات الحربية بفلسطين في المدة من ١٤ مايو إلى

١٨ يوليو ١٩٤٨، ص ٣ - قدرت تلك القوة آنذاك بكتيبة مدعمة - انظر شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٥٢.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١٢، ملف ١ - ٢٥ / س ج ، خطاب سكرتير وزير الدفاع لشؤون الطيران، إلى مدير

السلاح الجوي، رقم ١ - ٢٥ / س ج / ١٧٥، ديسمبر ١٩٤٧، مسلسل ٨ - نفس المرجع، أمر تحركات رقم ٢٧، ٢ ديسمبر

١٩٤٧، مسلسل ١٤.

مختلفاً بالنسبة للعناصر الأخرى للدفاع المضاد للطائرات. فقد عقد اجتماع فى رئاسة هيئة أركان الحرب للنظر فى تعليمات الوزير بخصوص تدعيم الوحدات المضادة للطائرات بمعسكر العريش. وقد وجد المؤتمرين (مدير المدفعية - رئيس هيئة العمليات وضباطهما) أن الستة مدافع الخفيفة الموجودة فى المنطقة كافية لتأمين المعسكر والبلدة ضد الطيران المنخفض إذا أضيفت لها ستة بواعث أنوار كاشفة للعمل الليلى. والاكتفاء بإرسال تروب (٤ مدافع) عيار ٣,٧ بوصة للوقاية ضد الطيران العالى. ونظراً لأنه لم يكن يوجد آنذاك سوى جهاز رادار واحد صالح للاستخدام ويستعمل للتدريب بمدرسة المدفعية، وهو فى نفس الوقت الوسيلة الوحيدة للإنذار الجوى بمدينة القاهرة، فقد قرر المؤتمرين الاكتفاء بإرسال ستة بواعث أنوار كاشفة، والأربعة مدافع ٣,٧ بوصة إلى العريش<sup>(١)</sup>.

ويكشف تقرير قائد الأسراب محمد صلاح الدين مدير المخابرات الجوية عن أوجه القصور فى الدفاع عن العريش آنذاك (الأسبوع الأول من يناير ١٩٤٨)، والتي تلخص فيما يلى<sup>(٢)</sup>.

- (١) ضعف الدفاع الأرضى عن المطار.
- (٢) عدم وجود نظام مراقبة جوية (نقط مراقبة بالنظر) بشكل يسمح للمقاتلات بالإقلاع فى الوقت الملائم للتصدى للطائرات التى تخترق منطقة حظر الطيران فوق العريش.
- (٣) عدم وجود غرفة عمليات لتنسيق أعمال المقاتلات والمدفعية.
- (٤) قصور المواصلات (لا يوجد سوى خط تليفونى واحد بين رئاسة قوات الجيش بالعريش والمطار وهو كثير الأعطال).

فإذا أضفنا عدم وجود أى أجهزة رادار لإنذار وسائل الدفاع الجوى والمقاتلات باقتراب الطائرات المعادية - حتى يتسنى لها الوقت الكافى للإقلاع والاشتباك - فإنه يتضح استحالة الدفاع الجوى بكفاءة عن العريش. وهو ما لبثت أن اكتشفته رئاسة الجيش، بعد تكرار نجاح الطائرات المعادية فى استطلاع المنطقة وتحول مهمة المقاتلات المصرية إلى عملية مطاردة، بدل

(١) نفس المرجع، محضر اجتماع برئاسة هيئة أركان حرب لتدعيم لوجيات م / ط بالعريش، مسلسل ١٨.

(٢) نفس المرجع، مدير السلاح الجوى الملكى إلى وزير الدفاع، رقم ٤/٦ أمن / ٧، ٤٧، ٧ يناير ٤٨، مسلسل ٢٤ - ٢٨.

الطائرات المعادية فى استطلاع المنطقة وتحول مهمة المقاتلات المصرية إلى عملية مطاردة، بدل أن تكون اعتراضاً للطائرات المعادية قبل وصولها إلى أهدافها، حسبما تقضى أساليب الدفاع الجوى السليمة.

فى الرابع والعشرين من فبراير ١٩٤٨، قدم اللواء عثمان المهدي رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة مذكرة إلى وزير الدفاع يشرح فيها تلك المشكلة والحل الذى تقترحه رئاسة الجيش كما يلى:

«٢- وجد أنه من الضرورى لضمان وقاية العريش من الغارات الجوية ضرورة توفير وسائل الإنذار المبكر، إما باستخدام أجهزة رادار لا يقل مداها عن ٥٠ ميلا - لإعطاء الفرصة الكافية لهذه القوات للاستعداد - أو بإنشاء شبكة من نقط المراقبة حول منطقة العريش.

«٣- وقد شكل لذلك مؤتمر برئاسة معسكر التدريب بالعريش حضره مندوبون من العمليات الحربية والسلاح الجوى الملكى. وقد أسفر بحث المؤتمر عن الآتى:

(أ) الرادار: لا يوجد فى الوقت الحالى الجهاز المطلوب لا فى سلاح الطيران ولا المدفعية. والأجهزة الموجودة حالياً جميعها ذات مدى قصير ولا تفى بالغرض.

(ب) شبكة نقط المراقبة: رُئى صعوبة تنفيذ هذا الاقتراح لصعوبة الشئون الإدارية، إذ أن ذلك يستلزم إنشاء ١٦ نقطة أغلبها فى مناطق وعرة لا يمكن تموينها بسهولة، فضلاً عن أن هذا الاقتراح سوف لا يغطى منطقة العريش من جهة الشمال لوجود البحر. فى حين أن المنتظر أن تسلك الطائرات المعادية هذا الطريق.

«٤- لذلك، ونظراً لصعوبة الحصول على جهاز رادار فى الوقت الحاضر، أرى إصدار أمر صريح بفتح النيران من المدافع على أى طائرة تظهر ليكون ذلك بمثابة الدفاع المحلى الوقتى، حتى تتمكن أثناءها طائرات المطاردة من الصعود للجو لمطاردة الطائرات المعادية. هذا مع مضاعفة الجهود فى الحصول على جهاز الرادار اللازم.

«فالرجا التفضل بموافقتنا بالرأى حتى يمكننا اتخاذ اللازم»<sup>(١)</sup>.

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١٢، ملف ١ - ٢٥ / س ج، منكرة رئيس أركان حرب الجيش إلى وزير الدفاع، رقم راج ١/١ س ج / ١ (٥٧٥)، ٢٤ فبراير ١٩٤٨.

ورغم أن الحل الذى قدمه اللواء عثمان المهدي فى مذكرته بالنسبة لفتح النيران لايحل المشكلة - حيث تحتاج وحدات المدفعية إلى فترة زمنية مقبولة لتخصيص المهام لأطقمها، والاستعداد للاشتباك مع الطائرات المعادية فى الاتجاه المقترَب أو القريب منه عند اكتشافها، وإلا جاء فتح النيران على الطائرات المعادية متأخراً بعد عبورها لمنطقة الأهداف المراد الدفاع عنها - إلا أن تلك المذكرة تعكس القصور القائم آنذاك، سواء فى موقف الدفاع الجوى عن العريش، أو فهم القيادة العسكرية لكيفية معالجته. الأمر الذى كانت له نتائج وبيلة على سير القتال بعد ذلك، عندما لم يتم تدارك ذلك القصور بالطريقة السليمة وفى الوقت الملائم، كما سنرى.

ويعكس تقرير وزير الدفاع للملك عن أوضاع قوات العريش فى تلك الفترة، الموقف العسكري المصرى المتردى من زواياه الأخرى والمتعلقة بالسياسة الدفاعية المصرية والتخطيط والتسليح.

فعلى ضوء تطور الموقف فى فلسطين خلال الشهور الأولى من عام ١٩٤٨ قام الفريق محمد حيدر وزير الدفاع الجديد، بالتفتيش على القوات المصرية فى منطقة العريش فى المدة من ١٧ إلى ١٩ فبراير. ويعكس تقرير الوزير - الذى قدمه إلى الملك فى أعقاب ذلك التفتيش - حقيقة الأوضاع المتردية آنذاك سواء بالنسبة للتخطيط أو التسليح. ففى خلال هذا التفتيش، تم بحث إعداد خطة خاصة بالدفاع عن الحدود الشرقية. إلا أنه «تبين من المناقشة أن البحوث الاستراتيجية والتدابير اللازمة لإعداد خطة عن الحدود الشرقية تستلزم اشتراك رئاسة الجيش والسلاح الجوى الملكى والسلاح البحرى الملكى للبت فى المواضيع الآتية:

(أ) الخطة الاستراتيجية العامة للدفاع عن الحدود الشرقية.

(ب) تقدير القوات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة.

(ج) تشكيل وتسليح القوات للتنفيذ.

(د) إعداد الخطط التكتيكية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية العامة.

«ولإمكان البت فى هذه المواضيع رُئى البدء فوراً فى الدراسات التفصيلية (التمهيدية) بواسطة جماعات منتخبة من ضباط الأركان.

«وتبين أن هذه الدراسات تستلزم ما يأتى:

(أ) الوقوف على اتجاه السياسة العامة للدولة.

(ب) الحصول على بعض المراجع الخاصة والتقارير.

(ج) الحصول على خرائط أرضية ذات مقاييس مناسبة»<sup>(١)</sup>.

وبالنسبة لاحتمالات استخدام القوات الموجودة بالعريش فقد طلب الوزير أن يُدرس احتمال استخدام تلك القوة في فلسطين «فتبين أنه بالنسبة لعدم استقرار السياسة المتعلقة بهذا (الموضوع) فإن أسلم الحل هو إعداد مشروع تقدم لمجموعة كتيبة مشاة والأسلحة المعاونة لها (لكي) يتمكن قائد القوة من وضع خطته التكتيكية والإدارية ورسم سياسة تدريب قواته، ولتتمكن رئاسة الجيش من تدبير كافة احتياجات هذه القوة وإعداد مشروع تعزيزها.

«وقد طلبت من قائد القوة إعداد مشروع التقدم المشار إليه «غزة أو بير سبع» فأتته»<sup>(٢)</sup>.

ويستطرد الوزير موضحاً موقف الدفاع الجوى قائلاً:

«تبين أن المدفعية المضادة للطائرات كافية للدفاع عن المطار فقط، أما الدفاع الجوى عن منطقة المعسكرات فلا داعى لإعداد وسائله فى الوقت الحاضر ويكتفى بالتروب الثقيل المضاد للطائرات لغرض رفع الروح المعنوية بين القوات ومعاونة سرب (رف) طائرات السلاح الجوى الملكى فى تنفيذ أمر تحريم الطيران فوق المنطقة.

«أما من حيث الإنذار المبكر لاقترب الطائرات، فقد وُجد أن الوسيلة الوحيدة لذلك هو أجهزة الرادار غير المتوفرة، ورئى مضاعفة الجهد للحصول على هذه الأجهزة من الخارج»<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك التقرير، نرى أنه لم يكن هناك أية سياسة عسكرية مصرية تجاه المشروع الصهيونى فى فلسطين حتى ذلك التاريخ، سواء كانت هذه السياسة دفاعية أو هجومية. بل أن احتياجات التخطيط من البيانات والدراسات والخرائط اللازمة لإعداد خطة دفاعية على ذلك الاتجاه لم تكن متوفرة آنذاك. كما تعكس تعليمات الوزير بخصوص إعداد مشروع التقدم لكتيبة مشاه فى اتجاه «بير سبع أو غزة» ثلاثة أمور:

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، ملف ١ - ٢٦ / س ج / ٢، تقرير وزير الدفاع عن نتائج التفيتش على منطقة

العريش، ملحق أ، ص ١.

(٢) نفس المرجع، ص ١ - ٢.

(٣) نفس المرجع، ملحق ب، ص ١ - ٢.

الأول، أن احتمال دخول القوات المسلحة المصرية إلى فلسطين أمر كان وارداً بالنسبة لمحمد حيدر وزير الدفاع ورجل الملك آنذاك، والذي يمثل الثقل العسكري في القيادة السياسية المصرية. والأمر الثاني اللافت للنظر، أن المنطقة التي حددها وزير الدفاع للمشروع تدخل في نطاق الدولة العربية، المحددة في مشروع التقسيم وليس الدولة اليهودية. أما الأمر الثالث، والخاص بحجم القوة المصرية التي سيبنى عليها مشروع التقدم (كتيبة مشاة مدعمة)، فيوضح القصور البالغ في تصور حجم القوات اللازمة في حالة التدخل، ويبرز الفرق بين القيادتين المسئولتين عن القوات المسلحة آنذاك، المصرية والصهيونية.

إلا أنه يمكن القول، إن تفتيش وزير الدفاع ويحث مشروع التقدم إلى فلسطين - خاصة بعد التطورات التي حدثت على الصعيدين السياسى والعسكرى خلال شهرى مارس وأبريل - ترتب عليها إعادة النظر في حجم وتدعيم قوات العريش، ويحث أوجه النقص في تلك القوة، مع دراسة أقصى ما يمكن أن تقدمه القوات المسلحة من دعم في حالة التدخل العسكرى. بالجيوش العربية في فلسطين، كما سنرى فيما بعد.

### بداية الجهود المصرية للتزود بالطائرات النفاثة:

وفى الوقت الذى كانت فيه الأحداث السابقة تجرى على الاراضى المصرية محاولة تأمين الاتجاه الشمالى الشرقى لمصر، كانت هناك فى بريطانيا جهود مصرية أخرى تحاول تدارك استمرار التدهور الفنى فى القوة الجوية المصرية. وقد رأينا فى الفصل السابق، كيف عاق تطورها الموقف المالى السئ وتردى العلاقات المصرية - البريطانية بعد قطع النقراشى للمفاوضات والتجاء مصر إلى مجلس الأمن.

ففى بداية عام ١٩٤٨، نشطت الاتصالات المصرية بشركات صناعة الطائرات البريطانية لشراء عدد من طائرات التدريب والمقاتلات النفاثة، التى بدأ إنتاجها بعد الحرب العالمية الثانية. وقد جاء هذا التوقيت مصادفاً - دون قصد من الحكومة المصرية - لمرحلة تحول فى السياسة البريطانية تجاه تناول القضية المصرية بعد الفشل الذى مُنيت به مصر فى مجلس الأمن فى سبتمبر ١٩٤٧.

وكان الاتجاه البريطانى الجديد يهدف إلى تعليق موضوع السودان، وتحويل موضوع

الجلء عن مصر من قضية سياسية يتم حلها عن طريق التفاوض بين السياسيين، إلى قضية دفاعية يتم بحثها بين الخبراء العسكريين من الجانبين، على ضوء المخطط البريطاني للدفاع عن الشرق الأوسط<sup>(١)</sup>. فمصر في نظر العسكريين البريطانيين كانت حجر الزاوية في الدفاع عن تلك المنطقة.

وقد اعتمدت الحكومة البريطانية في تحقيق سياستها الجديدة على الملك فاروق - الذي كان يحاول التفاوض معها من وراء ظهر حكومته - وذلك بالمبالغة في تخويفه وتحذيره من الخطر الشيوعي السوفيتي على عرشه إذا أصرت الحكومة على انسحاب القوات البريطانية من مصر. واقناعه بضرورة اجتماع العسكريين من الجانبين لبحث تسليح القوات المسلحة المصرية ومناقشة الاعتبارات العملية التي تؤثر على انسحاب القوات البريطانية من مصر<sup>(٢)</sup>.

وانعكس هذا الخط الجديد للسياسة البريطانية على نظرتها إلى تسليح القوات المسلحة المصرية، والتي كان عليها أن تلعب نورا بارزا في السياسة الدفاعية البريطانية عن الشرق الأوسط. ومن ثم، لم يكن غريباً أن يؤكد «أرنست بيغن»، وزير الخارجية البريطانية، لمعاونه - أثناء اجتماعه بهم في العشرين من يناير ١٩٤٨ لمناقشة خطوط السياسة البريطانية الجديدة تجاه مصر - على أهمية دعم تسليح القوات المسلحة المصرية بقوله: «إن من مصلحتنا أن ننجح في تزويد المصريين بأكثر الأسلحة كفاءة»<sup>(٣)</sup>. بل إنه تجاوز ذلك إلى التعريض بالسياسة البريطانية السابقة، والتي كانت تستهزئ بالجيش المصري أكثر مما تساعد على تدريبه. ودكّر الحاضرين بكفاءة المصريين كفتين مهرة عندما تم تدريبهم خلال الحرب العالمية الثانية. وأنه بدونهم «ربما لم نكن نستطيع مثلاً، أن نحافظ على استمرار نشاط مجهودنا الجوي في الشرق الأوسط»<sup>(٤)</sup>.

وعلى ذلك، كان المناخ السياسي والعسكري في العاصمة البريطانية خلال الشهور الأولى من عام ١٩٤٨، مهيناً لقبول تسليح القوة الجوية المصرية بالطائرات النفاثة، بشرط أن يتم ذلك

F.O. 371 / 69192, Record of F.O. meeting held by the Secretary of State on 20 th January, top secret, (١)  
21.1.1948.

F.O. 371 / 62984 Minute, by M. Wright. 24. 11. 1947. (٢)

F.O. 371 / 69192, Record of F.O. meeting held by the Secretary of State 20.1.1949, loc. cit. (٣)

Idem. (٤)

- بطبيعة الحال - فى إطار السياسة الدفاعية البريطانية عن الشرق الأوسط. ولما كان تزويد القوة الجوية المصرية بالطائرات النفاثة لم يبدأ إلا فى عام ١٩٥٠، فإن لنا أن نتساءل عن أسباب ذلك التأخير. وهل هو نتيجة للسياسة المصرية أم البريطانية أو أسباب أخرى خارجية. والحقيقة طبعا لما تنطق بها الوثائق المصرية والبريطانية والأمريكية تُرجع ذلك التأخير إلى محصلتها جميعا.

فبالنسبة للسياسة المصرية، ربما بدا أن تحرك الحكومة المصرية فى أوائل عام ١٩٤٨ لتزويد مصر بالطائرات النفاثة جاء نتيجة تطوير المشروع الصهيونى والاتجاه إلى فرض الدولة اليهودية بالقوة فى فلسطين واتجاه الحكومة المصرية إلى تدعيم قواتها المسلحة. ومن ثم، جاء تدعيم القوة الجوية لمواجهة الاحتمالات المنتظرة فى فلسطين. إلا أنه من استعراضنا السابق لزيارة بعثة سلاح الطيران الملكى المصرى لإنجلترا فى نوفمبر ١٩٤٦، رأينا أنه كان هناك اتجاه مصرى للتحويل إلى الطائرات النفاثة مع بداية عام ١٩٤٨. وهو أمر لم يكن له علاقة آنذاك بفلسطين. كما أن القرار المصرى بقبول مبدأ التدخل بالقوات العربية فى الصراع الدائر آنذاك فى فلسطين لم يتبلور فى النهاية إلا فى شهر أبريل كما سنرى، فضلا عن القوة الجوية الإسرائيلية - كما كانت تبدو حتى ذلك الوقت - لم تكن تشكل خطراً يُعتد به فى مواجهة القوة الجوية المصرية رغم قصورها.

وعلى ذلك، فإن الأرجح أن تلك الاتصالات من أجل شراء الطائرات الجديدة، تمت على ضوء التصور القديم فى عام ١٩٤٦ لاحتياجات القوة الجوية المصرية. وربما كان تطور الموقف فى فلسطين بعد قرار التقسيم، دافعاً فقط على تحريك الموضوع من جديد وليس سببا له.

وعلى ذلك، تضمنت ميزانية السلاح الجوى عام ١٩٤٨، دعماً مالياً كبيراً قارب ثلاثة أمثال ماكانت عليه عام ١٩٤٧. فبينما كانت لتزويد تلك الميزانية عام ١٩٤٧ عن ١,٠٢٦,٩٦٠ جنيه، فقد اعتمد لها عام ١٩٤٨ مبلغ ٢,٩٧٠,٨٧٢. وكان أبرز الأعمال الجديدة التى تضمنتها الميزانية، اعتماد مليون جنيه لتدعيم السلاح وشراء طائرات، ٢٠٠ ألف جنيه لإنشاء سرب قتال جديد، ٢٠ ألف جنيه لشراء معدات لاسلكية، بالإضافة إلى ٢٥٠ ألف جنيه لإنشاء مصنع

هياكل الطائرات، ٣٦٠ ألف جنيه لتعزيز السرب الملكي، ٥٠ ألف جنيه لإنشاء الكلية الجوية<sup>(١)</sup>.

وقد تلخصت طلبات الشراء المصرية فى بداية الأمر، فى خمس وعشرين طائرة للتدريب المتقدم من طراز «هارفارد Harvard» مع قطع غيار لها لمدة سنتين، بالإضافة إلى ست طائرات نفاثة «فامبير Vampire» يحتمل زيادتها إلى ١٨ طائرة<sup>(٢)</sup>.

إلا أنه يبدو أن تعديلاً طرأ على تلك المطالب من الطائرات. حيث توضح الوثائق البريطانية خلال شهر مارس ١٩٤٨ أن الطائرات المطلوبة هي اثنتا عشرة طائرة «تشييمانك» للتدريب الابتدائي، وست طائرات من طراز «فامبير» بالإضافة إلى أربع طائرات أخرى من طراز «متيور»، منها واحدة مزودة لأغراض التدريب<sup>(٣)</sup>.

ورغم موقف النقراشى آنذاك الراضى للتدخل بالقوات المسلحة المصرية فى الصراع الدائر فى فلسطين، فقد انعكس ذلك الصراع على موقف الحكومة البريطانية من طلبات التسليح المصرية، وثار جدل كبير بين وزارات الطيران والخارجية والإمداد البريطانية، وداخل وزارة الطيران حول تسليح القوة الجوية المصرية. وكان محور ذلك الجدل، هو مدى تأثير ذلك الصراع الدائر فى فلسطين على التزام الحكومة البريطانية بتسليح القوة الجوية المصرية طبقاً لمعاهدة ١٩٣٦ من ناحية، وتأثير تسليح القوة الجوية المصرية بالطائرات النفاثة على الصراع الدائر فى فلسطين ومعنويات الوحدات الجوية البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط - التى لم تكن سلّحت بعد بالطائرات النفاثة - من ناحية أخرى.

ولما كان ذلك الحوار فى ربيع عام ١٩٤٨، يعكس السياسة البريطانية الحقيقية تجاه احتمال دخول مصر الحرب فى فلسطين، ويوضح نواياها الحقيقية من تسليح القوة الجوية المصرية، وهى مُقبلة على أولى جولاتها مع القوة الجوية الإسرائيلية، فإنه من المفيد هنا أن نستعرض ذلك الحوار باختصار لأنه يرد على المقولات الشائعة عن مسئولية بريطانيا فى تشجيع الحكومة

(١) ميزانية الدولة المصرية ١٩٥١ - ١٩٥٢، وزارة الحربية والبحرية، مقارنة الاعتمادات، عام ١٩٤٨.

(٢) (ملحق ٣١) Air 20 / 6907, A.C.A.S (P) 9308, D.D.A.F.L. to A.C.A.S (P), secret, minute, 3.2.1948

(٣) Air 20/ 6906, A.C.A.S (P) 9586, A.M.S.O. to P.S to S. of S., Minute, 9.3.1948.

المصرية وتوريثها في تلك الحرب حتى تُظهر عجز الجيش المصري، ومن ثم، تسقط المبررات المصرية لإلغاء أو تعديل المعاهدة.

وقد أُثير موضوع مطالب التسليح الجديدة الخاصة بالقوة المصرية لأول مرة داخل وزارة الطيران البريطانية خلال الاسبوع الأول من فبراير ١٩٤٨، على أثر طلب وزارة الإمداد إعطائها صلاحية بيع الطائرات المطلوبة. وعند ذلك أوضح نائب مدير الاتصال والتعاون الأجنبي مع الحلفاء (بوزارة الطيران) في مذكرته لكل من مساعدي رئيس أركان الطيران للتخطيط والمخابرات، أن وزارة الخارجية (البريطانية) نصحت تليفونيا بتأخير مبيعات الطائرات إلى مصر نتيجة للاضطرابات التي كانت سائدة في فلسطين آنذاك، إلا أن تلك النصيحة لم تتأيد كتابة<sup>(١)</sup>.

ويعد مناقشة الموضوع على مستوى الإدارات المعنية في وزارة الطيران وافقت تلك الإدارات على ضرورة إعطاء وزارة الإمداد صلاحية بيع الطائرات المطلوبة للسلاح الجوي الملكي المصري، وقد تلخصت الأسباب التي بررت بها تلك الإدارات موافقتها بما يلي<sup>(٢)</sup>.

(أ) توفير مناخ ملائم لموقف مصرى مساند لبريطانيا في أى صراع مستقبلي في الشرق الأوسط، أو على الأقل عدم اتخاذها موقفاً معادياً من بريطانيا.

(ب) عدم احتمال استخدام أى من الطرازات المطلوبة من الطائرات في الصراع العربي - الإسرائيلي آنذاك في فلسطين.

(ج) لن تتم هذه الصفقات على أساس الالتزامات البريطانية في معاهدة ١٩٣٦ فحسب، بل ستؤدى تلك الصفقات وأوامر الشراء المحتملة فيما بعد إلى المساهمة في استمرار عملية إنتاج الطائرات في البلاد، فضلاً عن أن التسليم لن يتم قبل ستة أشهر من تاريخ أمر الشراء، قد تكون المشكلة الفلسطينية فيها قد أخذت مساراً مغايراً.

(د) إذا لم توافق وزارة الطيران على السماح ببيع تلك الطائرات، فإن هناك مخاطرة من توجه المصريين للشراء من الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة سيزداد لديهم الشعور المناهض لبريطانيا.

Air20/ 6906, A.C.A.S. (P) 9308, loc. cit.

(١)

Air 20 / 6906, A.C.A.S(P) 3, D.D. pol. (A,C) to A.C.A.S.(p), minute, 8.3.1948

(٢)

وقد أيد الرأي السابق نائب مدير الاتصال والتعاون الأجنبي مع الحلفاء في مذكرته إلى مساعد رئيس الأركان للتخطيط في ١٠ مارس<sup>(١)</sup>. إلا أن عضو مجلس الطيران للتنظيم والإمداد كان له رأى آخر. فرغم موافقته على مبررات الإدارات المعنية لتزويد مصر بالطائرات المطلوبة، إلا أنه كان يرى «أنه من ناحية الهيبة فقط، أشك في حكمة إرسال أى طائرة نفثة حديثة إلى السلاح الجوى الملكى المصرى، قبل أن تُسلح أسرابنا في منطقة قناة السويس بكل هذه الطرازات من الطائرات، أو على الأقل بعد أن يُرى طراز أو اثنان مستخدمين بواسطة القوات الجوية الملكية (البريطانية) في مصر»<sup>(٢)</sup>. وأضاف عضو مجلس الطيران موضحاً الامكانيات الفعلية للإمداد بالمطالب المصرية دون إضرار خطير بإعادة تسليح القوات الجوية البريطانية كما يلي:

«تشبيمتك»: (مطلوب ١٢)، ليس قبل سبتمبر ١٩٤٩، بمجرد بدء إنتاج هذه الطائرات.

فامبير ٥: (مطلوب ٢)، ليس قبل سبتمبر ١٩٤٨، ولا يمكن الإمداد بهذا الطراز إلا على حساب بناء القوات الجوية الملكية (البريطانية) فى الخارج.

فامبير ٣: (مطلوب ٣)، لم يتضح بعد إلا أنه متيسر من المخزون. ويجب ملاحظة أن أول طائرة نفثة (فامبير ٣) لن تتواجد لدى القوات الجوية الملكية (البريطانية) فى الشرق الأوسط قبل سبتمبر ١٩٤٩.

متيور ٣: (مطلوب ٢)، يمكن التنفيذ فوراً دون ضرر على القوات الجوية الملكية (البريطانية).

متيور ٥: يمكن الإمداد أيضاً، ولكن على حساب بناء القوات الجوية الملكية فى المملكة المتحدة. ولن يشكل أول سرب متيور فى الشرق الأوسط قبل سبتمبر ١٩٤٩.

متيور ٧: لن تنتج لحساب القوات الجوية الملكية (البريطانية) قبل يناير ١٩٤٩ تقريباً. ويمكن توفير طائرة فى مارس دون ضرر على القوات الجوية الملكية»<sup>(٣)</sup>.

وفى الحادى عشر من مارس، أرسل مساعد رئيس أركان الطيران للتخطيط، مذكرة إلى

Air 20/ 6906, A.C.A.S. (P) 9600, D.D.A.F.L. to A.C.A.S. (P), Minute, 10.3.1948 (١)

Air 20/ 6907, A.C.A.S. (P) 9568, loc. cit. (٢)

Air 20/ 6906, A.C.A.S. (P) 9586, loc. cit. (٣)

سكرتير وزير الطيران يؤيد فيها وجهتى النظر السابقتين ويلخص رأيه فيما يلى:

«إننى أوصى بوجوب مساندة مشروع إمداد السلاح الجوى الملكى المصرى بالطرازات الحديثة من الطائرات طبقاً لما حددته وزارة الإمداد. ولكن يجب عمل الترتيبات التى تكفل عدم تسليم الطائرات النفاثة للمصريين قبل إعادة تسليح بعض وحدات القوات الجوية الملكية بالشرق الأوسط بطائرات الفامبير<sup>(١)</sup>».

وفى اليوم التالى (١٢ مارس) قدم نائب رئيس أركان الطيران إلى وزير الطيران مذكرة يوافق فيها على مذكرة مساعد رئيس الأركان للتخطيط بخصوص مساندة إمداد مصر بالطائرات النفاثة، ومؤكداً على «أن مصر هى حجر الزاوية فى أمن الشرق الأوسط، والذى يعتبر أحد الأسس الرئيسية الثلاثة فى الاستراتيجية البريطانية»<sup>(٢)</sup>.

وأرفق نائب رئيس أركان الطيران بمذكرته إلى الوزير، مسودة الخطاب الذى سيرسل إلى وزير الخارجية البريطانية موضحاً رأى وزارة الطيران فى تزويد مصر بالطائرات المطلوبة. وكان نص ذلك الخطاب ما يلى:

«أرسل إلى شتراوس نسخة من خطابه المؤرخ فى ٤ مارس والموجه إليك، بخصوص تصدير مواد حربية إلى الشرق الأوسط. فقد ظن أنه ربما أودُّ التعليق - من وجهة النظر الاستراتيجية - على طلب وزارة الإمداد السماح لها ببيع عدد من الطائرات من طرازات مختلفة (تشيبمنك تدريب - متيور - فامبير) إلى المصريين.

«إننى أود أن أساند هذا العرض بإمداد القوة الجوية المصرية بطرازات حديثة من الطائرات. فإن بيع الطائرات البريطانية فى الخارج، يقدم مساهمة لطاقتنا الحربية، من خلال الحفاظ على تدفق الإنتاج، فضلاً عن أن أمن الشرق الأوسط، يعتبر أحد الركائز الأساسية التى تقوم عليها الاستراتيجية البريطانية. وعلى ذلك، فإنه من المهم لنا أن تكون القوات الخاصة بمجموعة دول الشرق الأوسط - التى تمثل مصر حجر الزاوية فيها - على درجة من الكفاءة تمكنها من القيام بدورها فى مقاومة العدوان الخارجى.

Air 20/ 6906, A.C.A.S.(p) 9589, Foster to P.S. to S. of S., minutc, 11.3.1948

(١)

Air 20/ 6906, A.C.A.S.(p) 9632, V.C.A.S. to S. to S., minute, 12.3.1948.

(٢)

وأكثر من ذلك، فإنه مرغوب فيه أن تتطلع إلينا هذه الدول - ومصر بصفة خاصة - لمساعدتها فى التسليح وتدريب قواتها المسلحة. بدلا من أن تتجه إلى دول أخرى، قد لا تكون حليفنا فى أى حرب مقبلة.

ولقد واجهت جهودنا الماضية - فى حقيقة الأمر - مشاكل جمّة لبناء جوية مصرية معقولة.

«ولأظن أنه يجب أن نتأثر فى هذا الشأن بالمناورة السياسية الأخيرة للحكومة المصرية بإنهاء نشاط بعثتنا الجوية فى بلادهم. إن هدفنا يجب أن يستمر فيما يتعلق بإعطاء القوة الجوية المصرية أكثر معاونة ممكنة. وإنه من الممكن تماما أن يؤدى إعادة التسليح بطرازات الطائرات البريطانية الى طلب بعثة جوية جديدة.

«ونظراً لأننا تعهدنا فى معاهدة ١٩٣٦ بتزويد مصر بالطائرات، فإننى أرى أنه يتوفر لنا الأسباب الكافية لتزويد مصر بهذه الطائرات، بالرغم من حظر تصدير الأسلحة للشرق الأوسط. فطائرات تشييمنك غير مسلحة على أية حال، والمتيور ٣، والقامبير ٢، غير ملائمين للهجوم الأرضى، وهو شكل العمليات (أعمال القتال) التى يُحتاج إليها بشدة فى فلسطين. إلا أن الطرازين الأخيرين يمكن استخدامهما ضد الطائرات الأخرى فى الجو، بما فى ذلك طائرات النقل بطبيعة الأحوال.

«ومن ناحية الهيبة، وعدم تأثر معنويات أسرابنا فى الشرق الأوسط - واضعين فى الاعتبار الهجمات التى قام بها السلاح الجوى الملكى المصرى على طائراتنا فى الجو - فإنه يجب التأكيد ألا يتم تزويد المصريين بأية طائرات نفاثة، قبل أن يُعاد تسليح بعض أسرابنا على الأقل بمنطقة الشرق الأوسط<sup>(١)</sup>. وأننا نأمل أن يتوفر للقوات الجوية الملكية (البريطانية) بالشرق الأوسط بعض الطرازات النفاثة قبل نهاية هذا العام. فإذا تأخر إمداد المصريين بهذه الطائرات حتى ذلك الوقت، فإن ذلك سيكون له بعض الدلالة السياسية على أننا سننهى التزامتنا فى فلسطين قبل أن يتم تزويد المصريين بأى طائرات نفاثة على الإطلاق.

«وعلى ذلك فإننى أوصى بشدة بتزويد القوة الجوية المصرية بالطرازات الحديثة التى

(١) هاجمت المقاتلات المصرية بالعريش إحدى الطائرات البريطانية التى خالفت تعليمات حظر الطيران.

حددها شتراوس، على ألا يتم ذلك قبل إعادة تسليح بعض وحدات القوات الجوية الملكية (البريطانية) في الشرق الأوسط بالطرازات النفاثة»<sup>(١)</sup>.

كان ذلك موقف وزارة الطيران. أما وزارة المستعمرات فقد تلخص موقفها من تزويد مصر بالطائرات النفاثة في أنه «سيكون أكثر حكمة منع تسليح تلك الطائرات في الوقت الحالي (مارس ٤٨)، مع إعادة التفكير في الأمر بعد ثلاثة أشهر، حيث سيكون من الضروري حينئذ تقدير ما إذا كان يمكن فرض أية شروط على استخدامها في فلسطين»<sup>(٢)</sup>.

وبنهاية مارس ١٩٤٨ استقر رأي أرنست بيفن - وزير الخارجية البريطانية - على «أننا لانعترض على تسليم طائرات التدريب، ولكنني أعتقد مثلك، أنه لا يجب تسليم الطائرات النفاثة في الوقت الحالي، على أن يعاد النظر في موضوع الإمداد بها بعد بضعة أشهر»<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك، نرى أن السياسة البريطانية تجاه تسليح القوة الجوية المصرية بالنفاثات، واتجاهها إلى تأخير تسليم تلك الطائرات لما بعد عام ١٩٤٨، لم يكن فيه أى تشجيع آنذاك للحكومة المصرية، التي لم تتلق حتى اندلاع الحرب المعلنة من الحكومة البريطانية ما يفيد قبول بيع وتسليم هذه الطائرات. مما دفع الحكومة المصرية إلى إرسال بعثة من رجال سلاح الطيران برئاسة وكيل وزارة الدفاع لشئون الطيران إلى الولايات المتحدة لمدة ستة أسابيع لزيارة مصانع الطائرات ومنشآت سلاح الطيران الأمريكي بحثاً عن مصدر بديل للإمداد بالطائرات<sup>(٤)</sup>.

ولو كانت بريطانيا تسعى إلى توريث مصر في الحرب المنتظرة آنذاك، لوافقت على بيع الطائرات النفاثة لمصر، مما كان سيقوى عزمها على الاشتراك في الحرب استناداً إلى تفوقها الجوي بعد دعم سلاحها الجوي بالنفاثات، بدلا من تردها طوال ربيع ١٩٤٨. وبعد أن تتورط مصر في الحرب فعلا تقوم الحكومة البريطانية بإخطار مصر بعدم قدرتها على تسليم الطائرات في الموعد المحدد، نتيجة للحظر الدولي - وكان فرصة مواتية - أو لأسبقيات وحداتها الجوية. وماكانت الحكومة البريطانية تعجز عن اختلاق الأسباب حينما تريد ذلك.

(١) Air 20/ 6909, A.C.A.S.(P) 9632, V.C.A.S. to S. of S., 12.3.1948, Appendix

(٢) (ملحق ٢٢) Air 20/ 6906, 125/9A, Watson to Roperts, secret letter, No. V.C.A.S. 594, 30.4.1948.

(٣) (ملحق ٢٢) Air 20/ 6906, 125/ 9A, Bevin to Henderson, secret letter, No. V.C.A.S. 594, 30.3.1948.

(٤) وثائق مجلس الوزراء، جلسات مجلس الوزراء، جلسة ١٢ أبريل ١٩٤٨.

## ٢ - مرحلة انحسار السيطرة العربية في فلسطين:

### تحول الموقف المصرى إلى التدخل بالقوات المسلحة:

استمر موقف الحكومة المصرية الراض للتدخل بالقوات المسلحة العربية حتى شهر أبريل ١٩٤٨، إلا أنه يمكن رصد مقدمات التحول عن تلك السياسة ابتداءً من شهر مارس من العام نفسه. ففي ذلك الشهر، بينما كان مجلس الأمن يبحث مشروع القرار الأمريكى بتشكيل لجنة من الأعضاء الدائمين فى المجلس لوضع التوصيات اللازمة لتنفيذ قرار التقسيم بالتشاور مع دولة الانتداب والأطراف المعنية، أعلن المندوب المصرى، أنه إذا استمر هذا الاتجاه نحو التقسيم، فإن الدول العربية المحيطة بفلسطين سوف تصل إلى نقطة لاتجد عندها مفرأً من الهجوم لانقاذ عرب فلسطين<sup>(١)</sup>.

وفى الثامن عشر من مارس طلب وزير الدفاع المصرى إجراء تقدير الموقف لبحث قدرة القوات المسلحة على التدخل فى فلسطين لمساعدة الدول العربية. وقد ظهر من ذلك التقدير أنه «لن تتمكن قوات الجيش من توفير أكثر من مجموعة لواء مشاة معها بعض الوحدات المدرعة وذلك نظراً لانشغال باقى القوات فى أعمال الأمن الداخلى وحراسة القاعدة وخطوط المواصلات...»<sup>(٢)</sup>. وكانت «الذخائر المتوفرة للأسلحة المختلفة تكفى القتال المستمر لفترة تتراوح ما بين الأسبوعين للمدافع وأربعة أسابيع للبنادق والرشاشات»<sup>(٣)</sup>. كما أوضح التقدير نفسه أن «حالة الحملة (المركبات) فى الجيش سيئة، فقد كان ٦٠٪ من مجموعها غير صالح للعمل فضلا عن أن الباقى كان يحوى نسبة كبيرة من عربات الركوب التى لاتصلح للقتال»<sup>(٤)</sup>. أما عن مستوى التدريب المشترك لتلك القوات، فقد كان يثير قلق مدير عمليات الجيش آنذاك، حيث

(١) خالد، المرجع المشار إليه، ص ١٧٨.

(٢) وزارة الحربية، العمليات الحربية بفلسطين عام ١٩٤٨، ج ١ (القاهرة: شعبة البحوث العسكرية، ١٩٦٦)، ص ٤٣.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

كانت «حالته غير مُطمئنة نظراً لعدم اشتراك الوحدات في عمليات أو مناورات على مستوى مجموعة لواء مشاة كاملة»<sup>(١)</sup>.

وعندما عُرضَ تقدير الموقف للسلاحين الجوي والبحرى يوم ١٦ مارس - بعد شرح تقدير الموقف الخاص بالجيش - فإن حالة هذين السلاحين لم تكن بأفضل من حالة الجيش. فبالنسبة للسلاح الجوي كان عدد ونوع الطائرات المستخدمة آنذاك كما يلي<sup>(٢)</sup>:

السرب الأول ٨ طائرات سبيتفير ٩ (مقاتلات قاذفة واستطلاع).

السرب الثانى ٨ طائرات سبيتفير ٩ (مقاتلات قاذفة).

السرب الثالث ٦ طائرات داكوتا (نقل).

السرب الرابع ٦ طائرات أنسن (نقل).

٣ طائرات دف (نقل).

السرب الخامس غير مشكل حتى ذلك التاريخ.

السرب السادس ٨ طائرات سبيتفير ٩ (مقاتلات قاذفة)

وطبقاً للحالة الفنية للقوة الجوية المصرية فإنها «لاتسمح بأكثر من معاونة مجموعة اللواء المقترح العمل بها، بالقيام بأعمال الاستطلاع ومهاجمة بعض الأغراض الأرضية الحيوية بالقنابل والرشاشات»<sup>(٣)</sup>.

أما القوة البحرية المصرية «فقد كانت سلاحاً ناشئاً، وكان المعتقد أنه بمضاعفة الجهود يمكن استخدام بعض كاسحات الألغام فى حماية الجناح الأيسر لقواتنا أثناء التقدم بعد منتصف مايو ١٩٤٨»<sup>(٤)</sup>.

(١) نفس المرجع، ص ٤٤.

(٢) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٥٥.

(٣) وزارة الحربية، العمليات الحربية بفلسطين عام ١٩٤٨، ج ١، ص ٤٤.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

وقد سلّم تقدير الموقف المشار إليه إلى وزير الدفاع فى السادس عشر من مارس<sup>(١)</sup>. ولما كان من المستحيل الزج بالقوات المسلحة المصرية فى الحرب بحالتها آنذاك، فقد اشتمل التقرير الذى قدّم لوزير الدفاع عن تقدير الموقف على الاستعدادات التى يمكن عملها داخل الجيش دون مساعدة من السلطات العليا، إلا أنها تحتاج اعتمادات مالية إضافية وتوجيهات سياسية وتنازل من السلطات المدنية عن بعض المساعدات التى يقدمها لها الجيش<sup>(٢)</sup>. كما اشتمل التقرير على مطالب الجيش من السلطات العليا والتى «بدون تنفيذ هذه المطالب يُشك فى مقدرة الجيش على تشكيل القوة اللازمة، كما لا يمكن بدونها متابعة العمليات الحربية»<sup>(٣)</sup>، التى كان مُقدراً لها منتصف مايو ١٩٤٨.

وفى أول أبريل ١٩٤٨ - عندما لم يتلق اللواء موسى لطفى مدير العمليات والمخابرات أى رد على تقدير الموقف الذى سلّم للوزير - قدّم مذكرة إلى رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة تعكس قلقه لمرور الوقت دون إجراء التحضيرات والاستعدادات الموصى بها فى تقريره للوزير. فقد جاء فى تلك المذكرة<sup>(٤)</sup>:

«٦- مضى على تقديم التقدير أسبوعان ولم نعلم مدى الموافقة عليه. ولم يجر أى تنفيذ لما فيه من طلبات انتظاراً للتصديق.

«ولما كانت المدة الباقية تكاد تكون كافية الآن لتنفيذ الخطوات التى تدخل ضمن اختصاص رئاسة الجيش والواردة بالبند ٤ عاليه، لذا نرى ضرورة التصديق الآن. ولو على الأقل على ما يدخل ضمن اختصاص رئاسة الجيش، وإلا أصبح تنفيذ هذه العملية غير ممكن فى الميعاد المحدد إلا بصعوبة جمّة قد تُعرض الخطة لتعقيد خطير.

«٧- ولما كان وضع الخطة العامة المشتركة بيننا وبين السلاحين البحرى والجوى الملكيين

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة ٢، ملف ١-٢٦، ص ج/ ٣٣ ج ١، مذكرة مدير العمليات والمخابرات إلى رئيس أركان حرب الجيش، رقم ع ح / ١٠/٥ (١)، أول أبريل ١٩٤٨.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

يتوقف على تحديد الغرض، لذا يجب ضرورة البت فيه من الآن ضمنا لإعداد الخطة ولإعطاء قائد القوة الفرصة الكافية لوضع خطته التفصيلية»<sup>(١)</sup>.

ومن هذه المذكرة وتقدير الموقف الذى سبقها يمكن أن نستخلص مايلى:

(١) أن حالة القوات المسلحة المصرية خلال الشهور الأولى لعام ١٩٤٨ وحتى ربيع ذلك العام، لم تكن تمثل عاملاً مشجعاً يدفع الحكومة المصرية على الزج بها فى غمار الحرب المنتظرة فى فلسطين. ولم تكن تلك الحالة خافية - بطبيعية الحال - على وزير الدفاع ورجل الملك آنذاك. وكان فاروق يحاول الانفراد بزمام السياسة المصرية تجاه القضايا العربية نون حكومته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

(٢) يعكس عدم رد وزير الدفاع على الإجراءات المطلوبة لإعداد قوات الجيش - والتي وردت فى تقدير الموقف لرئاسة الجيش - عدم حسم الحكومة المصرية والملك لأمرهما تجاه التدخل بالقوات المسلحة فى فلسطين حتى أوائل أبريل من عام ١٩٤٨، كما سنرى.

إلا أنه يبدو أن تزايد الضغط السياسى العربى فى القاهرة خلال شهر أبريل - بعد أن تدهور الموقف العربى فى فلسطين، وتزايد الضغط الشعبى الجارف مطالبا بالتدخل لإنقاذ عرب فلسطين الذين كانوا يتعرضون للمذابح آنذاك - دفعا الحكومة المصرية والملك إلى غير مايشتهيانه. فعندما اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية بالقاهرة خلال النصف الأول من أبريل لبحث الموقف العربى المتدهور فى فلسطين والهزائم العربية التى عرضها اللواء إسماعيل صفوت - رئيس أركان القوات العربية فى فلسطين - ومطالبته بتدخل الجيوش العربية لإنقاذ الموقف هناك، عرض الملك عبد الله على اللجنة السياسية استعداده للتدخل العسكرى بجيشة لإنقاذ فلسطين<sup>(٢)</sup>.

وتحت ضغط التيار الشعبى العارم فى كافة أنحاء الوطن العربى، قبلت اللجنة السياسية عرض الملك عبد الله، وتخلت مصر عن معارضتها للتدخل بالقوات المسلحة العربية، بل أتهم

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٢٧ - ١٢٨.

رئيس وزراء مصر رئيس الوزراء السوري - الذي عارض قبول العرض الأردني - بأنه على استعداد للتضحية بفلسطين على مذابح أحقاده الشخصية (١).

إلا أنه يمكن القول إن موافقة أي من اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية أو مصر على عرض الملك عبد الله لم يكونا بون تحفظ. فبينما اشترط الأمين العام لجامعة الدول العربية، في رسالته إلى الملك عبد الله، ضرورة الاستيلاء على فلسطين كلها وبقائها عربية مع عدم قبول الملك بالتقسيم (٢)، فإن مصر - في مواجهة ضغط العراق بضرورة تدخل الدول الأخرى - علقت اشتراك قواتها باشتراك جيوش الدول العربية الأخرى، وأنها لا يمكن أن تتأخر عما تقوم به البلاد العربية (٣). وتخوفاً من أطماع الملك عبد الله في فلسطين، فإن الملك فاروق - في مقابلته لرؤساء الوفود باللجنة السياسية يوم ١٢ أبريل ١٩٤٨ - وهو اليوم نفسه الذي أُخذ فيه قرار التدخل بالجيوش العربية - أمر رئيس ديوانه أن يتلو عليهم ما يلي:

«إن دخول الجيوش العربية إلى فلسطين لا يمكن أن يكون إلا كحل مؤقت خالٍ من كل صفة من صفات الاحتلال أو التجزئة. وأنه يجب أن يفهم صراحة أنه بعد إتمام تحريرها تسلم إلى أهلها لحكمها» (٤).

ويشير الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى - استناداً إلى الوثائق البريطانية - إلى أن مصر «كانت منذ البداية أقل أعضاء الجامعة العربية حماسة للتدخل العسكري، وحاولت أن تواجه ضغط العراق وشرق الأردن بتأجيل قرار التدخل لأطول فترة ممكنة» (٥).

ويبدو أن سقوط مدينة حيفا في أيدي المنظمات الصهيونية في الثالث والعشرين من أبريل، وضغط الشعب المطالب بالمشاركة في القتال لنجدة عرب فلسطين ودخول أولى كتائبه من جماعة الإخوان المسلمين إلى فلسطين فعلاً، جعل الملك والحكومة المصرية يتحركان في اتجاه الزج بالقوات المصرية في فلسطين. حيث تشير وثائق مكتب وزير الدفاع الوطني آنذاك إلى ذلك التحول قبل نهاية شهر أبريل ١٩٤٨.

(١) نفس المرجع، ص ١٢٨.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، ص ١٢٩ - البدرى، الحرب في أرض السلام، ص ٤٢.

(٤) عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٢٨.

(٥) نفس المرجع، ص ١٤١.

وتُحدد إحدى تلك الوثائق - التي يبدو أنها كُتبت بعد مؤتمرات أبريل في القاهرة - موقف مصر آنذاك كما يلي:

«١- يتخذ قرار جماعى بدخول قوات جميع الدول العربية باسم جيش القوات العربية لإنقاذ فلسطين.

«٢- توحيد القيادة ولامانع عند مصر أن يكون جلالة الملك عبد الله مشرفاً على هذه القيادة باسم البلاد العربية باعتبار جيشه الموجود فعلا بأرض فلسطين والسابق تجربته فيها.

«٣- تكون القيادة العامة لقوات الجامعة العربية من قائد أعلى وهيئة أركان حرب ممثلة من الدول العربية المتحدة.

«٤- يُحاط جلالة الملك عبد العزيز بكافة الاجراءات التي اتفق عليها، على أن توفد اللجنة السياسية دولة جميل مردم بك رئيس وزراء سوريا للتفاهم مع جلالة الملك على القوة الممكن اشتراكه بها وكيفية إرسالها بأول فرصة.

«٥- على كل من الدول العربية أن تقدم للقيادة العامة كل مايلزمها من جنود وعتاد فى حدود طاقاتها.

«٦- يجب على جميع الدول العربية أن تحشد قواتها التي ستشارك بها فى أقرب نقطة من الحدود الفلسطينية قبل أول مايو.

«٧- فى حالة قطع الإعانة المالية عن الدولة الأردنية فإن نول الجامعة تعوضها بمثلها»<sup>(١)</sup>.

وتوضح تلك الوثيقة بجلاء السياسة التي تقرر أن تتبعها مصر، على الصعيدين السياسى والعسكرى تجاه تطورات الموقف فى فلسطين، وهو ماسنراه ينعكس على الخطوات المصرية على نفس الصعيدين خلال الأسبوع الأخير من أبريل والنصف الأول من مايو ١٩٤٨.

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢، ملف ١ - ٢٦ / س ج / ٢٢ ج ١، مذكرة مرفقه بمذكرة اللواء موسى لطفى رقم ع / ١٠ / ٢ / ١ (١) إلى رئيس أركان حرب الجيش بالنيابة، بيون تاريخ.

فعلى الصعيد العسكري، عُقد مؤتمر برئاسة هيئة أركان حرب الجيش فى السادس والعشرين من أبريل لاستكمال «تجميع القوات المصرية فى العريش تمهيداً للتقدم نحو فلسطين. وقد صدرت تعليمات العمليات الحربية رقم (٧) عن ذلك»<sup>(١)</sup>. وكانت هذه التعليمات تقضى باستكمال حشد القوات من الأسلحة المختلفة (مجموعة لواء مشاة ومعاوناتها) قبل الساعة ١٢٠٠ يوم ٢٩ أبريل ١٩٤٨. أى قبل أول مايو كما جاء فى وثيقة وزارة الدفاع التى سبقت الإشارة إليها.

وطبقاً لتلك التعليمات، كان على قيادة السلاح الجوى أن تجهز قبل التاريخ المحدد «٦ طائرات مقاتلة وطائرة استطلاع بالصور كخط أول فى مطار العريش، ٩ طائرات مقاتلة، ٣ نقل من طراز داكوتا، ١ طائرة استطلاع بالصورة كخط ثان فى قيادة السلاح الجوى الملكى»<sup>(٢)</sup>.

وكان على هذه القوة أن تعمل لمعاونة قوات الجيش التى حددتها تعليمات العمليات رقم (٧) بثلاث كتائب مشاة والوحدات المعاونة لها. كما نصت تلك التعليمات على إنشاء قاعدة إدارية أمامية بالعريش تتحرك إليها القوات المصرية والقوات المعاونة للسلاح الجوى الملكى قبل الساعة ١٢٠٠ يوم ٢٩ أبريل.

وفى الوقت الذى كانت فيه إجراءات وزارة الدفاع تسير نحو التدخل بالقوات المسلحة فى فلسطين، تلقى رئيس الوزراء مذكرة من وزارة الخارجية المصرية تنصح بعدم التورط الرسمى فى الحرب بواسطة الجيش المصرى والاكتفاء بالمتطوعين، الذين لا يجب أن تربطهم أى رابطة رسمية بالحكومة المصرية أو قواتها المسلحة. وتوضح تلك المذكرة أن النية كانت متجهة فعلاً إلى الزج بالجيش المصرى فى فلسطين، حيث استُهلّت تلك المذكرة بما يلى:

«أولاً: بمناسبة ماسيتقرر من اشتراك فرق مصرية من الجيش فى العمليات الحربية فى

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٥، ملف ١ - ٢٦ / س ج / ٢٦ ج ٥، مذكرة عن الحملة المصرية فى فلسطين، ١٤ نوفمبر ١٩٤٧ - ١٥ نوفمبر ١٩٤٨.

(٢) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ١١٢. - يبين أن عدد طائرات النقل بالخط الثانى زيد فيما بعد إلى ٥ طائرات. - انظر وزارة الحربية، العمليات الحربية بفلسطين، ج ٢ (القاهرة: هيئة البحوث العسكرية، ١٩٦١)، ص ٢٣١.

فلسطين، من المهم أن نتدبر النتائج الدبلوماسية والحربية الخطيرة التي تترتب على هذا الاشتراك لو كان سافراً»<sup>(١)</sup>.

وبعد أن عدت المذكرة المخاطر الدبلوماسية والحربية الخطيرة من واقع القانون الدولي وسياسات الدول الكبرى في المنطقة والتي سبتؤدى - طبقاً لما جاء في المذكرة - إلى «اصطدام الجيوش العربية بالجيوش اليهودية يؤيدها حتماً بريطانيا وأمريكا وغيرها بالعتاد والرجال...»<sup>(٢)</sup>، نصحت قائلة:

«ثانياً: لهذا، ولما كان من المحتم اشتراك مصر والبلاد العربية في الجهاد بفلسطين اشتراكاً فعالاً، ولكي نتجنب النتائج الدبلوماسية والحربية الخطيرة المشار إليها آنفاً، يجب أن يكون هذا الاشتراك مستتراً تمام الاستتار وبصفة غير رسمية»<sup>(٣)</sup>.

ولما كانت الحكومة المصرية - في اجتماعات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في القاهرة خلال شهر أبريل - قد علقت تدخل الجيش المصرى في فلسطين بدخول الجيوش العربية الأخرى، فقد كان على الدول العربية الأخرى أن تحسم أمرها وتحدد متى وكيف تدفع قواتها إلى فلسطين. ومن ثم ، عُقد - تحت ضغط الأمين العام لجامعة الدول العربية - مؤتمر بعمان في التاسع والعشرين من أبريل، حضره الملك عبد الله وعبد الآله الوصى على عرش العراق، والوزراء العراقيون والأردنيون، فضلاً عن الأمين العام لجامعة الدول العربية، وكان من المتوقع أن يلحق بهم رئيس وزراء لبنان ووزير الدفاع اللبناني<sup>(٤)</sup>.

وكان على هذا المؤتمر أن يبحث تدابير إنقاذ فلسطين بعد أن تعهد النقراشى للأمير عبد الآله بدخول الجيش المصرى إلى جنوب فلسطين إذا تعهدت الدول العربية الأخرى

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢، ملف ١-٣٦/١ من ج/٢٢ج، صورة منكرة من الخارجية المصرية إلى رئيس الوزراء، ٢٧ أبريل ١٩٤٨، مسلسل ٨٥-٨٦.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٢٨ - ١٢٩.

بالتدخل بقواتها في الوقت نفسه<sup>(١)</sup>، وفي هذا المؤتمر تقرر دخول الجيوش العربية فلسطين في الثامن من مايو<sup>(٢)</sup>.

واجتمع رؤساء أركان حرب الجيوش العربية في اليوم التالي بعمان، حيث انضم إليهم القائممقام حافظ بكري - كضباط اتصال بين الجيش المصرى والجيوش العربية الأخرى - لبحث احتياجات التدخل وحجم القوات المطلوبة<sup>(٣)</sup>. وقد استمرت اجتماعات السياسيين والعسكريين العرب في عمان حتى الأول من مايو. وكان من رأى العسكريين أن أقل ما يجب تدبيره وتجهيزه من قوات عربية للتدخل هو مالا يقل من خمس فرق كاملة من المشاة والأسلحة المعاونة مع القوات الجوية التى تملكها مصر والعراق التى يجب ألا تقل عن ستة أسراب مقاتلة وقاذفة قتال. إلا أن السياسيين العرب لم يرق لهم هذا التقدير، واتهموا قادتهم بالمغالاة وأمروهم بالدخول بالقوات المتيسرة لديهم والعمل على زيادتها تدريجياً<sup>(٤)</sup>.

وقد ثار بعد اجتماعات عمان خلفان رئيسيان، الأول حول توقيت دخول الجيوش العربية فلسطين، والثانى حول قيادة القوات المسلحة العربية التى سيتم الزج بها فى فلسطين. وبالنسبة لهذين الخلفين فإن رسالة عبد الرحمن عزام - الأمين العام لجامعة الدول العربية آنذاك - التى بعث بها إلى الحكومة المصرية من دمشق فى السادس من مايو، توضح الأمر على الوجه التالى:

«١- كانت حكومة الدول العربية الممثلة فى اجتماعات عمان قد اتفقت على المبادرة إلى العمل الحربى داخل فلسطين قبل يوم ١٥ مايو. وحددت ٨ مايو تاريخاً لبدء تدخلها. ولما هدد الملك عبد الله بتنفيذ ذلك اعترض الإنجليز بشدة، فاضطر إلى تأجيل العمل إلى يوم ١٦ مايو. ولكن حكومتى سوريا ولبنان طلبتا يوم ٤/٥/١٩٤٨ إنجاز ما أتفق عليه. وأجرت اتصالات

(١) نفس المرجع، ص ١٢٩.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظ رقم ٣، ملف ١ - ٢٦ / س ج ١، تسجيل لرسالة شفوية من عبد الرحمن عزام أرسلها من دمشق، ٦ مايو ١٩٤٨، مسلسل ٧١ - ٧١.

(٣) نفس المرجع، تقرير القائممقام حافظ بكري عن المؤتمر العسكرى بعمان يومي ٢٠، ٢١ مايو ١٩٤٨ مسلسل ٥٤.

(٤) وحيد الدالى، أسرار الجامعة العربية (القاهرة: مكتبة روزاليوسف، ١٩٨٢)، ص ٢٢٢.

انظر أيضاً، شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٥٨.

بجلالة الملك عبد الله فأوفد جلالاته يوم ١٩٤٨/٥/٥ رسولا خاصا إلى دمشق يحمل رده. وهو يشترط لتنفيذ ما اتفق عليه من تدخل قبل ١٦ مايو أن يكون ذلك بالإجماع، وجلالاته يقصد بذلك اشتراك مصر مع توحيد القيادة، التي طلب جلالاته أن يتولاها مصرى.

«وقد وجه جلالاته إلى حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك (فاروق) رسالة فى هذا الشأن<sup>(١)</sup>». ثم استطرد عزام فى رسالته يحث الحكومة المصرية على التدخل بقوله: «المفهوم أن الجيش الأردنى سيقاقل والعراق أخذ فى زيادة قوات جيشه فى شرق الأردن). وقد حشدت سوريا ولبنان مالدیهما على الحدود.

«ويتساءل الجميع عن موقف مصر. هل أرسلت جنوداً بصفة متطوعين كمقدمة لتدخلها ...

٤- أرجو المبادرة إلى إيفاد ممثل مصر العسكرى حافظ بك (بكرى) إلى عمان فوراً بمعلومات قطعية عن مدى وكيفية اشتراك مصر سواء قبل ١٥ مايو أم بعده. وأخشى أن تُصور مصر على غير حقيقتها، فتُرمى بأنها هى العقبة فى سبيل إنقاذ فلسطين، أو على الأقل فى سبيل محو العار اللاحق بالبلاد العربية بسبب الحالة فى فلسطين.

٥- ورأى أن تدخل الجيوش العربية فى فلسطين سيحدث ارتباكاً فى صفوف اليهود ويضطّرههم إلى طلب الصلح من العرب.

٦- حاولت على (معرفة) رأى الإنجليز فى سوريا وشرق الأردن، فيما إذا كان تدخل الجيش المصرى يترتب عليه رد فعل سىء فى العلاقات المصرية - الإنجليزية. ولم أتبين حتى الآن أن مثل هذا التدخل يحدث نتيجة خاصة بالنسبة لهذه العلاقات، وإنما يُنظر إلى تدخل الجيش المصرى بنفس المنظار الذى ينظر به إلى تدخل الجيوش العربية الأخرى. ولكن الإنجليز المذكورين يلاحظون أن الجيش المصرى مُعد بكيفية تفوق إعداد جيوش الدول العربية الأخرى بما فيها شرق الأردن.

٧- ستتخذ القوات المصرية منطقة غزة مسرحاً لنشاطها فى البداية إلى أن ينجلي الموقف إلى مسافة بعيدة فى الرقعة المخصصة للدولة العربية فى مشروع التقسيم. ويمكن الحصول

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة ٢، رسالة عبد الرحمن عزام المشار إليها.

فى هذه الحالة من سكان منطقة غزة على دعوة منهم للقوات المصرية لحمايتهم. ومهما يكن من شىء فإنه يجب منذ الآن إعداد مبررات الحركة»<sup>(١)</sup>.

ورسالة الأمين العام لجامعة الدول العربية لاتحفز مصر على التدخل بقواتها المسلحة فحسب، بل وتطمئن حكومتها بالنسبة للمسائلتين اللتين يتخوف منهما رئيس وزرائها، وهما حالة الجيش وموقف بريطانيا من التدخل.

فبالنسبة للأولى نجد «عزماً» يهون من أمر التدخل بالقوات العربية، فاليهود - فى رأيه - سيرتبكون ويطلبون الصلح بمجرد دخول الجيوش العربية فلسطين، فضلاً عن شهادة الإنجليز بتفوق الجيش المصرى على قرنائه فى الدول العربية<sup>(٢)</sup>. أما موقف بريطانيا، فإنه يُطمئن النقراشى أنها لاتعارض التدخل بشرط أن يتم بعد نهاية الانتداب، كما أنها ترى أن تدخل مصر العسكرى مثلاً كمثل تدخل باقى الدول العربية.

أما من ناحية القيادة العامة، فتوضح الرسالة رغبة الملك عبد الله فى إسنادها لأحد المصريين «لأنه يعتقد أن مصر إذا وعدت أنجزت وأن جانبها مأمون ولايُخشى منها غدر»<sup>(٣)</sup>، إلا أنه يبين أن - العراق اعترض على ذلك، بينما اعترضت مصر على تولى القيادة ضابط عراقي<sup>(٤)</sup>، ولما كان قائد الفيلق الأردنى ضابطاً بريطانياً معاراً، فقد توج ذلك الخلاف العربى بإسناد تلك القيادة إلى الملك عبد الله فى العاشر من مايو، رغم المعارضة التى لاقاها ذلك الاختيار من بعض الدول العربية. وعُين اللواء نور الدين محمود (العراقى) نائباً له<sup>(٥)</sup>.

وتشير الوثائق المصرية إلى أن عدم الاتفاق حول تولى قيادة عسكرية موحدة لجميع الميادين - كما كانت مصر ترى - دفع بها إلى ارسال هيئة مستشارين عسكريين إلى عمان

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان. - انظر عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٤٠، حيث يؤكد جلوب تصور عزام.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٣٩. يشير الدكتور عبد الرحيم، إلى أن عزاماً كان ميالاً إلى جعل مقر القيادة العامة فى دمشق وإسنادها إلى ضابط عراقي.

(٥) الدالى، المرجع المشار إليه، ص ٢٣٤ - ٢٣٥.

«الحصول على التفاهم والتعاون التام بين الجيش المصرى والأردنى فى العمليات المنتظرة فى فلسطين»<sup>(١)</sup>.

وتوضح رسالة عبد الرحمن عزام أن موقف مصر النهائى، بالنسبة لمدى اشتراكها فى التدخل ومتى يتم ذلك، لم تكن واضحة للأمين العام، والدول العربية الأخرى حتى تاريخ تلك الرسالة فى ٦ مايو، رغم أن مبدأ التدخل كان متفقاً عليه، مما دعا عبد الرحمن عزام إلى استعجال تحديد موقف مصر النهائى.

كما تبين تلك الرسالة أن الأمين العام لجامعة الدول العربية - المحرك الأول لتيار التدخل بالجيوش العربية وحامل لوائه - كان غير قادر على استيعاب الموقف وتقديره بشكل سليم. فهو لا يتوقع قتالاً حقيقياً، ويرى أن مجرد دخول الجيوش العربية فى فلسطين سيربك اليهود ويدفعهم إلى طلب الصلح.

وهذا التصور الساذج من الأمين العام لجامعة الدول العربية، وقناعة الحكام العرب به - كما سنرى - يوضح الفرق بين الجدِّية التى كانت تنظر بها القيادة الصهيونية إلى قضية الحرب ونظرة العرب إليها.

ولما كانت رسالة الأمين العام تشير إلى أن اعتراض بريطانيا كان على موعد التدخل العربى فحسب، فإن ذلك يعنى موافقة ضمنية من بريطانيا على تدخل الجيوش العربية فى فلسطين - بما فى ذلك القوات المصرية - بعد انتهاء الانتداب البريطانى فيها، وهو ما يطرح السؤال التالى:

هل كان هذا الموقف من بريطانيا يهدف الى توريث أى من الدول العربية فى الصراع المسلح مع القوات الصهيونية - كما يرى بعض السياسيين والكتّاب - أم كان ذلك لأهداف أخرى؟ إن مارواه «جون باجوت جلوب»<sup>(٢)</sup> عما دار بين توفيق أبو الهدى، رئيس الوزراء الأردنى وأرنست بيبين وزير الخارجية البريطانى فى لندن عام ١٩٤٨ قبل أن تشتعل الحرب، ليُلقي الضوء على أهداف السياسة البريطانية فى ذلك الوقت.

(١) أوراق اللواء الماوى الشخصية، مسودة تقرير هيئة العمليات المشتركة، ص ٤.

(٢) جون باجوت جلوب قائد الفيلق الأرنضى عام ١٩٤٨، وهو ضابط بريطانى كان معارفاً لمملكة شرق الأردن، يعول للبدو ويجيد اللغة العربية.

ففى ذلك اللقاء - الذى قام فيه «جلوب» بدور المترجم - استعرض توفيق أبو الهدى الموقف المنتظر فى فلسطين بعد جلاء البريطانيين ونهاية الانتداب، وأوضح أن اليهود يملكون البنية الأساسية لتولى السلطة، كما أعدوا جيشاً قوياً من قوات الهجناه، بينما يفتقر عرب فلسطين إلى الزعامة، وليس لديهم جيش، كما أنهم يفتقرون إلى الوسائل الضرورية اللازمة لإقامة مثل هذا الجيش. وعلى ذلك، «إذا نفذت بريطانيا قرارها بالانسحاب فسيحدث أحد أمرين، إما أن يتجاهل اليهود قرارات التقسيم ويحاولوا احتلال فلسطين بأسرها وتحويلها إلى دولة يهودية، أو يعود الحاج أمين الحسينى إلى فلسطين ويحاول فرض زعامته فيها. وهذا مالا نريده، ولا تريونه أنتم... ولذلك فإن الأردن قرر دخول فلسطين (بعد) انتهاء الانتداب، واحتلال المناطق المخصصة للعرب بموجب مشروع التقسيم.

«وقد ردُّ بيفن على ذلك بقوله.. من حقكم أن تفعلوا ذلك ولكن لاتتجاوزوا هذه المناطق ولاتهاجموا المناطق المخصصة لليهود. فقال أبو الهدى، حتى لو أردنا ذلك فإننا لانستطيعه»<sup>(١)</sup>.

إلا أن «جون جلوب» فى كتابه: «A Soldier with the Arabs» قال أن رد بيفن على استعراض توفيق أبو الهدى للموقف ونية دخول الجيش الأردنى إلى فلسطين هو «أنه يبدو أن ذلك هو الشيء الواضح الذى يمكن عمله»<sup>(٢)</sup>، وأنه أى جلوب - قام بتذكير توفيق أبو الهدى باللغة العربية، «أن الفيلق العربى لا يستطيع احتلال منطقة غزة أو الجليل الأعلى اللتين تم تخصيصهما للعرب (فى قرار التقسيم)<sup>(٣)</sup>. وعندئذ أمن توفيق أبو الهدى على قوله.

وعندما ترجم لبيفن قول توفيق أبو الهدى، رد وزير الخارجية البريطانية مرة أخرى، «أنه يبدو أن ذلك هو الشيء الواضح الذى يمكن عمله، ولكن لاتذهبوا إلى غزو المناطق المخصصة لليهود»<sup>(٤)</sup>. وهو ما رد عليه توفيق أبو الهدى، «أنه لن تتوفر لنا القوات لنفعل ذلك حتى لو رغبتنا فيه»<sup>(٥)</sup>.

(١) جلوب، جون باجوت، حديث صحفى بعنوان «حوار مع جلوب» (القاهرة، جريدة الأهرام ٥ أبريل ١٩٨٤)، ص ٥.

(٢) Glubb, John Bayot, A Soldier with the Arabs (London, Hodder and Stoughton, 1969), p.63.

(٣) نفس المرجع، ص ٦٢-٦٦.

(٤) نفس المرجع، ص ٦٦.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

وتوضح كلتا روايتي «جلوب» السياسية البريطانية تجاه القضية الفلسطينية آنذاك، والتي تتلخص في تنفيذ قرار التقسيم بواسطة العرب أنفسهم ويقواتهم. ومن ثم، جاء قبولها لدخول الفيلق العربي إلى الضفة الغربية للأردن - المخصصة للدولة الفلسطينية العربية في قرار التقسيم - دون تجاوزها إلى المناطق اليهودية، ثم الموافقة الضمنية بعد ذلك على دخول الجيوش العربية الأخرى باقى المناطق العربية المخصصة فى مشروع التقسيم. حيث يمكن للقوات العراقية تدعيم القوات الأردنية فى الضفة الغربية، أو تدعيم سوريا ولبنان للسيطرة على الجليل الأعلى، بينما تسيطر مصر على قطاع غزة، وهى المناطق التى تقع خارج إمكانات الفيلق الاردنى.

وبهذه السياسة، فإن بريطانيا كانت تُرضى الولايات المتحدة - التى تمارس الضغط عليها - بشأن قيام الدولة اليهودية فى فلسطين من ناحية، وتُحد من احتمال سيطرة الدولة اليهودية على كل أو أغلب فلسطين من ناحية أخرى، وهو ماكانت تُنذر به موازين القوى بين العرب واليهود فى فلسطين فى ذلك الوقت. الأمر الذى لو سمحت به كان سيقضى على آمال الملك عبد الله فى ضم الضفة الغربية إلى مملكته ويزيد موقفها سوءاً فى المنطقة، خاصةً بين أصدقائها فى شرق الأردن والعراق.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن اشتعال القتال بين القوات العربية والصهيونية - وهو بالقطع أمر كان وارداً فى ذهن وزير الخارجية البريطانية - سيدفع العرب إلى اللجوء لبريطانيا طلباً للعون والسلاح<sup>(١)</sup>، فضلاً عن كونه سيُحرج الولايات المتحدة، التى تحاول إزاحتها من المنطقة . فمعاونة الأخيرة لليهود فى قتالهم ضد الجيوش العربية التى تمثل دول المنطقة، سيجعلها تدخل فى صدام مباشر مع الدول العربية، مما يوقف أو يحد على الأقل من التغلغل الأمريكى فى تلك الدول، وهو ماكان يثير قلق وزارتى الخارجية والدفاع فى الولايات المتحدة فى ذلك الوقت<sup>(٢)</sup>.

ومن هنا، جاء عدم اعتراض بريطانيا على تدخل الجيوش العربية فى فلسطين، بشرط ألا

(١) عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١١٠. - انظر خلاصة موقف بريطانيا من وثائقها بنس المرجع، ص

١١٥، ١٢٢، ١٢٣، ١٤٥، ١٤٦.

(٢) نفس المرجع، ص ١٢٢.

تتجاوز القسم المحدد للدولة العربية فيها. وليس في الوثائق البريطانية أو المصرية، التي أمكن الاطلاع عليها، ما يشير إلى أكثر من عدم المعارضة لذلك التدخل، وهو ما يتماشى مع المصالح البريطانية آنذاك. لأن التحريض المباشر كان سيُلمز بريطانيا بتقديم المساعدة للدول التي حرضتها ويورطها بشكل مباشر في الصراع، وهو ما كانت تسعى إلى تجنبه، كما رأينا من أسباب تأجيلها لتزويد مصر بالطائرات النفاثة حتى ينجلي الموقف في فلسطين.

ولم تكن رسالة عبد الرحمن عزام في السادس من مايو، هي رسالته الوحيدة للضغط على النقراشى وحثه على إشراك القوات المسلحة المصرية في عملية التدخل العسكري، حيث أرسل بعد يومين من رسالته الأولى برقية موجهة إلى مجلس الوزراء المصرى تؤكد ماجاء في رسالته من عدم اعتراض بريطانيا على تدخل الجيوش العربية، وأن بريطانيا وافقت على تدخل الجيش الأردنى في فلسطين لاعتقادها أن الدول العربية كلها ستدخل بعد ١٥ مايو، وأنها لن تعترضهم<sup>(١)</sup>. وأضاف عزام في برقيته، أنه فهم من الوزير البريطانى<sup>(٢)</sup>، أنهم يظنون «أن مجهودا كبيرا سيبدل في أمريكا لمنع هذه الجيوش العربية من دخول الأرض المقدسة، نظراً لأن اليهود قد أُصيبوا بذعر شديد من احتمال تدخل هذه الجيوش وأنهم قد يميلون إلى الصلح قبل اجتياحها لهم، وقد اتضح أن القوات اليهودية كان مبالغاً فيها...»<sup>(٣)</sup>.

وفي العاشر من مايو اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في دمشق. وحضر ذلك الاجتماع الممثلون العسكريون للجيوش العربية، الذين طلب منهم وضع خطة نهائية للعمليات المقبلة في فلسطين. إلا أن الأمر انتهى في النهاية إلى تعيين هدف لكل جيش عربى يصل إليه في وقت محدد ثم تصدر أوامر أخرى بعد ذلك تبعا للموقف<sup>(٤)</sup>.

ويوضع القائم مقام حافظ بكري - الذى كان قد عاد إلى دمشق بعد رسالة عبد الرحمن عزام في ٦ مايو - في تقريره لوزير الدفاع المؤرخ في ١١ مايو ١٩٤٨، أنه «تم الاتفاق في المؤتمر العسكرى على أن الغرض من إشراك القوات النظامية في القتال هو سرعة الحصول

(١) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٢٢.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان - الأرجح أنه وزير بريطانيا المفوض في الأردن.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) نفس المرجع، ص ١٢٢، ١٥٨.

على نتائج عسكرية لصالح قضية فلسطين من وجهة نظر دول الجامعة العربية قبل أن يكون تدخل هيئة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن حقيقة فعلية»<sup>(١)</sup>. ثم استعرض التقرير الأهداف المخصصة لكل من الجيوش العربية.

والجدير بالملاحظة هنا أن كافة الأهداف المبدئية التي حددت للجيوش العربية لكي تصلها، ثم تصدر إليها الأوامر بعد ذلك طبقاً للموقف، تقع في جملتها داخل الدولة العربية التي حددها قرار التقسيم باستثناء رجم الكبارى المحددة عبر نهر الأردن لكل من سوريا والعراق، والتي لم تكن تتجاوز مستعمرات الحدود. فكل من «نابلس ورام الله» المحددين كهدفين للقوات الأردنية، «وغزة والمجدل» المحددين للقوات المصرية، بالإضافة إلى «نهارية» التي حددت للقوات اللبنانية، تقع جميعها في إطار الدولة العربية في مشروع التقسيم<sup>(٢)</sup>، وهو أمر له دلالة كما سنرى (انظر الخريطة رقم ١).

ولما كان الأمين العام لجامعة الدول العربية لم يتلق رسمياً رد الحكومة المصرية على رسائله حتى العاشر من مايو، فقد اتصل لاسلكياً بالنقراشي مساء نفس اليوم لاستعجاله، فأخبره الأخير أنه سيرسل كامل عبد الرحيم صباح اليوم التالي إلى دمشق لحضور جلسات اللجنة السياسية ومعه التعليمات اللازمة<sup>(٣)</sup>.

وقبل أن يصل ممثل الحكومة المصرية إلى دمشق، أرسل الأمين العام رسالة أخرى - يحملها القائم مقام حافظ بكري ومؤرخه في ١١ مايو - إلى وزير الخارجية المصرية يخطر فيها «باجتماع اللجنة السياسية في وقت تخرجت فيه الحاجة (الحالة) في البلاد العربية ووضحت حكوماتها نتيجة انفعال الرأي العام لاستطيع التخلف عن التقدم بجيوشها مخافة الثورات الداخلية، وهو الآن لا يعرف ماذا سيكون موقف مصر بالضبط، ومن المحتمل إخراجها إلى أقصى حد إذا كان هناك تردد في التعاون...»<sup>(٤)</sup>.

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة ٢، ملف ١ - ٢٦ / س ج / ٢١، تقرير القائم مقام حافظ بكري من دمشق، ١١ مايو ١٩٤٨، مسلسل ٦٤.

(٢) تكاد تجمع المصادر العربية الأخرى على تلك الأهداف، إلا أن لبنان تغير هدفه فيما بعد ليكون الدفاع عن الحدود اللبنانية، بعد أن تغيرت أوضاع القوات السورية.

(٣) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٢٣.

(٤) نفس المرجع، نفس المكان.

ويستطرد الأمين العام في رسالته السابقة موضحاً «أن الملك عبد الله سيتحرك بجيشه يوم ١٥ مايو مهما فعل الآخرون، ومعنى ذلك أنه إذا لم يتقدم الآخرون فسيحتل هو القسم العربي، ويُرجع مسئولية الفشل على باقى الدول، وهذا مالا يستطيع العراق وسوريا ولبنان أن تقبله، ولذا قررت الدخول يوم ١٥ بجيوشها إلى فلسطين، فيجب التوكل على الله والعمل، لأن كل ما يحدث منه أقل ضرراً من التردد...» (١).

ومن رسائل الأمين العام السابقة والأهداف المبدئية التي حددت للجيش العربية، بالإضافة إلى المسار الذي اتخذته العمليات بعد ذلك يمكن أن نرى تردد الحكومة المصرية في الزج بالجيش المصرى فى فلسطين حتى اللحظة الأخيرة، من ناحية، ونوايا وتصورات السياسيين العرب آنذاك من ناحية أخرى.

فدخول الجيوش العربية كان يستهدف المناطق العربية فى مشروع التقسيم على أمل تداعيات الموقف بعد ذلك فى أحد اتجاهين، إما جنوح اليهود إلى الصلح - وهو ما كان يبشر به الأمين العام - أو أن تتدخل الأمم المتحدة فتجبر الأطراف على وقف القتال، وهو ما يحفظ ماء وجه أولئك الحكام وينقذهم من غضب شعوبهم الثائرة، لو تخلفوا عن دفع جيوشهم لإنقاذ فلسطين. ولما كان الملك عبد الله هو الذى تقدم ليقود المسيرة، فما كانوا ليظهروا أقل منه حماسة للتدخل، حتى وإن اختلفت أهدافهم ونواياهم. (انظر الخريطة رقم ٢).

وبالنسبة لمصر، يشير الدكتور إبراهيم شكيب إلى أن مهمة القوات المصرية حددت لها فى غيبة ممثل عن الجيش المصرى فى اجتماع العاشر من مايو فى دمشق<sup>(٢)</sup>. أما الدكتور فلاح خالد، فقد أشار إلى أن مصر مُثلت فى هذا الاجتماع بواسطة العقيد عبد الحميد غالب<sup>(٣)</sup>. إلا أن الوثائق الرسمية لوزارة الدفاع تشير إلى أن ممثل الجيش المصرى فى ذلك الوقت فى دمشق كان القائم مقام حافظ بكري، وقد قدم تقريراً لوزير الدفاع بتاريخ ١١ مايو ١٩٤٨ - سبقت الإشارة إليه - وضح فيه الموقف العام وماتم من إجراءات والمهام التى خُصصت لكل من القوات العربية وبالنسبة لمصر، كانت تلك المهمة كما يلي:

(١) نفس المرجع، ص ١٢٢ - ١٢٤ - انظر عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٤٢.

(٢) نفس المرجع، ص ١٥٨، ١٦١.

(٣) خالد، المرجع المشار إليه، ص ١٩٢.

«(د) القوات المصرية:

تتقدم إلى المجدل في (مع) تأمين جناحها الأيمن عند بيرسبع - الخليل لتطهير المنطقة.

«(هـ) يعاون السلاح الجوى القوات الأرضية لبلوغ أهدافها وتأمين تحركاتها.

«(و) يعاون السلاح البحري المصري في تأمين الشاطئ ومراقبة عدم نزول أو إفلات أى قوات من البحر على الجناح الأيسر للقوات المصرية»<sup>(١)</sup>.

ويشير القائممقام حافظ بكري في نفس التقرير، إلى أنه كان على السلاح الجوى الملكى المصرى أن يقوم «بضرب تمهيدى قبل سعت الصفر على المراكز الصناعية الهامة لليهود، وبالأخص منطقة تل أبيب»<sup>(٢)</sup>.

وبتحليل المرحلة الأولى من الحرب المعلنة سنجد أن مصر قد حققت كل تلك الأهداف حتى بداية الهدنة الثانية فى ١٨ يوليو، وقبل أن تركز إسرائيل جهودها الرئيسية على الجبهة المصرية.

### تقنين دفع الجيش المصرى إلى فلسطين:

فى الوقت الذى كانت تجرى فيه تلك الأحداث السابقة ما بين عمان ودمشق كانت رئاسة الجيش تحاول حشد ماحددته تعليمات العمليات رقم (٧) - السابق الإشارة إليها - بمنطقة العريش. إلا أنه يبدو أن رئاسة الجيش كانت تجد صعوبة فى حشد تلك القوة المتواضعة التى حددتها التعليمات، لعدم التصديق السياسى على أغلب المطالب التى طلبتها تلك الرئاسة فى تقدير الموقف الذى سبق تقديمه إلى وزير الدفاع.

وعندما لم يجد اللواء موسى لطفى مدير عمليات الجيش صدقاً لمذكراته السابقة، أرسل مذكرة جديدة لرئيس هيئة أركان حرب بالنيابة فى التاسع من مايو، يناشده سرعة استكمال

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة ٢، ملف ١- ٢٦ / س ح/ ٢١، تقرير القائممقام حافظ بكري، ١١ مايو، مسلسل ٦٢ - ٦٤.

- عاد القائممقام حافظ بكري إلى مصر يوم ١١ مايو ١٩٤٨، حيث قدم تقريره المشار إليه لوزير الدفاع ولتسليم رسالة عزام إلى وزير الخارجية ثم ضم بعد ذلك إلى هيئة المستشارين المصريين التى تقرر سفرها إلى عمان برئاسة الأميرالئى سعد الدين صبور يوم ١٢ مايو.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

القوات في العريش، ويطلب إما التدخل رسمياً بالقوات الموجودة بالعريش بعد استكمالها، أو التدخل بالقوات الموجودة (قبل استكمالها) بصفة غير رسمية. كما طالب بقيام السلاح الجوي باستطلاع وتصوير منطقة العمليات المنتظرة<sup>(١)</sup>.

وتوضح مذكرة اللواء موسى لطفى الأخيرة أنه حتى التاسع من مايو ١٩٤٨ لم يكن قد تم استكمال حشد القوات التي كان مقدراً حشدتها قبل الساعة ١٢٠٠ يوم ٢٩ أبريل، نتيجة لعدم توفر الاحتياجات التي سبق طلبها، كالاتمادات المالية وإعفاء وحدات الجيش من مهام الخدمة المدنية كالأمن الداخلي ودعوة الاحتياط... إلخ. ورغم ذلك، استمر الانزلاق في اتجاه تدخل الجيش في فلسطين، تحت ضغط الاتجاه العربي، ومنادة الشعب المصري بذلك التدخل، على أن يتم تدعيم الجيش خلال الحرب. وربما ساعد على ذلك الانزلاق تهوين عبد الرحمن عزام لما ستواجهه القوات المصرية في الصراع المنتظر، وهو ما يبدو واضحاً من أقوال النقراشى والملك في ذلك الوقت. كما يوضح القصور البالغ في تقدير إمكانات ونوايا العدو المنتظر مواجهته بواسطة كل من القيادتين السياسية والعسكرية المصرية آنذاك، خاصة فيما يتعلق بقدرات العدو على تعبئة الطاقات اليهودية خارج فلسطين.

ففي العاشر من مايو، حضر النقراشى اجتماعاً برئاسة الجيش، لبحث الموقف على ضوء اتجاه مصر إلى مشاركة الدول العربية في التدخل في فلسطين، حيث قال للحاضرين، أن موقف مصر بين الدول العربية يحتم عليها دخول الحرب، وبعد نقاش طويل حول إمكانات القوات المصرية بالعريش - والتي رأى قائدها أن قوتها القتالية ومستوى تدريبها وحالتها الفنية دون المستوى الذي يسمح بزجها في الحرب، حاول رئيس الوزراء أن يطمئن قائد قواته في الجبهة، مؤكداً أن المسألة ستسوى سياسياً بسرعة، وأن الأمم المتحدة سوف تتدخل، فضلاً عن أن الاشتباكات لن تخرج في حقيقتها عن مظاهرة سياسية وليست عملاً حربياً<sup>(٢)</sup>.

وتوجه رئيس الوزراء في نفس اليوم إلى البرلمان لتقنين الزج بالقوات المسلحة إلى الحرب من الناحية الدستورية. فقابل رئيس مجلس الشيوخ في مكتبه، وطلب منه عقد جلسة في مساء

(١) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٥٧.

(٢) البدرى، الحرب في أرض السلام، ص ٤٥ - ٤٦.

اليوم التالي لمناقشة مسألة فلسطين<sup>(١)</sup>. إلا أنه عندما عرض الدكتور هيكل طلب رئيس الوزراء على المجلس فى مساء نفس اليوم اقترح الشيخ محمد الوكيل - نظراً لخطورة الموضوع وأهميته - انتخاب لجنة من المجلس تمثل جميع الهيئات السياسية الموجودة فيه للاجتماع برئيس الوزراء فى تلك الليلة واليوم التالى إذا احتاج الأمر، لتستمع إلى بيان رئيس الوزراء وتقدم للمجلس رأياها. فردّ النقراشى الذى كان حاضراً الجلسة، بأن اللجنة «سوف تنتهى الليلة من أعمالها ومهمتها»<sup>(٢)</sup>.

ووافق المجلس فعلا على تشكيل اللجنة التى اجتمعت برئيس الوزراء فور انتهاء تلك الجلسة واستمعت إلى بيانه. واستفسر بعض أعضائها عن قدرة القوات المسلحة وموقف الإنجليز من دخول الحرب فطمأنهم النقراشى على كفاءة القوات المسلحة وعدم اعتراض الإنجليز على دخول القوات العربية لفلسطين بعد انتهاء الانتداب<sup>(٣)</sup>.

وعندما عقدت الجلسة السرية لمجلس الشيوخ بكامل هيئاته فى مساء الحادى عشر من مايو، تم مناقشة الموضوع، ووافق المجلس على قرار اللجنة الخاصة التى كلفت بالاستماع إلى بيان الحكومة والذى كان نصه: «اجتمعت اللجنة لبحث ماكلفها به المجلس، وسمعت بيان دولة رئيس الحكومة، عمّا يجب أن تقوم به مصر نحو فلسطين من ضرورة التدخل مع الجيوش العربية فى الوقت المناسب، لإعادة النظام والطمأنينة لذلك القطر، ومنع المذابح الحاصلة الآن. وقد وافقت اللجنة على هذه السياسة بالإجماع، وتدعو المجلس إلى الموافقة على رأياها»<sup>(٤)</sup>.

وبعد موافقة المجلس على قرار التدخل بالقوات المسلحة فى فلسطين، بدأت القوات المصرية تحركها من العريش فى الساعة الثامنة والنصف من صباح اليوم التالى (١٢ مايو) متوجهة إلى رفح على الحدود المصرية - الفلسطينية، انتظاراً لتلقى تعليماتها النهائية<sup>(٥)</sup>، والتى تسلمها اللواء المواوى فى الرابع عشر من مايو<sup>(٦)</sup>.

(١) يذكر الدكتور هيكل فى مذكراته أن لقاء مع النقراشى، الذى طلب فيه عقد الجلسة السرية تم صباح يوم ١٢ مايو. - هيكل،

مذكرات فى السياسة المصرية، ج٣، ص ٤١ - ٤٢.

(٢) مكتبة مجلس الشعب، مضابط مجلس الشيوخ، الجلسة ٣٠، الاثنين ١٠ مايو، ص ٩١٦ - ٩١٧.

(٣) هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج٣، ص ٤٢ - ٤٣.

(٤) مكتبة مجلس الشعب، مضابط مجلس الشيوخ، الجلسة ٣١، الثلاثاء ١١ مايو.

(٥) وزارة الحربية، العمليات الحربية بفلسطين عام ١٩٤٨، ج ١، ص ٥٧.

(٦) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ٤٦.

ومن هذا السياق الزمني لمجرى الأحداث نرى أن احتمال التدخل بالقوات المسلحة المصرية كان وارداً في ذهن وزير الدفاع ورجل الملك آنذاك، منذ شهر فبراير، وهو مادعا وزير الدفاع إلى أن يطلب من قيادة قوات العريش - خلال زيارته لها في الشهر نفسه - أن تبحث إمكانية التدخل بكل أو جزء من قوات العريش إذا ما تقرر الأمر.

كما ظهر أن اتجاه الحكومة المصرية إلى القبول بالتدخل العسكري بالقوات المسلحة المصرية، بدأ خلال اجتماعات جامعة الدول العربية في القاهرة خلال شهر أبريل تحت ضغط العراق وشرق الأردن، والأمين العام لجامعة الدول العربية. إلا أنه يبدو أن الحكومة المصرية آنذاك لم تكن متحمسة لذلك التدخل محاولاً تأجيله، خاصةً وقد كان الموقف في الأمم المتحدة، خلال شهر أبريل وأوائل مايو، يسير بعيداً عن قرار التقسيم.

وعلى ذلك، فالقول بأن رئيس الوزراء المصرى فوجيء بقرار الملك بتحريك الجيش المصرى إلى فلسطين، وأن تحوله إلى القبول باشتراك القوات المسلحة في الحرب - بعد أن كان رافضاً لذلك - حدث فجأة في الثاني عشر من مايو تحت ضغط الأمر الواقع بعد قرار الملك، ورغبته في عدم إثارة أزمة دستورية، نظراً للوضع الداخلى المتردى للبلاد<sup>(١)</sup>، يعتبر قولاً غريباً في ظل سياق الأحداث السابقة التي تؤكد الوثائق المصرية، الأمر الذى يستدعى مناقشته، خاصة وأن كثيراً من الباحثين استندوا إلى تلك الرواية من الدكتور محمد حسين هيكل دون مناقشتها. فطبقاً لما جاء في مذكرات الدكتور هيكل - رئيس مجلس الشيوخ آنذاك - أن النقراشى دخل عليه مكتبه صباح الثاني عشر من مايو، طالباً عقد جلسة سرية لتعرض الحكومة على المجلس قرارها دخول القوات المصرية إلى فلسطين. فتولت الدهشة الدكتور هيكل وسأله:

«هل الدول العربية كلها متفقة على هذا؟ وأجابنى نعم. قلت: وهل لدى جيشنا من العتاد الحربى مايكفى حرب الميدان لمدة ثلاثة أشهر على الأقل؟ وأجاب نعم وأكثر من ثلاثة أشهر. قلت: وما عسى أن يكون موقف إنجلترا من هذا الأمر؟ وهل اتفقتم على خطة؟ وأجاب: إنجلترا لاتعارض، وأنا مطمئن لها، وإن كنت لاأخفى عليك أنها قادرة إذا رأت، أن تقف منا مثل موقفها فى نفازين...»

(١) هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج ٢ من ٢٨٠.

«انعقدت جلسة الشيوخ في مساء ذلك اليوم (١٢ مايو) وطلب رئيس الوزراء عقد جلسة سرية في الغد لمناقشة الموقف في فلسطين، ووافق المجلس واقترح تأليف لجنة خاصة من جميع الأحزاب لتعقد فوراً لتستمع إلى بيانات الحكومة وتقدم للمجلس رأياً.

«... وقد أكد رئيس الوزراء في اللجنة أن مصر على استعداد لمواجهة الموقف وأنها ستنتصر على اليهود لامحالة، وأن تمنع بذلك قيام النولة اليهودية التي قررت الأمم المتحدة قيامها حين أقرت تقسيم فلسطين»<sup>(١)</sup>.

ونظراً لأن إسماعيل صدقي كان يعارض الزج بالقوات المصرية في الحرب، على أساس أن تلك القوات كان ينقصها الكثير من العتاد والأسلحة - وهو ما كان يعلمه حين كان رئيساً للوزراء حتى آخر ١٩٤٦ - فإن النقراشي أكد لأعضاء مجلس الشيوخ، في جلسته السرية في اليوم التالي مرة أخرى «أن لدى الجيش المصري السلاح والعتاد لخوض الحرب شهوراً عدة. وأيد اللواء أحمد عطية تصريح رئيس الوزراء، وكان عطية (باشا) إلى أشهر مضت وزيراً للحربية معه، كما كان وزيراً للحربية مع صدقي (باشا)»<sup>(٢)</sup>. وانتهى الأمر بموافقة مجلس الشيوخ على قرار دخول القوات المصرية إلى فلسطين بإجماع الآراء بعد انسحاب إسماعيل صدقي من الجلسة<sup>(٣)</sup>.

ومن رواية الدكتور هيكل السابقة يفهم أن لقاءه بالنقراشي وعلمه بالموضوع للمرة الأولى تم صباح الثاني عشر من مايو، وأن الجلسة السرية التي نُوقِشت فيها توصيات اللجنة الخاصة، وموافقة المجلس على تلك التوصيات تمت في مساء الثالث عشر من مايو.

وطبقاً لما ذكره الدكتور عبد الوهاب بكر، فإن طلب عقد الجلسة السرية تم في العاشر من مايو، وأن الجلسة السرية عُقدت في اليوم التالي. إلا أنه يفهم من رواية الدكتور بكر أن تلك الجلسة كانت خاصة باللجنة المشار إليها وليس بالمجلس كله<sup>(٤)</sup>.

واتفق الدكتور إبراهيم شكيب مع الدكتور بكر في أن اجتماع رئيس الوزراء مع اللجنة

(١) هيكل منكرات في السياسة المصرية، ج٣، ٤٢، ٤٣.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٣.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) بكر، الجيش المصري وحرب فلسطين، ص ٥٥-٥٦.

الخاصة تم فى مساء الحادى عشر من مايو. وقد استند كل منهما إلى مضابط مجلس الشيوخ، إلا أن الدكتور إبراهيم شكيب فى استعراضه لأحداث تلك الفترة، ربط ماسبق ذكره برواية الدكتور هيكل عن أحداث الثانى عشر من مايو وكأنها امتداد لها، وهو قول يناقض بعضه. فكيف يذهب النقراشى لمقابلة رئيس مجلس الشيوخ صباح الثانى عشر من مايو طالباً عقد جلسة سرية فى اليوم التالى (١٢ مايو) لمناقشة موضوع فلسطين<sup>(١)</sup>، بينما كان النقراشى قد طلب ذلك فعلاً فى جلسة مجلس الشيوخ فى مساء الحادى عشر من مايو، وشكّلت اللجنة الخاصة التى استمعت إلى بيان رئيس الوزراء كما أشار الدكتور شكيب نفسه<sup>(٢)</sup>.

كما ذكر الدكتور محمد نصر مهنا، أن دخول القوات المصرية إلى فلسطين «طُرح على البرلمان المصرى فى جلسة سرية فى ١٢ مايو ١٩٤٨». وقد استند الدكتور مهنا - طبقاً لروايته - إلى مضابط مجلس الشيوخ فى الثانى عشر من مايو<sup>(٣)</sup>.

أما الدكتورة عايدة سليمة، فقد أشارت فى كتابها عن «مصر والقضية الفلسطينية»، إلى أن التبدُّل فى موقف النقراشى حدث فى الثانى عشر من مايو، استناداً إلى ماجاء فى مذكرات الدكتور هيكل<sup>(٤)</sup>.

والحقيقة، طبقاً لمضابط مجلس الشيوخ، تؤكد أنه لم يحدث أى جلسة سرية فى ذلك المجلس أو مناقشة متعلقة بدخول قوات الجيش فلسطين، أو موقف الحكومة من تلك القضية فى الثانى عشر من مايو ١٩٤٨، سوى مايتعلق بتعديل قانون الأحكام العرفية فى الجلسة

(١) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٢٧.

(٢) نفس المرجع، ص ١٢٥.

(٣) د. محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين أمام الرأى العام العالمى (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٩)، ص ١٩٥ - ربما جاء ذلك الخلط الذى وقع فيه كل من الدكتور شكيب والدكتور مهنا نتيجة للجلسة السرية التى عقدت بمجلس النواب مساء ١٢ مايو لاستكمال عملية تقنين دخول الجيش فلسطين بعد موافقة مجلس الشيوخ مساء اليوم السابق، حيث وافق مجلس النواب أيضاً على دخول الجيش فلسطين - لمزيد من التفصيل، انظر سيد مرعى، أوراق سيد مرعى، ج ١ (ط١: القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٨)، ص ١٤٢ - ١٤٤.

(٤) سليمة، المرجع المشار إليه، ص ١٨١.

الثانية والثلاثين في ذلك اليوم<sup>(١)</sup>. أما الجلسة التي طلب فيها النقراشى عقد الجلسة السرية لمناقشة دخول القوات المصرية فلسطين فهي الجلسة الثلاثون لمجلس الشيوخ، والتي عُقدت يوم الاثنين العاشر من مايو ١٩٤٨<sup>(٢)</sup>. وتؤكد نصوص المضبطة لتلك الجلسة، أن اقتراح تشكيل اللجنة الخاصة للاستماع إلى بيان رئيس الوزراء في الليل نفسها، تقدم به الشيخ محمد الوكيل.

كما تؤكد مضابط مجلس الشيوخ في جلسته الحادية والثلاثين يوم الثلاثاء الحادى عشر من مايو اجتماع الجلسة السرية في مساء ذلك اليوم لمناقشة الموضوع، على ضوء توصيات اللجنة الخاصة التي استمعت إلى بيان رئيس الوزراء في الليلة السابقة. ثم تحولت الجلسة إلى العلنية في الساعة الثامنة وعشر دقائق، حيث اتخذ المجلس قراره بالموافقة على دخول القوات المصرية فلسطين (كما جاء في توصيات اللجنة الخاصة)<sup>(٣)</sup>.

وهنا نرى أن السياق الذي قدمه الدكتور هيكل للأحداث المتعلقة بعرض موضوع دخول القوات المصرية فلسطين على مجلس الشيوخ، هو أكثر الروايات قُرباً من الحقيقة باستثناء تواريخ تلك الأحداث، والتي ذكر الدكتور هيكل أنها بدأت في الثاني عشر من مايو بدلا من العاشر من الشهر نفسه كما تؤكد مضابط مجلس الشيوخ.

ولما كان الدكتور هيكل - رحمه الله - شاهداً على تلك الأحداث ومشاركاً فيها، بصفته رئيساً لمجلس الشيوخ وزعيماً لحزب الأحرار الدستوريين المشترك في وزارة النقراشى، فقد استند كثير من الباحثين في بحوثهم عن أحداث تلك الفترة، إلى ماجاء في مذكراته عن السياسة المصرية. ومن هنا جاءت ضرورة تدقيق تواريخ تلك الأحداث.

إلا أن ذلك التدقيق قد يثير تساؤلاً عن أسباب وقوع الدكتور هيكل في ذلك الخطأ، بالنسبة لتاريخ حدث هام كمناقشة قضية دخول مصر الحرب في مايو ١٩٤٨، وهل هذا الخطأ جاء سهواً نتيجة لضعف الذاكرة بعد سنوات طويلة من وقوع الحدث. أم هو خطأ معتمد؟ وإذا

(١) مضابط مجلس الشيوخ، الجلسة الثانية والثلاثين، الأربعاء ١٢ مايو ١٩٤٨.

(٢) نفس المرجع، الجلسة الثلاثون، الاثنين ١٠ مايو ١٩٤٨، ص ٩١٦ - ٩١٧. - جاء في نص مضبطة تلك الجلسة مايلي: «الرئيس: طلب إلى حضرة صاحب النواة رئيس مجلس الوزراء، مناقشة مسألة فلسطين في جلسة سرية تعقد غدا الثلاثاء ١١ مايو الساعة الخامسة والنصف مساءً».

(٣) نفس المرجع، الجلسة الحادية والثلاثين، الثلاثاء ١١ مايو ١٩٤٨، ص ٩٢٩.

كان الأخير فما هي دوافعه؟ إلا أن ظروف الحدث وتوقيت كتابة المذكرات يُبقيان الاحتمالين قائمين.

فالدكتور هيكل كتب مذكراته عن ذلك الحدث - كما يقول هو نفسه - «بعد انقضاء عدة سنوات على تلك الجلسة التاريخية»<sup>(١)</sup>. ومن ثم، فإن السهو والخطأ في تذكر تاريخ تلك الجلسة أمر وارد.

إلا أن ذلك، لايعفى الدكتور هيكل من أن له وحزبه مصلحة سياسية في تأخير موعد تلك الجلسة يومين، هما اللذان يحددان مسئولية مجلس الشيوخ عن التورط في الحرب في ذلك الوقت، وهل تم قرار المجلس بالموافقة على دخول الجيش إلى فلسطين قبل بدء تحرك ذلك الجيش أو بعد تحركه؟ كما يشير الدكتور هيكل في مذكراته<sup>(٢)</sup>.

فإذا كان تحرك الجيش من العريش إلى رفح قد بدأ صباح الثاني عشر من مايو وبقي في رفح حتى فجر الخامس عشر قبل أن يعبر الحدود إلى فلسطين - كما جاء في وثائق وزارة الدفاع - فإن ذلك يعني أن الحكومة والبرلمان الذي يشارك فيهما حزب الأحرار الدستوريين - الذي يرأسه الدكتور هيكل - كانا يستطيعان الاعتراض على دخول القوات المصرية قبل تحركها فعلاً، الأمر الذي تخلو منه محاضر مجلس الوزراء ومضابط مجلس الشيوخ عن تلك الفترة. ومن ثم، فإن تحرك القوات المصرية يكون قد بدأ بعد اتخاذ الإجراءات الدستورية السليمة، على ضوء موافقة مجلس الشيوخ مساء الحادي عشر من مايو كما أسلفنا.

وفي هذه الحالة فإن تبعه الزج بالقوات المسلحة إلى الحرب دون إعدادها وتجهيزها مسبقاً - وهو ما أكدته الوثائق السياسية والعسكرية - تقع على عاتق كل من الملك والحكومة والبرلمان، كل على قدر مسئوليته وصلاحيته الدستورية والتنفيذية. فإذا أضفنا إلى ذلك أن حزب الأحرار الدستوريين كان مشاركاً في الحكم والبرلمان منذ سقوط وزارة الوفد عام ١٩٤٤، فإنه يتضح لنا مدى مسئوليته طوال السنوات التي شارك فيها في الحكم، عن القصور الذي شاب إعداد القوات المسلحة قبل زجها في الحرب.

أما الخطأ الذي وقع فيه الدكتور هيكل - سهواً أو عمداً - بجعل عرض موضوع فلسطين

(١) هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج٢، ص ٤٢-٤٤.

(٢) هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج٢، ص ٢٨٠.

والموافقة على دخول القوات المصرية فيها يومى الثانى عشر والثالث عشر من مايو بدلا من العاشر والحادى عشر من الشهر نفسه، فإنه ينقل الموضوع إلى أبعاد أخرى، حيث يجعل قرار مجلس الشيوخ بالموافقة على ذلك الأمر، مجرد قبول بالأمر الواقع بعد أن تحركت القوات المصرية فعلاً، وأصبحت - على حد قول الدكتور هيكل، «على حدود مصر، أو كانت قد تجاوزتها فعلاً ساعة صدور هذا القرار»<sup>(١)</sup>، مما يجعل من الصعب التراجع فيه. ومن ثم، فإنه يلقي بتبعية الأمر على عاتق كل من الملك، الذى أصدر أمر التحرك ووزير الدفاع الذى نفذ ذلك الأمر قبل موافقة مجلس الوزراء والبرلمان، فضلاً عن رئيس الوزراء الذى قبل تلك المخالفة الدستورية، وهو ما أشار إليه الدكتور هيكل صراحة فى مذكراته<sup>(٢)</sup>.

وعلى ذلك، يبقى احتمال الخطأ سهواً أو عمدا قائما، بالنسبة لما جاء فى مذكرات الدكتور محمد حسين هيكل.

إلا أن ما ذكره الدكتور هيكل عن البيانات المضللة عن القوات المسلحة المصرية وقدراتها، والتي أدلى بها رئيس الوزراء أمامه ثم أمام أعضاء مجلس الشيوخ - وتؤكد المصائب السرية للمجلس - يطرح سؤالاً حول الأسباب التي أدت برئيس الوزراء لمثل هذا التضليل، وتوريث القوات المسلحة فى الحرب دون إعداد مسبق لها.

ولقد قيل الكثير وتعددت الاجتهادات فى تفسير موقف النقراشى من الحرب ودواعى دخولها، إلا أنه يمكن أن نجمال أبرز تلك الأسباب فيما يلى:

(١) ضغط الملك فاروق على رئيس وزرائه لدخول الحرب، خوفاً من أطماع الملك عبد الله فى فلسطين. حيث كان الأخير مُصراً على دخول قواته إلى فلسطين سواء دخلتها الجيوش العربية الأخرى أو لم تدخلها<sup>(٣)</sup>، هذا بالإضافة إلى حث عبد الرحمن عزام للنقراشى وتهوين الأمر عليه، وأنه مجرد مظاهرة سياسية.

(٢) ضغط الموقف الداخلى المصرى الذى وصل إلى طريق مسنود بعد الفشل الذى واجهه النقراشى فى مجلس الأمن والمشاكل الاقتصادية، وتهدد جهاز النولة بالتفسيخ بعد اضرب

(١) هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج٢، ص ٤٥.

(٢) هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، ج٢، ص ٢٨٠.

(٣) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ٥٠ - عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١٤١ - ١٤٢.

- البوليس، فضلا عن أن إعلان مصر الحرب كان سيسمح بإعلان الأحكام العرفية (١).
- (٣) ضغط الجماهير التي كانت تطالب بالتدخل والكفاح المسلح ضد الصهيونية، الأمر الذي جعل الحكومة ترى في دخول القوات المصرية إلى فلسطين امتصاصا لمشاعر الجماهير، وسحباً للأضواء عن جماعة الإخوان المسلمين، والجماعات الأخرى التي أرسلت متطوعيها فعلا إلى فلسطين (٢).
- (٤) تبدد مخاوف النقراشي نسبياً من موقف بريطانيا إزاء دخول الجيش المصري إلى فلسطين بعد نهاية الانتداب (٣).
- (٥) ضعف موقف النقراشي من الناحية السياسية، كرئيس وزارة أقلية تستمد قوتها من تأييد الملك، جعله مستعداً للتجاوب مع رغبات الأخير والعمل على تذليل الصعاب أمامها، رغمًا عن عدم قناعاته الشخصية بها.
- (٦) جهل القيادة السياسية المصرية (الملك - رئيس الوزراء - وزير الدفاع) بالإمكانات الحقيقية للمنظمات الصهيونية ومدى قدراتها على تعبئة القوات داخل وخارج فلسطين، فضلا عن جهودها في تسليح قواتها.
- وقد برز ذلك الجهل فيما نُسب إلى وزير الدفاع أثناء عرض موضوع فلسطين على مجلس الوزراء، فقد أكد - على حد قول الدكتور هيكل (نقلا عن دسوقي أباطة وزير الخارجية) - «أن الجيش المصري وحده وبجنوده وعتاده قادر من غير حاجة إلى أية معونة من الدول العربية الأخرى على أن يدخل عاصمة اليهود، في خمسة عشر يوماً، وأن كل مألديه من معلومات تثبت له هذا القول» (٤).
- وعموماً، فإنه في الوقت الذي كانت تُجرى فيه عملية تقنين تدخل القوات المصرية في فلسطين، كانت وزارة الدفاع تحاول في اللحظات الأخيرة تنسيق عملياتها مع عمليات الجيوش الأخرى في ظل غياب قيادة عامة عسكرية مقتدرة. وهو أمر كان أشبه بالحرث في الماء، خاصة وقد كانت نوايا الملك عبد الله وجلوب قائد جيشه على غير ماتظهر.

(١) هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج٢، ص ٢٨٠ - ٢٨١ - البشري، المرجع المشار إليه ص ٢٦٧ - ٢٦٨.

(٢) نفس المرجع، ص ٢٦٧.

(٣) هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج٢، ص ٤٤٠ - ٤٤١.

(٤) نفس المرجع، ص ٤٢.

ففى ظل غياب القيادة العسكرية العامة الموحدة، قَدَّم رئيس هيئة أركان حرب بالنيابة، إلى وزير الدفاع فى العاشر من مايو، مذكرة تتعلق بتوحيد القيادة، الأمر الذى أدى إلى تشكيل هيئة من المستشارين العسكريين لإيفادها إلى عمان فى الثالث عشر من مايو لتنسيق التعاون مع القوات الأردنية<sup>(١)</sup>.

وقد ضمت تلك الهيئة - التى رأسها الأميرالاي (العميد) سعد الدين صبور - نخبة ممتازة من ضباط الأركان من الأسلحة المختلفة. وقد مثل السلاح الجوى فيها قائد الجناح (المقدم طيار) محمد نبيه حشاد<sup>(٢)</sup>.

وكان على تلك الهيئة مقابلة الملك فاروق يوم ١٢ مايو لتلقى توجيهاته قبل السفر، بحضور كل من وزير الدفاع، ورئيس هيئة أركان حرب بالنيابة، والقائد العام للقوات المصرية التى تقرر اشتراكها فى عمليات فلسطين. وطبقاً لرواية اللواء سعد الدين صبور فيما بعد، فإن المقابلة كانت قصيرة، واستهلها الملك بكلمة عن اضطرار مصر لدخول الحرب مع باقى الجيوش العربية الأخرى بالرغم من عدم استعدادها الكافى، ثم التفت إلى الأميرالاي صبور وقال: «لقد وعدنى الملك عبد الله على لسان الأمير عبد الآله أن الجيش العراقى والجيش الأردنى سيقومان بكل عبء المعركة، وأن قواتنا ستتقدم على الطريق الساحلى فى اتجاه تل أبيب وعندما يدخل الجيش العربى تل أبيب، فننتقدم إليها ونعاونه على احتلالها»<sup>(٣)</sup>.

ويوضح ذلك القول من الملك، وقول النقراشى لقائد القوات المصرية يوم ١٠ مايو - الذى سبقت الإشارة إليه - مدى تصور الاثنين لطبيعية وحجم دور القوات المصرية المنتظر فى فلسطين وطبيعة العدو المنتظر مواجهته، بعد أن هون عليهما الأمر كل من الملك عبد الله - الطامع فى فلسطين - والأمين العام لجامعة الدول العربية، الذى وعد الأخير بها بعد تحريرها<sup>(٤)</sup>. ومن هنا جاءت منطقية زجهما بالقوات المصرية فى فلسطين، رغم علم كل منهما

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير) حافظة رقم ٥٥، مذكرة عن العملة المصرية فى فلسطين (١٤ نوفمبر ١٩٤٧ - ١٥ نوفمبر ١٩٤٨)، مسلسل ٩٠.

(٢) شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٦٦.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان. - أى أن تقدم الجيش المصرى شمال المجدل، كان مرهونا بتقدم الجيش الأردنى إلى تل أبيب، الذى لم يكن وارداً فى فكر القيادة الأردنية منذ البداية.

(٤) الدالى، المرجع المشار إليه، ص ٢٢٢ - ٢٢٤.

بالقصور فى استعدادات تلك القوات. فكل من الملك فاروق ورئيس وزرائه لم يكونا - بالقطع - يسيغان إلى دفع القوات المصرية إلى هزيمة فى حرب لم تجهز لها. فالجيش بالنسبة للملك آنذاك، هو أحد الركائز التى تسند عرشه. أما بالنسبة للنقراشى، فهو عدته وسنده فى التفاوض على جلاء القوات البريطانية. وتدمير هذا الجيش أو هزيمته فى مواجهة القوات اليهودية يسلبه حجته بقدرة الجيش المصرى على ملء فراغ القوات البريطانية - عند جلائها - فى الدفاع عن قناة السويس، وهو ما صرح به مرارا منذ عام ١٩٤٧.

أما مانسبه الدكتور هيكل إلى وزير الدفاع - على لسان دسوقى أباطة - فى مجلس الوزراء بالنسبة لمقدرة الجيش المصرى على دخول تل أبيب فى خمسة عشر يوما، فالأرجح - إن صدق ذلك القول - أنه قيل نتيجة الجهل بقوة العدو المنتظر مواجهته، وليس ادعاءً بقوة الجيش المصرى، التى يعرف وزير الدفاع حقيقة أوضاعه المتدنية آنذاك. وربما جاء ذلك القول طمأنةً للوزراء الذين قد يعارضون تدخل الجيش المصرى، بصفته رجل الملك، حيث كان الأخير يرى فعلا دفع الجيش إلى فلسطين. لأن مانسبه الدكتور هيكل إلى وزير الدفاع - لو حُملَ على غير هذا المحمل - لجاء مخالفا لطبيعة شخصية محمد حيدر واستقامته فى عرضه الأمور على رؤسائه، وهو ما يؤكد تقريره إلى الملك، الذى سبق الإشارة إليه، عن نتائج تفتيشه على العريش فى شهر فبراير ١٩٤٨، فضلا عن محاولته استخدام اللواء الماوى لإثناء النقراشى بطريقة غير مباشرة - عن دفع الجيش إلى فلسطين قبل استكمال استعداده.

فى العاشر من مايو، استدعى وزير الدفاع اللواء الماوى إلى القاهرة لإخطاره بقرار التدخل بقوات العريش فى فلسطين. ولما علم من الأخير استمرار سوء حالة تلك القوات وافتقارها للتدريب وعدم استعدادها للحرب، قال له: «اسمع ياماوى... دولة النقراشى باشا سوف يحضر اجتماع برئاسة الجيش الآن فتعال معى وقل له هذا الكلام...»<sup>(١)</sup>.

وليس هذا تصرف وزير يخدع رئيسه أو زملاءه. وقد بينَّ اللواء الماوى عدم استعداد قواته للنقراشى، إلا أن الأخير تصور أن الماوى خائف من الحرب فحاول طمأنته بأن المسألة ستسوى سياسيا بسرعة، نتيجة لتدخل الأمم المتحدة «وأن الاشتباكات لن تخرج فى حقيقتها عن مظاهرة سياسية وليست عملا حربيا»<sup>(٢)</sup>. وهكذا انزلت مصر إلى حرب لم تخطط لها أو

(١) البدرى، الحرب فى أرض السلام، ص ٤٦.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

تعد لها عدتها، نتيجة تصور قاصر من ملكيها وحكومتها لطبيعية الصراع الذي ينتظرها، وفهم خاطيء لسياسات الدول العظمى، وأهدافها، وإضاعة شهور عديدة منذ قرار التقسيم، كانت كافية لإعداد قواتها المسلحة وتسليحها<sup>(١)</sup>، لو وضحت رؤية حكومتها وأصدرت توجيهات مبكرة لقيادتها العسكرية واعتمدت مطالبها العسكرية والمالية، تحسباً للصراع المنتظر والموقف الذي وجدت نفسها فيه في النهاية، بدلاً من تعليق آمال كاذبة على قدرة بريطانيا على كبح جماح المنظمات الصهيونية ومقدرة الأمم المتحدة على التوصل إلى حل سلمي عادل للقضية الفلسطينية.

والذي يثير السخرية أن الحكومة البريطانية كانت أدري بالطريق الذي ستسلكه الحكومة المصرية حتى قبل أن تنزلق الأخيرة على ذلك الطريق. ففي الوقت الذي كانت فيه الحكومة المصرية لاتزال تعارض التدخل العسكري بالجيش العربي، كانت الخارجية البريطانية على ثقة تامة من التحول المصري إلى التدخل العسكري في نهاية الأمر، عندما يتأكد لها فشل الحل السياسي<sup>(٢)</sup>. وكان هذا التقدير من الخارجية البريطانية - كما رأينا في سياق هذا الفصل - أحد العوامل وراء تأجيل تزويد مصر بالطائرات النفاثة قبل أن ينجلي الموقف في فلسطين.

أما اتجاه مصر في ربيع عام ١٩٤٨ إلى الولايات المتحدة للبحث عن مصدر بديل لتسليح القوة الجوية المصرية، فقد كان أشبه بالمستجير من الرمضاء بالنار. فما كانت الولايات المتحدة، وهي التي عملت كل مافي وسعها ومارست شتى الضغوط لإنشاء الدولة اليهودية في فلسطين، أن تسليح دولة عربية تسعى إلى وأد تلك الدولة في مهدها.

وعندما حسمت الحكومة المصرية أمرها من التدخل العسكري في نهاية الأمر، وبدأت تسلك الطريق إلى حشد طاقاتها وتسليح قواتها، كانت الوكالة اليهودية - على الجانب الآخر - قد سبقتها على ذلك الطريق بشهور عديدة حاسمة. وكانت النتيجة، أنه عندما بدأت المرحلة الثانية من الحرب (أولى مراحل الحرب المعلنة) في ١٥ مايو، بدأت القوة الجوية الإسرائيلية الوليدة تجنى ثمار غرس سياستها، بينما كان على القوة الجوية المصرية - الأقدم عمراً - أن تستهلك رصيد قوتها المتواضعة في حرص وحذر، انتظاراً لنتائج جهود جادة من أجل تدعيمها، كانت بالكاد قد بدأت.

(١) كان أمام الحكومة ستة أشهر كانت كافية لإعداد القوات المسلحة وتسليحها من المصادر الأوروبية والمحلية.

(٢) عبد الرحيم، المرجع المشار إليه، ص ١١٠.

## أثر السياسة المصرية خلال المرحلة الأولى للحرب على تطور القوة الجوية: التسليح:

كانت محصلة السياسة السابقة، أنه كان على القوة الجوية أن تدخل تلك الحرب برصيدها المتواضع من الطائرات القديمة المتهالكة التي كانت تفتقر إلى قطع الغيار منذ عام ١٩٤٥، وتوقف أغلبها عن الطيران. ومن جملة طائرات القتال والنقل التي كانت بالسلاح الجوى الملكى فى مايو ١٩٤٨، كما يوضحها الجدول رقم (٢) (١)، كان أقصى ما استطاعت إدارة السلاح الجوى حشده هو ١٩ طائرة (٢)، أى أقل بثلاث طائرات عما تقرر حشده من أجل العمليات فى فلسطين طبقا لتعليمات العمليات رقم (٧).

جدول رقم (٢)

ملاحظات	ما يمكن إعداده حتى ١٥ مايو		القوة	طرازات الطائرات
	بالملاظة	بالعريش		
٨ مجهزة بالمدافع والقتال، ٤ بالمدافع فقط. جارى تجهيزها.		١٢	٢٠	سبيتيفير طراز ٩
			٨	سبيتيفير طراز ٥
مجهزتان للاستطلاع الصور. جارى تجهيز أربع كقاذفات، نقل ومواصلات وخدمة القاعدة.	٥	٢	٢	لايسندر
			٨	داكوتا
خرجت من الخدمة كمقاتلة وتعمل فى الرصد الجوى. مجهزتان لتدريب الملاحين			٤	داف
			٤	هاريكين
			٢	أنسن
	٥	١٤	٤٨	المجموع

(١) وزارة الدفاع، هيئة البحوث، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٢٨، يوميات قوة وصلحية الطائرات.

(٢) وزارة الحربية، العمليات الحربية بفلسطين عام ١٩٤٨، ج ١، ص ٦٢.

وتسجل وثائق وزارة الدفاع أن موقف مخزون القنابل بالسلح الجوى لم يطراً عليه أى إضافة منذ عام ١٩٤٥، وباستثناء ذخيرة التدريب كان ذلك المخزون كما يلي<sup>(١)</sup>.

٢٥	قنبلة	زنة	٢٥٠	رطل
١٠٠٠	قنبلة	زنة	١٢٠	رطل
٧٧	قنبلة	زنة	١١٢	رطل
٢,٣٩٤	قنبلة	زنة	٢٠	رطل
٢٣٥	قنبلة	زنة	٥	رطل حريق
٣٦٨	قنبلة			دخان

#### القوة البشرية:

لم يكن موقف القوى البشرية فى السلح الجوى المصرى منذ بداية الحرب المعلنة بأفضل من موقف التسليح فيه. فمن ناحية العدد، لم يطراً أى زيادة تذكر على ضباط ذلك السلح منذ عام ١٩٤٧ بل نقص عددهم بمقدار أربعة ضباط عما كانوا عليه فى ديسمبر ١٩٤٧. أما باقى الأفراد فكل ما زاد عليهم خلال الخمسة شهور الأولى من عام ١٩٤٨، هو ١٠٣ فرد، أغلبهم من الجنود النظاميين وقلة من الفنيين.

والجول التالى يوضح التطور فى القوة البشرية ما بين ديسمبر ١٩٤٧ ومايو ١٩٤٨ عشية أولى مراحل الحرب المعلنة<sup>(٢)</sup>:

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظه رقم ١٠١٢ - ٢٢ / س ج، التقارير الشهرية لسلح الطيران.

(٢) المتحف الحربى، ملف ١٠٠٣ ترقيم حديث، يوميات وزارة الدفاع — شكيب، المرجع المشار إليه، ص ١٥٢.

جدول رقم (٣)

القوة الموجودة فعلا		المرتب الكامل للقيادة والوحدات الموجودة		الشهر والسنة
جنود	ضباط	جنود	ضباط	
٢٨٨٤	٢٠٧	٢١٣٩	٢٩٠	ديسمبر ١٩٤٧
٢٨٧٣	٢٠٧	٢١٣٩	٢٩٠	يناير ١٩٤٨
٢٨٨١	٢١٥	٢١٣٩	٢٩٠	فبراير ١٩٤٨
٢٨٥٣	٢١٤	٢١٣٩	٢٩٠	مارس ١٩٤٨
٢٨٦٢	٢٠٣	٢١٣٩	٢٩٠	أبريل ١٩٤٨
٢٩٨٧	٢٠٣	٢١٣٩	٢٩٠	مايو ١٩٤٨

كان الطيارون يمثلون ٦٧٪ من جملة الضباط. وطبقاً لتقارير السلاح الجوى المقدمة إلى وزارة الدفاع كان موقف الضباط الطيارين فى خريف عام ١٩٤٧، والذين لم تطراً عليهم أى زيادة بل تناقصوا عام ١٩٤٨ كما يلى (١):

- ١ قائد فرقة جوية (عميد طيار) (نائب مدير السلاح الجوى).
- ٥ قائد لواء جوى (عقيد طيار) (مدير أفرع بإدارة السلاح الجوى).
- ٩ قائد جناح (مقدم طيار) (قادة المحطات «القواعد» الجوية ورؤساء أفرع).
- ٢٥ قائد أسراب (رائد طيار) (منهم حوالي ١٩ كقادة للمنشآت التعليمية وضباط أركان).
- ٤٦ قائد سرب (نقيب طيار) (منهم حوالي ٢٠ كضباط أركان ومعلمين)
- ٥٠ طيار أول (ملازم أول طيار) (تم تخريجهم من مدرسة الطيران عام ١٩٤٥).

ومن هذا البيان المسجل بوثائق وزارة الدفاع نرى أن إجمالى قوة طيارى السلاح الجوى لم تكن تزيد آنذاك عن ١٣٦ طياراً، كان ٤٠٪ منهم تقريبا يعملون فى أعمال القيادة والأركان

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١٢ ملف ١-٢٢/ س ج، تقارير شهرية عن سلاح الطيران.

والتدريب بإدارة السلاح والمحطات الجوية والمنشآت التعليمية، فضلا عن قيادة القوة الجوية التكتيكية التي شكّلت لتقود الوحدات الجوية التي خُصّصت للعمليات في فلسطين. وبذا يتبقى لخدمة الأسراب حوالي ٨٢ طيارا، منها ٤٢ طياراً لأسراب القتال الأولى والثانية والسادسة، و٤٠ طياراً (٢٠ طاقم) لأسراب النقل الثالثة والرابعة.

وكان حوالي ٦٠٪ من طياري هذه الأسراب من رتبة الطيار أول الذين تخرجوا من مدرسة الطيران بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ولم يكتسبوا خبراتها القتالية، كما عاقت الحالة الفنية للطائرات تدريبهم في الأسراب بشكل ملائم بعد تخرجهم، نتيجة لتحديد ساعات الطيران (حوالي ٤ ساعات في الشهر) بسبب العجز في قطع غيار الطائرات. أما القدامى منهم والذين لم يزد عددهم عن ٢٢ طيارا في أسراب القتال والنقل، فقد وقع على عاتقهم عبء المجهود الجوي في تلك الحرب، وخاصة في فترتي القتال الأولى والثانية.

أما باقي الضباط المحددين في الجبول السابق (خلال شهر مايو)، فقد كانوا من الفنيين والإداريين، المختصين بأعمال الصيانة والإصلاح والمخازن والتدريب العسكري للجند وبعض الخدمات الأرضية الأخرى.

ولما كان عدد الفنيين من الرتب الأخرى في السلاح الجوي قد وصل إلى ٧١٧ فرد في أغسطس ١٩٤٧، بينما بلغ عدد ضباط الصف والجنود النظاميين ١٥٦٨<sup>(١)</sup>، فإن قوة السلاح الجوي من الأفراد قد زادت بمقدار ٧٠٢ فرد خلال الأربعة أشهر الأخيرة من عام ١٩٤٧، والخمسة الأولى من عام ١٩٤٨. ولما كان ذلك أكثر من طاقة المدارس الفنية في تلك المدة والتي لاتزيد عن ١٥٠ فرد فإنه يبدو أن أغلب هذه الزيادة من الصف والجنود النظاميين وطلبة المدارس الفنية الذين لم يكونوا قد تم تخرجهم بعد. ومن ثم، فيمكن القول أنه كان لدى السلاح الجوي عشية ١٥ مايو ١٩٤٨، ٨٦٧ من الصف والجنود والفنيين العاملين في الخدمة.

### تشكيل القوة الجوية وتجهيز مسرح العمليات من الوجهة الجوية:

لم تطرأ أي زيادة على أسراب السلاح الجوي الخمسة السابق الإشارة إليها والتي كانت تتكون من أسراب القتال الأولى والثانية والسادسة فضلا عن أسراب النقل والمواصلات الثالثة

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

والرابعة حتى بداية الحرب المعلنة فى ١٥ مايو، ولم يكن السرب الخامس له وجود حتى ذلك التاريخ.

أما مدرسة تدريب الطيران، فقد كانت مشكلة من أسراب التدريب الثلاثة، السابق الإشارة إليها فى سياق هذا البحث. ولم يكن أى منها تصلح أو جهزت للعمليات، فضلاً عن مشاكل الصيانة والتشغيل، والتي كانت متفاقمة أكثر من الطائرات الأخرى.

وكان المتيسر من الطائرات فى تلك الأسراب آنذاك لايزيد عن ٨-١٠ طائرة فى كل من أسراب القتال، ٦-٨ طائرة فى أسراب النقل والمواصلات. أما قوة الطيران، فقد رأينا أنها كانت حوالى ١٤ طياراً فى كل من أسراب القتال، ١٠ طاقم فى كل من سربى النقل. أى أن نسبة استكمال الطائرات فى الأسراب كانت ٥٠-٦٢٪ بالنسبة لأسراب القتال، ٥٠-٦٧٪ بالنسبة لأسراب النقل والمواصلات، بينما كانت نسبة استكمال الطيران تصل إلى ٧٨٪ من المرتب بالنسبة لأسراب القتال، ٧٨٪ بالنسبة لأسراب النقل والمواصلات<sup>(١)</sup>.

أما تجهيز مسرح العمليات فلم يزد عن بعض الإنشاءات الخفيفة بمطار العريش بدأ تجهيزها بعد احتلال المطار برف طائرات سبيتفير وتفتيش وزير الدفاع فى شهر فبراير ١٩٤٨. كما أنشئ مركز قيادة ميدانى بسيط كمقر لقائد القوة الجوية التكتيكية بالعريش مع قيادة القوات المصرية هناك، لم يكن مزوداً بأى مواصلات إشارية أكثر من خطين من التليفونات، أحدهما متصل بقائد القوات المصرية بالجهة، والآخر متصل بمطار العريش. أما اتصال ذلك المقر بإدارة السلاح الجوى فى القاهرة فكان يتم من خلال التحويلة الخطية لقيادة القوات المصرية بالعريش بالإضافة إلى جهاز لاسلكى خاص بها.

أما المطارات فكان متوفراً للسلاح الجوى آنذاك ثلاث محطات (قواعد) جوية هى ألماتة وحلوان بمنطقة القاهرة، والدخيلة بالأسكندرية، فضلاً عن المطار الميدانى الوحيد بالعريش. وبالنسبة لطائرات القتال، كان مطار العريش هو المطار الوحيد، الذى يوفر لهذه الطائرات مدى عمل ملائم داخل فلسطين (حتى مدينة تل أبيب تقريباً). أما أسراب النقل التى كان يجرى تجهيز بعض طائراتها لقذف القنابل، فكان يمكنها أن تعمل من مركزها فى محطة ألماتة فى

(١) كان مرتب الأسراب ١٢ طائرة خط أول، ٤ خط ثان، ١٨ طياراً لأسراب القتال، و٩ طائرة خط أول، ٢ خط ثان، ١٤ طاقم لأسراب

النقل والمواصلات.

القاهرة. وهكذا جاء تمركز الطائرات التي أمكن تجهيزها للعمليات عشية ١٥ مايو كما يلي<sup>(١)</sup>:

- ١٢ طائرة سبيتفير طراز ٩ (٤ مقاتله، ٨ مقاتله قاذفه) بمطار العريش.  
 ٢ طائرة لايسندر (مجهزه للاستطلاع الجوى) بمطار العريش.  
 ٥ طائرة داكوتا (جارى تجهيز أربع منها لقذف القانبل) بمطار أمانة.

أما القوى الجوية للدول العربية الأخرى التي قررت دفع قواتها إلى فلسطين، فكان كل ما استطاعت توفيره لتلك الحرب هو:

سوريا: ١٠ طائرات تدريب متقدم من طراز هارفارد (كمقاتلة قاذفة).

العراق: سرب (٦ طائرات) أنسن مجهزة للمعاونة الجوية ورف (٣ طائرات) جلاديتور عتيقة (يبدو أنها كانت لأغراض الاستطلاع الجوى).

أما كل من شرق الأردن ولبنان فلم يكن لدى أى منهما قوة جوية أصلا.

وهكذا بدأت أولى جولات الصراع فى المنطقة، والقوة الجوية الإسرائيلية ترى مع كل يوم يمر، إضافة جديدة إلى قواتها وتعويضاً عن خسائرها، بينما على الجانب الأخرى كانت القوة المصرية تستنفذ رصيدها المتهالكة مع كل طلعة تقوم بها، وكل قنبلة تلقىها على أهدافها. وعندما تفجرت الحرب المعلنة فى الخامس عشر من مايو، كان التنبؤ بنتائج جهود الحكومة المصرية لدعم قواتها المسلحة - والتي كانت فى التوقد بدأت - يعتبر رجماً بالغيب. وعندما بدأت تلك الجهود تؤتى ثمارها، كان ذلك متأخراً عن مواعده، بعد أن تخلف رفاق الطريق، وتوقف كل فى مكانه، بل وتراجع البعض، إما بالخديعة أو لقصور الإمكانيات عن الغايات.

أما كيف دار الصراع فى تلك الحرب، وتحولت فيها موازين القوى حتى ضاع الجزء الأكبر من فلسطين، فهذا ما سيتناوله الفصلان التاليان من هذا البحث.

(١) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٢، ملف ١-٢٦/س ج/٢١، تقرير القائم مقام حافظ بكري من دمشق، ١١ مايو ١٩٤٨، وزارة الحربية، العمليات الحربية بفلسطين عام ١٩٤٨، ج ١، ص ٤٧.